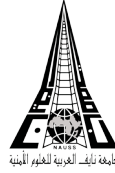


جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences



الأمن الوطني في عصر العولمة

أ.د. ذياب موسى البداينة

الرياض

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

٢٠١١)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - (ح)

المملكة العربية السعودية. ص. ب. ٦٨٣٠ الرياض : ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٩٦٦.١.) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٩٦٦.١.)

البريد الإلكتروني : Src@nauss.edu.sa

Copyright© (2011) Naif Arab University

(for Security Sciences (NAUSS

ISBN 3- 60 - 8006- 603- 978

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (+1 966) 2463444 KSA

Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

١٤٣٢هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (ح)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البداينة، ذياب موسى

الأمن الوطني في عصر العولمة/ ذياب موسى البداينة، الرياض ١٤٣٢هـ

١٩٢ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٣-٦٠-٨٠٠٦-٦٠٣-٩٧٨

١- العولمة ٢- الأمن الوطني أ- العنوان

١٤٣٢ / ٣٧٦٠

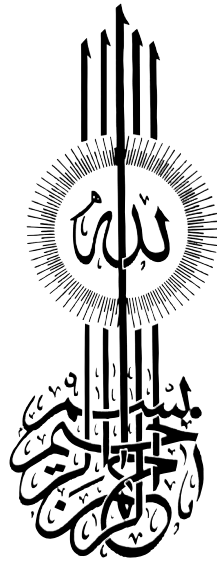
ديوي ١١٦، ٣٢٧

رقم الايداع: ١٤٣٢ / ٣٧٦٠

ردمك: ٣-٦٠-٨٠٠٦-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي
صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة



المحتويات

٥	المقدمة
٩	الفصل الأول: ما العوامة
١٢	١.١ مفهوم العوامة
١٤	٢.١ مظاهر العوامة
١٥	٣.١ العوامة الفرعية
١٥	٤.١ عوامة الإقليم
١٦	٥.١ عوامة الأمن
١٧	٦.١ عوامة الجريمة
١٨	٧.١ عوامة القانون
١٩	الفصل الثاني: الأمن الوطني: نحو أمن إنساني
٢١	١.٢ الأمن: المفهوم
٢٣	٢.٢ أمن الفرد
٢٤	٣.٢ الأمن الوطني
٢٥	٤.٢ الأمن الجماعي
٢٥	٥.٢ الأمن الشامل
٢٥	٦.٢ الأمن الدولي
٢٨	٧.٢ الأمن الإنساني

٣٠	٨.٢ الأمن الإنساني والتنمية البشرية.....
٣٥	٩.٢ تعزيز الأمن.....
٣٦	١٠.٢ الفقر البشري.....
٣٧	١١.٢ سيادة الوطنية.....
٣٩	١٢.٢ التبعية والمناطق الحرة.....
٤١	الفصل الثالث: المجتمع الرقمي.....
٤٣	١.٣ مبادئ المجتمع المعلوماتي.....
٤٤	٢.٣ معايير المجتمع المعلوماتي.....
٤٥	٣.٣ خصائص مجتمع المعلومات.....
٥٣	٤.٣ خصائص المؤسسات في مجتمع المعلومات.....
٥٩	الفصل الرابع: التهديدات الأمنية.....
٦٢	١.٤ البنية التحتية الحساسة.....
٦٣	٢.٤ الثغرات (الانكشافات).....
٦٨	٣.٤ تحديات الأمن في عصر العولمة.....
٧٠	٤.٤ أمن المعلومات.....
٧٣	الفصل الخامس: الجريمة الافتراضية والإرهاب التخيلي.....
٧٧	١.٥ الجرائم الافتراضية: إشكالية التعريف.....
٧٩	٢.٥ حجم المشكلة.....

- ٣٠٥ قواعداً للمعلومات المتعلقة بالجرائم الافتراضية..... ٨٠
- ٤٠٥ بعض أشكال الجرائم في عصر العولمة..... ٨٤
- ٥٠٥ جرائم التجارة الإلكترونية..... ٨٤
- ٦٠٥ الاتجار بالنساء والأطفال..... ٨٥
- ٧٠٥ الفساد الإداري..... ٨٥
- ٨٠٥ الجرائم الإلكترونية..... ٨٦
- ٩٠٥ سرقة الخدمات المعلوماتية..... ٨٧
- ١٠٠٥ القرصنة المعلوماتية (التزوير والتزييف)..... ٨٧
- ١١٠٥ جرائم الحاسب..... ٨٨
- ١٢٠٥ مفهوم الإرهاب..... ٩٤
- ١٣٠٥ مفهوم حرب المعلومات..... ٩٤
- ١٤٠٥ تطور الإرهاب الفضائي..... ١٠٥
- الفصل السادس: أمن الأسرة..... ١١١
- ١٠٦ حجم المشكلة..... ١١٨
- ٢٠٦ تعريف العنف الأسري..... ١٢٢
- ٣٠٦ توسيع التعاريف..... ١٢٤
- ٤٠٦ دور الثقافة..... ١٢٦
- ٥٠٦ دور النية..... ١٢٦

١٢٧	٦.٦ القوة والاعتمادية.....
١٢٨	٧.٦ تأثير قطاع الخدمات على التعريف.....
١٢٨	٨.٦ التعريفات العامة.....
١٤٣	الفصل السابع: إدارة العمليات النفسية.....
١٤٥	١.٧ إدارة العمليات النفسية.....
١٥٢	٢.٧ العمليات النفسية والإعلام.....
١٥٥	الفصل الثامن: الإعلام في عصر العولمة.....
١٥٨	١.٨ البث المراقب والبث المباشر.....
١٥٩	٢.٨ البث التفاعلي.....
١٦٠	٣.٨ الإعلام الكوني.....
١٦٠	٤.٨ الإعلام متعدد الاطراف.....
١٦١	٥.٨ الإعلام الهجين.....
١٦٣	المراجع.....

المقدمة

من أهم سمات عصر المعلومات السمات الثلاث الرئيسة: (١) تغيرات كمية في مقدار المعلومات المتدفقة ونوعها، فبفعل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات فإن الصور والمعلومات تغطي المعمورة كافة بسرعة ودقة. (٢) إرسال المعلومات إلى العديد من الأطراف (البشر والمعدات) فالمعلومات توجه الصاروخ، والصحفي يرسل التقرير، والبث المباشر من مكان الحدث. (٣) وجود الشبكات (Networking) حيث يتم تداول المعلومات بين جميع الأطراف من مثل البريد الإلكتروني، والجوال، ... الخ (كوهين، ٢٠٠١). ومع عوامة الاتصالات والمجتمع فإن التأثير لم يعد محلياً، لا بل إن الأحداث الداخلية مهما صغرت أهميتها قد تجاوزت الحدود الوطنية وعبرتها إلى المجتمع الكوني.

يعد هذا القرن أول قرن كوني (Global Century)، حيث الانسياب بين الحدود للمال والتجارة والاستثمار، والمعلومات، والتقنيات، والثقافة، والقيم والأفكار والناس، والأمن، والجريمة، ويشكل هذا الوضع تحديات ومخاطر وتهديدات أمنية جديدة. إن القرارات والأحداث والناس في أي مكان في العالم يمكن أن تؤثر في الأمن الوطني وفي التقدم والتنمية والسياسات الوطنية المحلية. وتتطلب التحديات في هذا القرن من الحكومات والمواطنين في كل مكان أن يروا، ويفكروا، ويتصرفوا بطريقة كونية. لقد كانت الأحداث في السابق تؤثر في منطقة ما فقط، أما في عصر العوامة فقد زاد الترابط الافتراضي والاعتمادية المتبادلة بين المجتمعات وأصبحت الأحداث كونية، والتحديات كونية، والمشكلات كونية، والحلول كونية. إن الكفاح من أجل التقدم والرخاء كما هو الحال في الحرب والسلام يتأثر بالأحداث في أمكنة متفرقة في العالم.

لقد صعبت العولمة على الدول بأن تبقى بمعزل عن بعضها البعض، وإن ظهور النظام العالمي قد تشكّل على أنقاض الحدود القديمة بين الشؤون الخارجية والمحلية، وبين الاقتصاد والأمن الوطني. إن مواجهة التحديات في عصر العولمة تتطلب تحولاً في طرق التفكير حول العالم وفي طريقة رسم السياسات، إنها تتطلب مزيداً من الديناميكية للاقتصاد والأمن والسياسات الحكومية (Flanagan, 2001). إن التحدي هو كيفية الاستفادة من الميزات الإيجابية للعولمة وتقليل الآثار السلبية لها وهذا يتطلب مزيداً من الاتجاهات التكاملية في السياسات والآليات في اتخاذ القرارات التي تسرع تطبيق السياسات اللازمة .

وعلى الرغم من محاولات بعض الحكومات في الضبط والتحكم إلا أنها لن تستطيع المحافظة على مجتمعاتها بين جدرانها معزولة عن الخارج. وأصبح من المستحيل منع المعلومات من التدفق عبر حدودها في عصر المعلومات. إن العالم ومن خلال التجارة والثقافة والاتصالات قد أصبح أكثر أمناً. إن الدولة ذات الاقتصاد القوي والروابط الثقافية لن تخاطر بأذية اقتصادها وثقافتها من خلال الانغماس في أفعال عدوانية وحروب.

إن الدول التي تتعولم بسرعة تنعم بحريات سياسية ومدنية. حيث إن المجتمع الذي ينعم بقيمة وفوائد الديمقراطية من الصعب قمعه. إن القادة الديمقراطيون يمكنهم استخدام التقنيات الحديثة والتواصل معها، حيث يمكنهم الوصول إلى المعلومات الدولية والحصول على معلومات عن بلدانهم وعن العالم الخارجي. والحصول على وسائل حرة ومفتوحة والاستفادة من الديمقراطية من خلال المساعدة في مواجهة الفساد في الحكومة، أو النظام الاقتصادي. بالإضافة إلى أنّ أي دولة تحاول منع مجتمعها من الوصول

إلى المعلومات تخاطر بعزلها اقتصادياً مع زيادة اعتماد الاقتصاد الكوني على التجارة الالكترونية. (Feist, 2002).

لم تعد الحكومات ولا الدول تحشى من بعضها البعض بقدر خشيتها من المنظمات، والجماعات الإرهابية، لا بل إن قدرة الدولة على ضبط الناس، والتحكم بهم قد أصبحت ضعيفة، وستزداد ضعفاً يوماً بعد يوم، فيمكن وصف ثورات هذا العصر بأنها ثورة معلومات وثورة الكاسيت، وثورة الفاكس، وثورة الجوّال. إن انتشار الإنترنت في العالم وزيادة حجم المستخدمين لها واستخدامها كأداة لنشر المعلومات (Information dissemination) ووسيط في التفاعل بين الأفراد والحاسبات دون حساب للجغرافيا، قد سهل تواصل الأفراد ونقل المعلومات والتقنيات والجريمة والمخدرات عابرة الحدود الوطنية. ومع شيوع ما سمي البناء التحتي المعلوماتي الكوني الفائت السرعة (Global Information Super highway) - فقد زادت سرعة انتقال المعلومات والجرائم والثقافات بين الأمم. وتحولت السوق من محلية إلى دولية ليس في مجال السلع الشرعية والقانونية بل في سوق الجريمة والمخدرات كذلك. في هذا العصر قد حل الدخلاء محل الجنود عند اندلاع الحروب، وستكون الحروب في المستقبل بلا دماء. ويمكن استخدام المجسات، والأسلحة الذكية لتدمير البناء التحتي المعلوماتي، وخاصة مراكز الاتصالات، والتلفزيون، والراديو، والصحف.... إلخ. ويمكن أن تكون حروب الغد حروباً بلا جيوش. ويمكن تعطيل نظم المال، والبنوك، والطيران المدني، والطاقة من أي فرد عادي يملك وسائل بسيطة في التخريب.

يتطلب الأمن الوطني في عصر العولمة مؤسسات أمنية مصممة للتعامل مع التغير السريع، تركز على الإبداع والشفافية وإرضاء العملاء (المجتمع بأسره)، مؤسسات ذات سرعة عالية في نشر المعلومات وإعلام الجمهور. مؤسسات قادرة على إعادة تصميم ذاتها (الهندسة reengineering) والاستفادة من التطعيم الاجتماعي، والثقافة الأمنية، في إعادة بناء نظم المجتمع، وتحسينها لمواجهة المستجدات السريعة والسريعة التغير. ففي السابق كانت السرية المطلقة هي سمة العمل الأمني، ومع توافر وسائل الاتصالات ونشر المعلومات، فلم يعد هناك استبدال معلوماتي بيد قلة من القادة.

وهذا العصر كما وصفه جلالة الملك عبد الله الثاني بقوله:

«لقد بزغت ملامح واقع جديد يشجع منهج الاعتماد المتبادل ويرفض العزلة، واقع واعد بتوافر الفرص الجديدة ومحفوف بالمخاطر والتحديات... تفرض البيئة الدولية السريعة التغير على الدول النامية تبني برامج وخيارات جديدة للمستقبل» (عبدالله الثاني ابن الحسين، ٢٠٠١).

عصر لم يعد يسير بالحروب، أو بالطاقة، أو بالجيش إنه يسير بالبيئات والبيانات... إنها الالكترونيات، الحروب لم تعد تتعلق بمن يملك الجيوش، أو العتاد الأكثر، أو الجيش الأكبر، إنها تتعلق بمن يسيطر على المعلومات، وأوعيتها وحاوياتها ومعداتها. عصر أمن الإنسان وليس أمن الدولة.

الفصل الأول ما العولمة

١ . ما العولمة؟

المقدمة

إن استخدام مصطلح العولمة لوصف بعض الجوانب الرئيسة للتحول في النشاط الاقتصادي العالمي. وهذا ليس حصراً على الاقتصاد، فالجريمة والمخدرات والإرهاب والاتجار بالأطفال، والنساء، والمواد النووية قدمت عولمتها. العولمة ليست بالظاهرة الجديدة ولها جذورها التاريخية، ولكن العولمة الراهنة تمتاز بثورة المعلومات والتقنيات والاتصالات وخصائص هذا الانفجار المعلوماتي والاتصالات والسرعة والكثافة كونية تلامس الحياة اليومية للإنسان على هذا الكوكب.

العولمة ليست ظاهرة جديدة في جوهرها بمعنى الانسياب الاقتصادي والتجاري والثقافي بين الدول والمجتمعات. فانتشار الثقافات بين المجتمعات في اللغة، والسلوك، والقيم، وعادات اللباس، والطعام من الأمثلة الشائعة في هذا المجال. وكذلك الحال في العلوم، فانتقال العلم بين الشعوب وتأثرها المتبادل ظاهرة معروفة عبر التاريخ. فعلماء المسلمين استفادوا من علماء في ثقافات أخرى، فابن سينا قد تأثر بابي قراط، وابن رشد بأرسطو. إن التطورات في وسائل المواصلات والاتصالات وشبكات الحاسب ذات تأثير رئيس في الذخائر التقنية والمعنوية والثقافية بين الشعوب والمجتمعات، ولا يتوقف الأمر على عولمة التكنولوجيا، والحاسب، والثقافة والطعام الصيني وإنما رافقها عولمة في ربط الدول النامية مع الدول المتقدمة ما أدى إلى حراك فعلي وافتراضي للمجتمعات خاصة بين المجتمعات النامية والصناعية، كل هذه الظروف جعلت من الجريمة عابرة للحدود الوطنية، ودولية ومتداخلة بين الدول (Shelley, 1990)(أحمد، ١٩٩٨).

١ . ١ مفهوم العولمة

لقد زاد استخدام مفهوم العولمة في عدد من الحقول العلمية (السياسة، والاقتصاد، والاجتماع... الخ) وتعدد المصطلحات المرادفة له (كالعالمية). ويرى ماكجرو (McGrew, 1997) أن العولمة ليست عملية أحادية أو علاقة بين دولة وأخرى أو العالم وهي ليست حالة ثابتة وإنما هي عمليات عدة (تنافس بين الدول، في الإبداع والانتشار التقني، والإنتاج والتجارة، والتحديث).

العولمة عملية طويلة الأمد وليست ظرفاً جامداً، تأتي بأشكال متنوعة. إن الميزة الرئيسة للعولمة هي السرعة، والنمو، وانسياب السلع عبر الحدود والخدمات والناس والمال والبضائع، والمعلومات، والأفكار، والثقافة، والجريمة، والسلاح. العولمة ليست ظاهرة جديدة بالكامل، فقد بدأ الاقتصاد الكوني بالظهور منذ القرن التاسع عشر وقد تعثرت هذه العملية بالحروب الكونية والحرب الباردة. الجديد في العولمة في هذا العصر هو الثورة المعلوماتية والمرافق للفضائيات والحاسب وتوافر المعلومات والانترنت. وهي عملية مستمرة، وأحياناً فوضوية. وهي عابرة للحدود الوطنية، وهي عمليات وديناميكيات معقدة، حيث التفاعل فيها على مستوى كوني، وإقليمي، ومحلي، وفردى، وغالباً ما يتم هذا التفاعل في آن واحد. إن المحرك الرئيس للعولمة ثورة المعلومات، والممكن لها هو غياب الحروب. (Frost, 2004).

والعولمة عملية من التفاعل والتكامل بين الناس والشركات والحكومات من البلدان المختلفة. عملية دافعها التجارة الدولية، والاستثمار المالي، عملية ميسرة من خلال تكنولوجيا المعلومات، وهذه العملية تؤثر في البيئة، والثقافة، والنظم الاجتماعية والسياسية، والتنمية البشرية، والرفاه، ورأس المال البشري، والوجود الإنساني في جميع المجتمعات في العالم (Flanagan, 2004).

هناك من ينظر إلى العولمة على أنها مرحلة تاريخية ، وهي المرحلة التي حلت بعد فترة الحرب الباردة ، وينظر فريق آخر للعولمة على أنها مجموعة ظواهر اقتصادية اجتماعية ثقافية وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي وانتشار التقنيات وتطور وسائل الاتصال وتجاوز الحدود الوطنية . كما أن هناك من يراها تطوراً مكماً للرأسمالية والمتمثل بسقوط الاتحاد السوفياتي وانتصار الرأسمالية الأمريكية على وجه الخصوص (ياسين، ١٩٩٨) .

لقد قامت العولمة على الأمن والديموقراطية والاقتصاد، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تمثل البعد الأمني في الناتو (NATO) واقتصاد السوق في (GATT) وصندوق النقد الدولي (IMF) والديموقراطية (منظمات حقوق الإنسان). أما المحرك للعولمة فقد تمثل في ثورة المعلومات وتطبيقاتها وخاصة في مجال الأعمال . وكذا لعب التنافس في السوق محركاً آخر للعولمة من خلال إزالة العوائق التجارية بين الدول.

وهناك من يؤيد العولمة وهناك من يعارضها، هل العولمة عملية مفيدة للمجتمع أم أنها مضرّة به؟ هل تجعل من العالم مكاناً آمناً أم خطراً؟ إن الداعمين للعولمة يرون أنها داعمة لسياسات السلام، والديمقراطية، المؤسسات المبنية على حكم القانون وذات توجهات سوق مما يؤدي إلى مجتمع غني وصحي وآمن ومتعلم وأكثر استقراراً. أما المنتقدون فيرون أنّ العولمة تغذي أرباح الشركات العملاقة على حساب العمال، وتقلل من الديمقراطية، وتسرع في تخريب البيئة، وتخفيض الصحة وتخفيض معايير العمل، وتفرض تجانساً ثقافياً وتغذي الجريمة وتزيد سباق التسلح والصراعات (Frost, 2004).

ومن منظور رسم السياسات فإنّ العولمة محفز إذا لم تكن سبباً في كلا المخرجين، وهذا يعتمد على السياسات المحددة وخصائص الدولة، وبسبب

سرعة انتقالها فإنها يمكن أن تكون عامل استقرار أو عدم استقرار. ولا تستطيع أي حكومة إيقاف العولمة. وهذا يتطلب رسم سياسات مبنية على تحليل بين الحقول يشمل جميع جوانب العولمة بما في ذلك وليس حصراً على الجوانب التجارية، والمالية، والتقنية، والعسكرية، والسياسية، والبيئية، والاجتماعية، وكذلك أخذ الاتجاهات الثقافية، والدينية، والنفسية، والتربوية، والتاريخية.

إن تطبيق أي أهداف تتعلق بالعولمة على نحو استراتيجي لا بد وأن يشمل:

- تعزيز الأعراف الكونية من خلال التبني السلمي للتغير والتعامل المرافق لتنمية النظم الكونية والمؤسسات والقوانين.

- حماية الجماعات الإقليمية، والوطنية، والاستقلال الشخصي بناءً على التنوع في الاختيار الحر، وبناء مؤسسات محلية قوية ومسؤولة ومرنة في ظل تطبيق القانون.

- تعزيز وتوسيع المؤسسات وأدوات التعاون الأمني لاحتواء وخفض أو منع الصراعات والتهديدات من خلال نظام السلم العالمي. (Frost, 2002).

١ . ٢ مظاهر العولمة

في عالم التنافس فإن اقتصاد السوق بلا « هوية وطنية» في الخريطة السياسية وإذا كانت الحدود واضحة بين الدول لكنها في الخارطة التنافسية تختفي وتظهر التدفق المالي والصناعي للأشطة، حيث حلت الدولة الافتراضية (Virtual State) محل الدولة الفعلية.

قد تعني العولمة عدة أشياء تشمل:

١ - عولة المال ورأس المال.

٢ - عولة السوق واستراتيجيات المنافسة.

٣ - عولة التقنيات والبحث والتطوير والمعرفة.

٤ - عولة أساليب الحياة والاستهلاك والثقافة .

٥ - عولة الحاكمةية .

٦ - عولة السياسة.

٧ - عولة الإدراك والشعور.

إن الأمن والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا ، والسياسات، وإنفاذ القانون من الأساسيات في التكيف مع التحديات في عصر العولة.

١ . ٣ العولة الفرعية

العولة ليست محددة بالمستوى الكوني. وهناك من يرى أن هناك ثلاث خصائص تميز هذا العصر هي : التجزئة مقابل التكامل، والمحلية مقابل الكونية، واللامركزية مقابل المركزية (Rosenau, 1997).

١ . ٤ عولة الإقليم

تنزع العولة نحو التكامل الإقليمي وخاصة في المجالات التجارية وأحياناً الأمنية وذلك لتوفير الاستقرار من خلال اتفاقيات أحياناً ومعاهدات أحياناً أخرى.

يذكر أحمد، (١٩٩٨) عدداً من مظاهر العولمة والتي يمكن تلخيصها
بمايلي:

١ - التجارة الخارجية. لقد زادت التجارة الخارجية أضعافاً كبيرة
وصلت إلى نحو (٤٠) ضعفاً بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٧، ويستدلّ
من الأرقام أن صادرات العالم (سلع) قد ارتفعت من (٣١٣, ٩)
بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى (٣٦٣٢, ١) بليون دولار عام ١٩٩٣
كما ارتفع إجمالي صادرات العالم (خدمات) من (٧, ١١٢) بليون
دولار عام ١٩٧٠ إلى (٩, ٩٥٩) بليون دولار عام ١٩٩٣.

٢ - انتقال رأس المال وهذه قد تكون استثمارات مباشرة تقوم بها
شركات خارج بلادها. وقد تكون استثمارات غير مباشرة، وتشمل
رؤوس الأموال والسندات والقروض.

٣ - عولمة الثقافة وهي انتقال المفردات الثقافية وتجاوزها للحدود الوطنية
بالإضافة إلى القواسم المشتركة في الثقافة الإنسانية، ويتجلى ذلك في
انتشار الطعام والموضة والملابس، والاتجاهات ضد الحروب... إلخ.

١ . ٥ عولمة الأمن

إن تهديد الأمن لم يعد مشكلة وطنية، أو إقليمية بل مشكلة عالمية، ولا
غربة في أن نرى الاهتمام العالمي من الدول المتقدمة والنامية بمواضيع الأمن
وبمواضيع مثل تلوث الأرض، والأوزون، والجريمة، والسلام، والأمن
العالمي. وفي عصر العولمة فإن استتباب الأمن ليس قضية محلية أو وطنية وإنما
قضية عالمية، فالذي يخرق عرفاً أو قانوناً لا تتوقف آثاره عند الحيز المكاني
الضيق الذي يعيش فيه، بل يتعداه أحياناً لخارج ذلك الحيز ناهيك عن أن

نتائج السلوكيات الإجرامية قد تتجاوز آثارها الضحايا المباشرين، فمثلاً بالإضافة لما تلحقه عمليات الإرهاب من خسائر متنوعة تصيب الضحايا فقد تلحق آثاراً مدمرة في السياحة مختلفة في طبيعتها وبالتالي فإن عوالة الجريمة سمة من سمات هذا العصر.

١ . ٦ عوالة الجريمة

إن انتقال التقنيات إلى جماعات الجريمة أصبح من الأمور السهلة، وبالتالي فإن استثمار هذه التقنيات في ارتكاب الجرائم من الأمور الميسرة. إن نقل تراكيب السلاح النووي، والكيميائي والنووي لم يعد يتطلب عمليات استخبارية وسرية كبيرة حيث يمكن نقل ملفات البيانات التي تشمل المعلومات كافة بكل سهولة أكثر من الوقت السابق.

إن زيادة الاعتماد على التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وخاصة الإرهاب والمخدرات والدعارة وغيرها من الجرائم أصبحت من الدلائل الواضحة على تحول الجرائم من النمط الوطني والمحلي إلى جرائم عابرة للحدود الوطنية. وظهور أنواع حديثة من الجرائم تعتمد في تنفيذها على التقنيات المتاحة في هذا العصر، جعل غالبية الجرائم تنزع إلى الإلكترونية والفضائية. فلم يعد السارق بحاجة إلى اقتحام بنك لسرقته، أو سرقة المارة في شارع مزدحم، أو نشلهم، وإنما يمكن الدخول إلى أرقام الحسابات البنكية للعملاء وتحويلها كلياً أو جزئياً إلى حساب أو حسابات في مكان أو أمكنة مختلفة. المجرم في عصر العوالة يمكن أن يرتكب الجريمة من مكان ويحولها إلى مكان آخر، ويتنقل من مكان لآخر بسهولة. كما يمكن استخدام التقنيات المتاحة «للاغتيال النفسي»، و«التشهير» بوضع معلومات فاضحة وغير صحيحة عن الأفراد المهمين، أو وضع معلومات تتعلق بخصوصيتهم على الشبكة.

١ . ٧ عوامة القانون

لقد ظهر الكثير من الموضوعات القانونية المرتبطة بزيادة ترابط العالم، فظهرت موضوعات الإزعاج، والتشهير، والمواد المعادية للعرق، والدين. لقد نجم عن تطبيقات الحاسب في هذا المجال حقول جديدة للمحامين مثل التقاضي في مواضيع أخطاء البرمجيات، أو المعدات بالإضافة للجرائم المتصلة باستخدام الحاسب عامة، وسوء استخدام الحاسب وفيروسات الحاسب وديدانه، والتعديت على الانترنت ومهاجمة المواقع الإلكترونية والتجسس الإلكتروني (روسينبرج، ٢٠٠٠).

فمع عوامة الاقتصاد والاتفاقيات الدولية التي تجعل من العالم سوقاً اقتصادية واحدة يحكمها التنافس، ويلعب الاقتصاد الإلكتروني فيها دوراً كبيراً، فإن النزعة قد أصبحت نحو تعديل القوانين المحلية وتعديلها لتناسب مع القانون الدولي وبالتالي عولمتها. ولم يتوقف الأمر على مكافحة الجريمة، بل تعدى ذلك إلى فض النزاعات، وتحكيم القانون الدولي حتى في محاكمة زعماء الدول الذين يخرجون على الامتثال الدولي، والقانون الدولي، أو الذين يرتكبون جرائم بحق شعوبهم وقد أصبح دور الأمم المتحدة متزايداً بشكل أكبر مما سبق. ويتوقع أن يشهد هذا العصر مزيداً من التحول نحو القانون الدولي في تسليم المجرمين ومكافحة الجريمة والإرهاب، والمخدرات، وحتى في حل النزاعات السياسية بالمفاوضات، وليس بالحروب.

الفصل الثاني

الأمن الوطني : نحو أمن إنساني

٢ . الأمن الوطني : نحو أمن إنساني

إن زيادة الترابط بين مجتمعات العالم وزيادة الاعتمادية بين المؤسسات المالية، والأعمال، والمنظمات، والدول، والشعوب والأفراد قد ولدت أنواعاً جديدة من التهديدات الأمنية والاجتماعية (AABS, 1998)، وجعلت من المستبعد أن تسفر الحرب عن فائزين، فالاعتمادية المتبادلة تقف حاجزاً دون ذلك، لأنّ في ذلك تهديداً لمصالح الكثير من الأطراف واللاعبيين الحكوميين وغير الحكوميين. فمع زيادة العولمة والاتصالات واختراق الحدود، فقد تكونت بنية تحتية افتراضية كونية جعلت مسؤولية حماية الأمن مسؤولية دولية، ما عزز عولمة الأمن وعالمية القوانين وحماية البنى التحتية الكونية، وجعل الأمن مسؤولية مشتركة ليس على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع الواحد وإنما على مستوى المجتمع الدولي.

٢ . ١ الأمن : المفهوم

يعني الأمن ضد الخوف، ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به. ولقد ارتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ (قريش). ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ ﴿٨٢﴾﴾ (الحجر). ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴿٤٦﴾﴾ (الحجر). ويرتبط الأمن بالخوف وهو أكبر مهدد لبقاء الإنسان ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ (النحل). وقال ﷺ (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم). (أخرجه الترمذي والنسائي). ولا بد من

تحقق الأمن لتحقيق الضرورات الخمس (حفظ الدين، والنسل، والعرض، والمال والعقل). (ولد به، ١٩٩٩).

لقد توسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي العسكري والذي يركز على احتياجات البقاء الوطني وحماية الدولة والحدود والشعب والنظم والقيم وصد العدوان الخارجي إلى المعنى العالمي الذي يشمل أمن البشر أينما كانوا وأمن الكوكب. ويلاحظ أن مفهوم الأمن متعدد المعاني، ومتغير الأشكال، إنه يشمل الأمن من الجوع، ومن الفقر، ومن الخوف، ومن المرض... إلخ، وهذه الأشكال تمثل أبعاداً أساسية في الأمن. والأمن متعدد المستويات فهناك الأمن على المستوى الفردي، والأمن على المستوى الجماعي، والأمن على المستوى الوطني، والأمن على المستوى الإقليمي، والأمن على المستوى الدولي، فالأمن يمتد من المستوى الجزئي على مستوى الفرد، إلى المستوى الكلي للمجتمع المحلي أو الكوني؛ لذا فإن إطلاق الأمن من خلال مفهوم الأمن الشامل جاء ليعني شمولية الأمن لجوانب الحياة ولجميع أنواع المهددات، وعلى جميع المستويات.

ويحرص المجتمع على تأسيس آليات حفظ الأمن على هذه المستويات (الفردية والجماعية والمجتمعية) منها أساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية ومنها الأساليب القانونية التي تكفل الحقوق والواجبات للمجموعات والأفراد وأخيراً أساليب الدفاع الوطني والمتمثلة بالدفاع العسكري عن وجود المجتمع.

فالأمن مطلب أساس للنشاطات الإنسانية كافة سواء أكان على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة (المجتمع). والقطاع الأمني القومي هو القادر على تحقيق البيئة المناسبة للتنمية الشاملة، ولقد أكد تقرير وزارة الدفاع

البريطانية في المؤتمر الدولي التطور الدولي بعنوان «إصلاح القطاع الأمني وإدارة النفقات العسكرية : مخاطرة كبيرة للمتعبرين، عائدات كبيرة للتنمية» يذكر فيه :

«أن القطاع الأمني المسؤول والمدرب جيداً، ومحكم البناء يمكن أن يقدم ويساعد في تقديم بيئة آمنة وحامية للفقراء والمجتمعات المحلية. ولكن العكس عندما يكون القطاع الأمني غير متماسك، وضعيف الإعداد، وقمعيًا فإنه يمكن أن يكون مصدرًا رئيساً من اللا أمن - بفعل العنف ذاته بدلاً من حماية الناس من العنف» (DFID, 2000, p. 7).

ولقد استخدمت اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن برئاسة أولف بالم مفهوم الأمن المشترك حيث إن الأمن الدائم لن يتحقق حتى يصبح أمنًا مشتركاً يتقاسمه الجميع، ويشارك به الجميع وأنه لا يمكن تحقيقه إلا بالتعاون المبني على الإنصاف والعدل والتبادلية (لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ١٩٩٥).

٢ . ٢ أمن الفرد

يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في جماعة (مجتمع). والحاجات الأساسية منها ما هو فسيولوجي غير قابل للتأجيل كالطعام، ومنها ما يمكن تأجيله لحين توافر الظروف المناسبة للإشباع كالجنس، ومنها ما هو معنوي كشعور الإنسان بتحقيق الذات. ويمارس المجتمع نوعاً من الضبط الخارجي الرسمي وغير الرسمي (الثقافة) ويزرع المجتمع آليات ضبط داخل الفرد تمثل المجتمع (الضمير) في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعياً.

٢ . ٣ الأمن الوطني (National Security)

يعني الأمن الوطني مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاجتماعية، والسياسية). ويعرفه ماكنهارا « بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية (ماكنهارا، ١٩٧٠، ص ٤٧). ويضيف أن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشملها، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن (موثق، البشرى ٢٠٠٠) وليس بالضرورة أن يكون الأمن الوطني موجهاً ضد التهديدات الخارجية فقط ولكن التهديدات الداخلية كال فقر والبطالة، والجريمة، وأنواع المشكلات الاجتماعية الأخرى. إن التلاحم الداخلي عملية أساسية في التحصين الاجتماعي ضد المهددات الداخلية والخارجية.

كما أنه ليس بالضرورة الاستخدام الفعلي للقوة لكي يُحافظ على الأمن، فالتهديد باستخدام القوة (الردع) قد يكون إحدى الوسائل التي حكمت العلاقة بين الدول، وخاصة أسلحة الدمار الشامل. إن الخوف هو العامل الأساس في تحليل الأمن سواء أكان على المستوى الفردي أم الوطني أم الخارجي أم الداخلي، فالردع ما هو إلا أسلوب حماية بسبب الخوف من الطرف الآخر (الدولة الأخرى). ويعرف بترسون (Peterson) الأمن الوطني على أنه « الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن » (موثق، Devost, 1995, p. 19). ويعرف ولتمان وناشت، وكويستر الأمن بأنه « مجموعة من التهديدات الفيزيائية والتي ربما تواجه الدولة، وتدفع بالبنى والعقائد،

والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هذه التهديدات ... وهذه عوامل داخلية وخارجية، مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقص أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية (موثق -De, 1991, Weltman, Nacht & Quester, 1991, Vost, 1995, p. 19). ويمكن التنبؤ بالأمن في أي مجتمع من عدة مؤشرات أهمها الرخاء الاقتصادي القائم على حساب نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (GNP Per capita) وكذلك من خلال الاستقلال الاقتصادي، والاكتفاء الاقتصادي الذاتي (البداينة، ٢٠٠٢).

٢ . ٤ الأمن الجماعي

ويستند مفهوم الأمن الجماعي إلى قيام أعضاء في مجموعة محددة من الدول بنذ استخدام القوة فيما بينها، والتعهد بالدفاع المشترك عن أي عضو في المجموعة يتعرض لتهديد، أو هجوم من أي طرف خارجي.

٢ . ٥ الأمن الشامل

يركز الأمن الشامل على التعاون وبناء الثقة والمكاشفة، ونزع السلاح، والأمن الشامل شامل لجميع الاحتياجات الإنسانية المهددة للبقاء على مستوى الفرد، والجماعة، والدولة.

٢ . ٦ الأمن الدولي

لا يتوقف الأمن الدولي على استتباب الأمن بين الدول من الناحية الأساسية، بل أصبحت مسؤولية الكوكب الأمن مسؤولية دولية، حيث إن

مهددات البقاء للعالم لا تميز بين دولة غنية ودولة فقيرة، أو نامية ومتقدمة، فقد تنوعت مهددات الأمن الدولي والتي ليست حصرًا على الصراعات والحروب الدولية لتشمل مشكلة الأوزون والتلوث والمخدرات وأسلحة الدمار الشامل وتهديد البحار والمحيطات... الخ. وجميع هذه المهددات ذات طبيعة دولية وعابرة للحدود الوطنية في آثارها.

لقد عانت البشرية من آثار الحروب والصراعات. ففي القرن العشرين هناك حربان عالميتان و(٢٠) عشرون حرباً بين الدول وعشرون حرباً (٢٠) أهلية كبيرة وستة (٦) مذابح نجم عن هذه الحروب مائة (١٠٠) مليون قتيل في الحروب بين الدول، ومائة (١٠٠) مليون قتيل في المذابح والحروب الأهلية، وما بين مائة إلى خمسمائة (١٠٠-٥٠٠) مليون لاجئ ومشرّد، وثمانية (٨) مليارات طن من المتفجرات (١٣٠٠ كغم/ للشخص قي العالم) و(١٠٠) ألف طن من الكيماوي تم تطويره، وبمعدل (١٥ غم/ للشخص)، بالإضافة إلى تكوين شبكات الإرهاب (البداينة، ٢٠٠٩) (Cartasev, 2006).

الجدول رقم (١) أنماط الصراعات الدولية للفترة (١٩٤٥-١٩٩٤)

المنطقة	الإجمالي	عدد الحروب التي قتل فيها (١٠,٠٠٠) شخص فأكثر	عدد الحروب التي فيها مشاركة (تدخل) أمريكية*	إجمالي الوفيات
الكاربيبي وامريكا اللاتينية	١٩	٦	٨	٤٤٧,٠٠٠
الشرق الاوسط وشمال أفريقيا	١٩	١١	٩	٩٩٣,٠٠٠

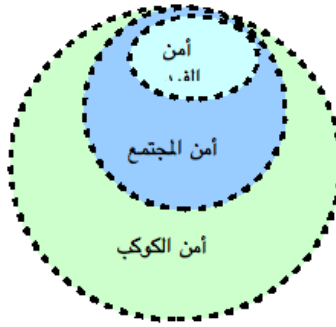
٤,١٧٧,٠٠٠	٥	١٥	٢٦	أفريقيا (Sub-Saharan)
١٨٦,٠٠٠	٠	٠	٦	أوروبا
٢,٨٥٧,٠٠٠	١	٦	١٠	وسط اسيا وجنوبها
١٠,٣٩٦,٠٠٠	٦	١٧	٣٤	شرق اسيا
١٩,٠٨٦,٠٠٠	٢٩	٥٥	١١٤	المجموع

- يشمل التدخل تقديم المساعدات العسكرية، والتعاون، والتغطية، والاحتلال، والمساعدات الإنسانية، والإخلاء، والغارات.

- المصدر: Cordesman. 2004. p 393 منقولاً عن International Institute for Strategic Studies. Military Balance. 1998-1999 (London: Oxford University Press. 1998

بدأ الميل نحو مفهوم دولي للأمن وذلك لأن العالم يشترك في البناء الفيزيقي والذي يشمل الأرض، والبحار، والمحيطات، والفضاء، والبناء الافتراضي العام كالبنية المعلوماتية التحتية (مثل الإنترنت)، ما جعل مهددات الأمن عالمية وتتطلب حلولاً عالمية مشتركة، فمثلاً التعدي على البيئة، أو انفجار نووي معين يؤثر على الجميع (كالأوزون). كما أن نشر فيروس معين يهدد كل المستخدمين في كل الدول، ومن الممكن أن يخرب النظم والمعلومات في أي دولة. وازدادت الشراكة الدولية في الأمن ما يستدعي مزيداً من العولمة للقوانين، فبعد أن كان التركيز على البعد الوطني في الأمن أصبح التركيز على البعد الدولي. وكذلك الحال يلاحظ الميل الدولي إلى حل النزاعات بشكل دولي والابتعاد عن الحلول الثنائية، أو المنفردة، وهناك إدراك دولي للمسؤولية الأمنية وخاصة في مجالات مثل الإرهاب والمخدرات، وحتى الحروب أصبحت تأخذ الصبغة الدولية، وتحاول

إضفاء شرعية دولية عليها، ويلاحظ تفعيل محكمة العدل الدولية ومحكمة مجرمي الحرب. لقد نشطت الحركات الاجتماعية على المستوى الدولي مثل جماعات حقوق الإنسان وبدأت المنظمات غير الحكومية الدولية تمارس دوراً ضاعطاً في مجالات متعددة منها حقوق الإنسان. (البداينة، ٢٠٠٢)، (أوينز، ٢٠٠١). ويظهر الشكل (١) مستويات الأمن المختلفة (الفردية - الدولية) حيث يلاحظ ترابط هذه المستويات، واتساعها من المركز باتجاه أمن الكوكب ليشملها جميعها، فحتى أمن المواطن في مجتمع ما هو جزء من أمن المجتمع وهو جزء من أمن الكوكب، وبالتالي فإن مسؤولية الأمن لم تعد وطنية بحتة بل تعدت ذلك لتصبح دولية (كونية).



الشكل رقم (١)

مستويات الأمن في المجتمع (البداينة ٢٠٠٢ ص ٢٧ بتصرف)

٢ . ٧ الأمن الإنساني

يركز الأمن الإنساني على الكرامة الإنسانية، ويشمل حماية الإنسان من تهديدات الجوع، والمرض، والقهر كإنسان. وهو عكس الأمن التقليدي الذي يركز على أمن الدولة من التهديدات الخارجية، والتركيز على تقوية الجانب العسكري على حساب الجانب الإنساني. ولا يمكن للدولة أن تكون

آمنة إذا لم يكن المواطن آمناً. وقد ينتهك أمن الإنسان دون عدوان خارجي من خلال مهددات الأمن الداخلية كالقمع السياسي أو الفقر أو البطالة أو الجريمة. إن حصر مفهوم الأمن بالدولة يعني تجاهل مصالح الناس الذين يشكلون جوهر الدولة. ولقد ساهم انتشار شبكات المعلومات في تكوين جماعات ضغط دولية تتواصل عبر الإنترنت، وأصبحت عابرة للحدود الوطنية، فانتشار الجماعات والمنظمات غير الحكومية قد شكل أبنية جديدة في مجالات عديدة منها: (حماية البيئة، والصحة، والعدالة الاجتماعية ... الخ.) تهدف إلى تحقيق أمن الإنسان.

إن أول من استعمل مفهوم الأمن الإنساني تقرير التنمية لبرنامج الأمم النهائي لسنة ١٩٩٤، حيث عرف الأمن الإنساني بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز. وقد ميز التقرير بين سبعة أشكال من الأمن الإنساني: الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والجماعي، والسياسي. ويُعنى الأمن الإنساني مثله مثل التنمية الإنسانية بسلامة الإنسان، وبحرياته الأساسية. ويُعنى الأمن الإنساني بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة وتتواصل الحياة اليومية وبضمان كرامة البشر. ويمثل «العوز» و«الخوف» عدم الأمن الإنساني، ومقاومتها تتطلب آليتين هما «الحماية» و«التمكين» (شورو، ٢٠٠٥).

يُعنى الأمن الإنساني بمقدار الأمان والحرية التي يتمتع بها الإنسان. ولقد ركز اتجاه التنمية البشرية في الأمن والذي قاده محبوب الحق وأماتيا صن بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) في نقل تركيز التنمية من النمو والانتاج إلى نوعية الحياة البشرية وراثتها. وجاء هذا الاتجاه ليجيب عن الأسئلة التالية:

١ - لمن الأمن؟

٢ - الأمن لأي قيم؟

٣ - الأمن لأي تهديدات؟

٤ - الأمن بأي وسائل؟

أما إجابة (حق) فكانت:

١ - الأمن البشري لا يتعلق بأمن الدولة والحكومات، ولكنه يتعلق بأمن الأفراد والناس، أمن «الأفراد» وليس أمن «الدول»، أمن «الناس» وليس أمن «الأرض أو الحدود».

٢ - أما القيم فهي قيم أمن الفرد، أمان الفرد، والسيادة الوطنيّة، والاستقلال الوطني، والرفاه للجميع، والأمن للجميع في بيوتهم، وأعمالهم، وحياتهم.

٣ - أما التهديدات فهي: المخدرات، والأمراض، والإرهاب، والفقر.

٤ - وأما ما يمكن عمله فهو التنمية المستندة إلى - العدالة والاستدامة والعمومية والمشاركة - لا الحروب (UNDP Report, 1994).

٢ . ٨ الأمن الإنساني والتنمية البشرية

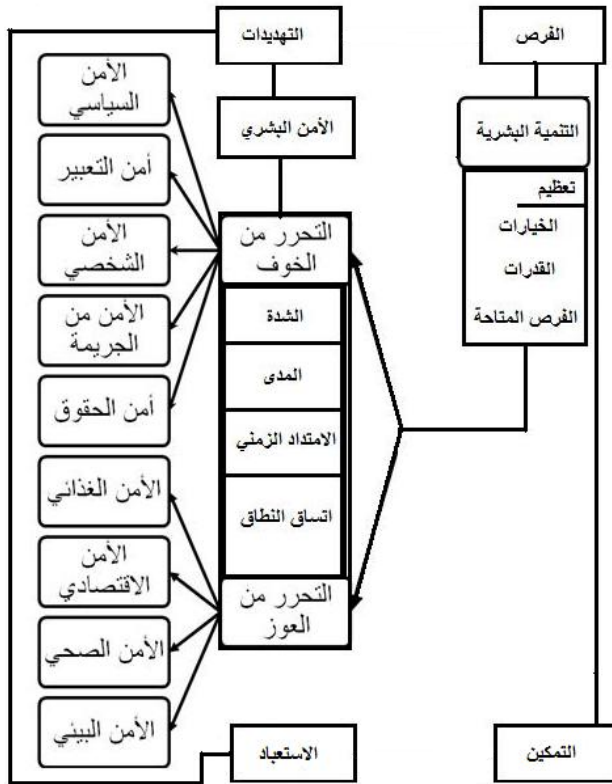
يعد مفهوم التنمية البشرية مفهوماً ديناميكياً، ولقد عرف أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ مفهوم التنمية البشرية بأنها عملية تعظيم (Wi ening) خيارات الناس (Srinivassan, 2001) في حين ركز تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٠) على حقوق الإنسان، حيث ربط بينهما من خلال الأهداف المشتركة لهما، وهي تقدم الحريات الإنسانية، والكرامة، والمساواة

(Fukuda-Parr, 2001) إن الهدف الحقيقي للتنمية يجب أن يكون خلق بيئة للناس للاستمتاع بالحياة الفضلى، الحياة الطويلة والصحية، والمبدعة إن أكثر هذه الأهداف حرجاً هو توفير مياه صحية مستديمة، والتعليم، والاستمتاع بمعايير حياة محترمة، والاختيارات الإضافية تتعلق بالحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، والالتزام الذاتي ويميز المفهوم بين جانبيين من التنمية البشرية، الأول تكوين القدرات الإنسانية مثل تحسين الصحة، أو المعرفة، والآخر هو استعمال الأفراد للقدرات المكتسبة وإمكاناتهم للعمل، أو الترقية (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠). يتكون مفهوم التنمية البشرية من عدد من الأبعاد، وهذه الأبعاد هي:

الإنتاجية، وتعني امتلاك الإمكانيات لزيادة الانتاجية، والمشاركة الكاملة في الإنتاج. (٢) العدالة الاجتماعية، وتعني التمتع بتساوي الفرص، ولعب دور فاعل، وإزالة العوائق (٣) الاستدامة فتعني فرص الأجيال القادمة، (٤) وأخيراً تحكم الناس بمصيرهم وتعني أن الناس وكلاء للتنمية وليسوا متلقين، وهم مشاركون في القرارات. يتكون الأمن الإنساني من مركبين رئيسين: ١. التحرر من الخوف و٢. التحرر من العوز، وشمل المجالات التالية: الأمن الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والجماعي، والسياسي، والفكري، والأمن من الجريمة، وحقوق الإنسان.

إن أمن الإنسان هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، ففي الوقت الذي تعني التنمية البشرية تعظيم خيارات الناس وقدراتهم والفرص المتاحة لهم، يهتم الأمن البشري بتمكين الأفراد احتواء المخاطر أو تجنبها التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم. وهو كما عرفه تقرير التنمية البشرية العربية لعام (٢٠٠٩) بأنه «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة

والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض إليها حياته» (ص ٢٥)، وتتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بالشدة، والمدى، والامتداد الزمني، واتساع النطاق والشكل (٢) يبين ذلك. وتتبدى شدة التهديد في تأثيرها على قدرة الإنسان على البقاء، وعلى تمتعه بحريته. ويتعلق المدى بحجم الشرائح الاجتماعية الواقعة تحت التهديد، وبالمدة الزمنية التي يستمر فيها التهديد/ واخيرا يتعلق النطاق بجوانب الامن الانساني المهذدة، فمثلا الفقر يهدد البقاء المادي للإنسان، والصحة والتعليم، والمشاركة السياسية... إلخ.



الشكل رقم (٢) العلاقة بين التنمية البشرية والأمن الإنساني

أبعاد الأمن الإنساني ومهدداته. حدد تقرير التنمية البشرية (١٩٩٤) سبعة أبعاد للأمن الإنساني هي:

- ١ - الأمن الاقتصادي ومهدده الفقر
- ٢ - الأمن الغذائي ومهدده الجوع
- ٣ - الأمن الصحي ومهدده المرض
- ٤ - الأمن البيئي ومهدده التصحر والتلوث
- ٥ - الأمن الشخصي ومهدده الجريمة والعنف
- ٦ - الأمن السياسي ومهدده القمع
- ٧ - الأمن الاجتماعي ومهدده النزاعات الطائفية.

مخاطر الأمن الإنساني العربي وأبعاده. كما حدد تقرير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٩) مخاطر الأمن الإنساني العربي بالمخاطر السبعة التالية:

١- الضغوط على الموارد البشرية. ويُعد المخاطر هنا يتعلق بوجود الناس في بيئة غير آمنة، وهذا يشمل الضغوط السكانية، والتوسع الحضري، والتصحر، والخلل الديموغرافي في الفئات العمرية، وندرة المياه، وتلوث المياه، وتلوث الجو، وإجهاد مصادر المياه الجوفية، والتغيرات المناخية.

٢- أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان أو تقويضه. ويشمل هذا البُعد المخاطر التالية: الهوية والتنوع والمواطنة، الإخفاقات الدستورية والتشريعية، وخرق حقوق الإنسان، والقوانين المقيدة للحريات، وتدابير الأمن القومي، والأمن الذي تفرضه الدولة، وتعثر الإصلاح، وعرقلة سير القضاء.

٣ - انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة. ويركز هذا البعد على العنف ضد النساء والأطفال، والاتجار بالبشر، واللاجئين والمهجرين داخلياً. التعرض للمخاطر الاقتصادية والفقر والبطالة. ويشمل النمو المتقلب، والبطالة والفقر.

٤ - الأمن الغذائي والتغذية. ويشمل الجوع وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي.

٥ - الصحة وأمن الإنسان. ويشمل المخاطر الصحية المستجدة، والأمراض السارية، والأوبئة.

٦ - الانعدام المجتمعي للأمن جراء الاحتلال العسكري. ويشمل التدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر، والاحتلال العسكري.

الأركان السبعة للأمن الإنساني (الوطني). لقد تناول تقرير التنمية البشرية العربية هذه الأبعاد وهي تنطبق على الأمن الوطني في أي دولة، وهي:

١ - المحافظة على الأرض وصونها ورعايتها، والمحافظة على المياه والهواء والبيئة.

٢ - ضمان الحقوق والواجبات والحريات والفرص الأساسية دون تفرقة أو تمييز.

٣ - الاعتراف المجتمعي والرسمي بسوء المعاملة والإجحاف بحق الأطفال والنساء.

٤ - التحول نحو الاقتصاد المتنوع ونحو اقتصاد المعرفة.

٥ - القضاء على الجوع وسوء التغذية.

٦ - تطبيق شعار الصحة للجميع.

٧ - الإقرار السياسي الخارجي لانتهاك حقوق الإنسان، والسيادة الوطنية الناجمة عن الاحتلال العسكري.

٢ . ٩ تعزيز الأمن

إن تحقيق الأمن للبشر والكوكب أمر ضروري لبقاء الجميع. فالانفجار السكاني وقضايا البيئة وأسلحة الدمار الشامل والفقر والإرهاب والجريمة كلها مهددات عالمية الانتشار والتأثير. لقد أصبح مقبولاً تدخل المجتمع الدولي في الحالات التي يتعرض فيها أمن الناس للخطر داخل الدولة. إن توسيع مفهوم الأمن لينتقل من التركيز على أمن الدولة والأمن العسكري التقليدي إلى أمن البشر والعالم والكوكب يتطلب ترسيخ المبادئ الواردة في تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (١٩٩٥) الستة لإقامة الأمن في عالم الغد وهي:

١ - حق جميع الناس بالوجود الأمن مثلهم مثل الدولة، وضرورة التزام الدول بحماية هذا الحق.

٢ - ضرورة منع الصراع والحروب كأهداف أساسية للأمن العالمي، وتعزيز ظروف الحياة، والنظم المعززة لها وإزالة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والعسكرية المهددة لها.

٣ - استباق الأزمات وإدارتها قبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة.

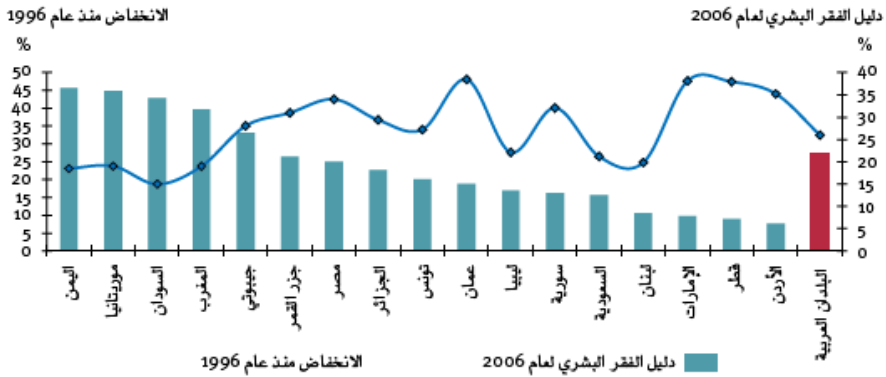
٤ - عدم استخدام القوة العسكرية كأداة سياسة مشروعة إلا بالدفاع عن النفس.

- ٥ - عدم تنمية القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية، حيث يعد ذلك تهديداً للأمن العالمي.
- ٦ - خضوع انتاج الأسلحة والاتجار فيها لإشراف المجتمع الدولي.
- ٧ - أسلحة الدمار الشامل أدوات غير مشروعة للدفاع الوطني (لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، ٥٩٩١، ص ٤٠١).

٢ . ١٠ الفقر البشري

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفقر البشري بأنه حرمان الإنسان من القدرات والفرص، ويتكون دليل الفقر البشري من ثلاثة مكونات هي:

(١) طول العمر، ويتعلق باحتمال البقاء على قيد الحياة ويقاس بنسبة السكان الذين يتوقع أن يبلغوا سن الأربعين من العمر، (٢) المعرفة، ويتعلق بالسكان الذين يلمّون بالقراءة والتواصل، ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين، (٣) مستوى المعيشة، ويتعلق بنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة، ونسبة الأطفال ناقصي الوزن وهم دون الخامسة من العمر، وتعد الدولة التي تحصل على أقل من (١٠٪) متدنية على هذا الدليل، والدولة التي تحصل على (أكثر من ٣٠٪) مرتفعة. ويبين الشكل رقم (٣) موقع الوطن العربي والاردن مقارنة بباقي الدول العربية على هذا الدليل.



المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٩، ص ١١٥

الشكل رقم (٣) مدى الفقر البشري في العام ٢٠٠٦ ونسبة انخفاضه منذ عام ١٩٩٦

٢ . ١١ . السيادة الوطنية

يرى فيير أن السمة المميزة للدولة هي امتلاكها حق احتكار وسائل العنف ضمن رقعة جغرافية معينة. ويقوم نظام الدولة الحديثة على الاعتراف المتبادل من أعضاء النظام الدولي ويقوم هذا النظام على أن الدولة هي المرجعية السياسية الوحيدة ذات الملكية الحصرية لرقعة جغرافية وأصبحت الدولة الشكل المهيمن للحكومة، ولم تحتكر الدولة العنف الداخلي فقط بل العنف الخارجي (الحروب).

إن التأكيد على الدولة القومية قد ولى في عصر العولمة وإن التحكم على المستوى القومي عديم الفاعلية في ظل العمليات الاقتصادية والاجتماعية الكونية. فرأس المال متحرك حر من أي روابط قومية وهو يستقر حيث تمليه عليه المنافع الاقتصادية، وهناك من يرى أن الدولة القومية قد تحولت إلى سلطات حكم محلي للنظام الكوني (أوهمه ورايتشي موثق في هيرست، ٢٠٠١).

ولم يعد تهديد السيادة الوطنية الخارجي أو الداخلي من دول أو جماعات بل أصبح من الأفراد الذين يهددون سيادة الدولة، فالإرهاب والعمليات التي يقوم بها أفراد ضد الدولة تهدد سيادتها، وقد يكون لأساليب المعارضة غير العنيفة (السلمية كالمظاهرات) تأثير كبير لتغيير النظم السياسية المستبدة. لقد تحولت المجتمعات إلى مجتمعات مدنية وأصبحت الدول ترتبط باتفاقيات مثل كتلة السبع الكبار (G7) والشماني الكبار (G8) على أسس اقتصادية، لقد أضعفت العولمة من خلال وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سيطرة الدولة الحصرية على الأرض. ولقد شكلت ثورة المعلومات القاعدة لمجتمع مدني كوني مؤلف من بشر يشتركون في المصالح والروابط عابرة للحدود الوطنية التقليدية.

كما شكلت السيادة الوطنية عنصراً مهماً من مصادر الصراع بين الدول، وخاصة في مجال الحدود والتدخل في الشؤون الداخلية، فبالإضافة لما تحمله السيادة الوطنية من معاني الهوية والانتفاء، والوجود، والاستقلال، فهي تحمل معاني تتعلق بمكانة الدولة والمجتمع، والهبة المحلية والدولية لها، وتحمل جوهر وجودها واستقلاليتها. فالحدود لم تعد كما كانت تمنع وتنتقي الداخل والخارج منها، ولم تعد تعمل كمصفاة للداخلين والخارجين، المرغوبين والمطلوبين للدولة أو بين الأصدقاء والأعداء. فهذه الجماعات الأهلية العابرة للحدود مثل أطباء بلا حدود، وجماعة السلام الأخضر وغيرها، وجماعات حقوق الإنسان تجبر الدول على فتح سجونها ومعتقلاتها للتحقيق، وتشترط معونات اقتصادية، وأحياناً تعلق عضويتها في المجالس الدولية المهمة بسجل حقوق الإنسان فيها.

٢ . ١٢ التبعية والمناطق الحرة

يرتبط بمفهوم السيادة مفهوم التبعية سواء أكانت تبعية سياسية أم اقتصادية، فهناك أكثر من (١٠٠) دولة أقل ثراء من أي من الـ (٤٠) شركة عملاقة، وهناك (٢٠٠) شركة متعددة الجنسيات تنفذ نحو ربع النشاط الاقتصادي الدولي، وفي هذا العصر ازدادت فكرة فصل الأرض عن الدولة اتساعاً وقبولاً وتمثلت فيما يطلق عليه المناطق الحرة، والمستخدمة لغايات التجارة والعبور، وهي مناطق «بلا سيادة وطنية» وبعضها في حالة «إيقاف السيادة» لفترة معينة. ولم يتوقف الفصل بين الأرض والدولة، وإنما تعداه للمواطن فالمواطن يعيش في بلد وهو في واقع الأمر ينتمي إلى بلد أكثر من حدوده الوطنية فهو يلبس من بلد ويتغذى من بلد آخر، ويتكلم بلغة غير لغة البلد، أو المجتمع، ويتواصل مع المجتمعات الأخرى، يتحاور مع زملاء وأصدقاء خارج حدود الوطن هو هنا في الوطن الفعلي وهو هناك في مكان ما من الوطن الافتراضي (العالم). هذا الانفصال بين المواطن والأرض لم يتوقف عند هذا الحد بل تعداه إلى الانفصال بين المواطن والمواطن، فهذه الأقليات تنزع إلى الاستقلال والتمرد، والمطالبة بحق تقرير المصير.

ولم تعد السيادة الوطنية مقبولة في ظل تهديد الدولة لأمن مواطنيها، وانتهاكها لحقوق الإنسان. إن المبرر الدولي الكبير للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة واحتلالها، وبمباركة أممية هو انتهاك حقوق الإنسان في تلك الدولة. ناهيك عن أن السيادة الوطنية المادية (الطبيعية) قد انتهكت بالتحاق الدولة في المجتمع الكوني الافتراضي، بالإضافة إلى المنظمات المدنية ذات الصبغة العابرة للحدود الوطنية (مثل أطباء بلا حدود)، والتي أضعفت السيادة المحلية.

والخلاصة، أن أمن الإنسان شرط لتحقيق أمن الدولة، فالدولة التي تهدر مقدراتها بالإنفاق على التسلح والقمع الداخلي، سيأتي اليوم الذي لا تجد فيه الشعب الذي تدّعي الدفاع عنه، حيث يكون قد أعياه الجوع، والمرضى والتخلف والامية والفقر، والمرضى، وأصبح مجتمعا جائعاً وخائفاً، ومريضاً بحاجة إلى الرعاية الحثيثة، وعندها تفقد الدولة أهم مقوماتها (الإنسان). إن تغوّل السلطات الأمنية وتحول مؤسسات المجتمع إلى مجتمع أمني، وتسلبها على حقوق المواطن وانتهاكها لها، وقمع حرية الرأي ضد ممارسات الدولة الجائرة، تجعل المجتمع في حالة خوف مستمر، مما يعيق تحقيق التنمية البشرية والأمن الإنساني. إن المواطن المتحرر من الجوع والخوف، ومن التهديدات التي تعيق توسيع خياراته، والقدرات والفرص المتاحة هو المواطن الأكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة مسؤولة ومتجاوبة في حماية مصالح الناس.

الفصل الثالث المجتمع الرقمي

٣ . المجتمع الرقمي

يُعد عصر المعلومات انفجاراً في النمو الاقتصادي، والإبداع التقني، والفرص التعليمية التي من الممكن أن تحسن معايير المعيشة ونوعية الحياة في العالم. وقد سهل توافر بنية تحتية معلوماتية عالمية (Global Information Infrastructure) تحقيق هذه الأمنية. إنّ الممرات الإلكترونية تحمل كميات كبيرة من المعلومات القيمة في مجالات التجارة، والعلم، والتعليم بين الأفراد والشركات والعملاء والأطباء والمرضى، والمعلمين. وعلى الرغم من أن البنية التحتية المعلوماتية العالمية تحمل مثل هذه القدرة على التواصل بين الأفراد، إلا أنها تعرض المستخدمين إلى خرق للخصوصية (Confidentiality) وإرباك لعملياتهم، وتخريب للملكية الفكرية، والسرية. وهذه الاهتمامات (Concerns) بسبب أن البيانات الإلكترونية في صيغها الرقمية أو ما يسمى الملكية الفضائية (الإلكترونية) (Cyber property) قد انبثقت كعملية قيمة في عصر المعلومات. إن مستخدمي البنية التحتية المعلوماتية العالمية ذوو حاجة وحق ومسؤولية في حماية الدخول إلى معلوماتهم وحماية خصوصيتهم. ولهم الحق والمسؤولية في تحديد النمط المناسب وتقوية الحماية لمكتباتهم (NRCSSC,1991) (CSPP,1996) (البداينة، ٢٠٠٨).

٣ . ١ مبادئ المجتمع المعلوماتي

يمتاز المجتمع البشري في عصر العولمة بالانفتاح والتعقيد والتنوع والترابط. كما يمتاز بالتغير الاجتماعي السريع. ولا بد من أن تتأقلم مؤسسات المجتمع مع هذه الخصائص الجديدة. لقد وضعت القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) عدداً من مبادئ المجتمع المعلوماتي وهي:

١- الوصول الكوني: ضمان الوصول للمعلومات للجميع، لعامة المجتمع حق الوصول للمعلومات الأساسية وذات الصلة في جميع جوانب المجتمع.

٢- تدريب المصادر البشرية والتنمية: تدريب الموظفين بالمهارات اللازمة للانغماس في مجتمع المعلومات.

٣- تطوير البنية التحتية: تأكيد تطوير بنية تحتية معلوماتية آمنة وممكنة وموثوقة على المستوى الوطني مع نفاذ للشبكات الكونية.

٤- تكوين وتطبيق استراتيجيات وطنية للمعلومات والاتصالات (TCI) وتطوير خطط حكومية ملحة لبلدانهم والتحول إلى المجتمع المعلوماتي.

٤- تكوين قواعد قانونية، للاستثمار ومحاربة الفساد وحقوق الملكية والمنافسة، وحل الصراعات،... الخ.

٥- تطوير التطبيقات اللازمة للاحتياجات المحلية ومن أهمها التعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية (ESCWA,2003).

٣ . ٢ معايير المجتمع المعلوماتي

حدد مارتن خمسة معايير للمجتمع المعلوماتي هي : المعيار التكنولوجي، والمعيار الاقتصادي، والمعيار السياسي، والمعيار الثقافي. ويمثل المعيار التكنولوجي الاعتماد المتزايد على تقانة المعلومات كمصدر للعمل والثروة والبنية التحتية. أما المعيار الاجتماعي فيبرز أهمية المعلومات في تحسين شروط

الحياة، ونشر استخدام الحاسب والاستفادة من المعلومات وتوظيفها في شتى النشاطات الإنسانية. ويركز المعيار الاقتصادي على دور المعلومات في الاقتصاد، بحيث يصبح الاقتصاد اقتصاد معلومات، وتزداد التجارة الإلكترونية كمؤشر على ذلك، وتصبح المعلومات مصدر ثروة وسلعة، ومصدر اقتصاد مهم، وتكوين فرص عمل جديدة. أما المعيار السياسي فيتمثل في زيادة وعي الناس بأهمية المعلومات في اتخاذ القرارات ومشاركتهم في صنع القرار السياسي، واستخدام المعلومات في الاقتراع والتصويت، والانتخاب، وزيادة الوعي الاجتماعي من خلال جماعات النقاش التي تتجاوز الحدود الوطنية، وتكوين جماعات ضغط سياسي. وأخيراً يمثل المعيار الثقافي تكوين نظام قيم معلوماتي فيه تركيز على القيم الثقافية الداعمة للمعلومات (احترام الرأي واحترام حقوق الآخرين واحترام الملكية الفكرية) (Martin, 1988).

٣ . ٣ خصائص مجتمع المعلومات

لكل نمط من المجتمعات خصائصه وبناءه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تميزه، فللمجتمعات الزراعية خصائصها، وللمجتمعات الصناعية خصائصها. ويمكن تحديد أهم الخصائص البنائية والعمليات التفاعلية للمجتمع المعلوماتي في الآتي:

٣ . ١ . ١ البنية التحتية المعلوماتية الوطنية

(National Information infrastructure) (NII)

تعرف البنية التحتية المعلوماتية بأنها الهيكل الفيزيقي والتخيلي للمجتمع المعلوماتي، ويشمل الحد الأدنى من العناصر التالية :

- ١ - الشبكات المالية والمستخدمة في نقل المعلومات بين المؤسسات المالية.
- ٢ - شبكات المؤسسات والشركات الخاصة والمستخدمة في تبادل المعلومات بين مثيلاتها الدولية.
- ٣ - شبكات الخدمة العامة كالتلفونات ووسائل الاتصالات الأخرى.
- ٤ - الشبكات المتعاونة مثل شبكات المنظمات التعليمية متبادلة المنافع كما هو الحال في الانترنت.
- ٥ - شبكات الاشتراك وهي مؤسسات قطاع خاص خدماتية في مجال المعلومات مثل الشبكات المحلية ومتصلة مع بعضها البعض لتقديم خدمات معلومية.
- ٦ - الشبكات الحكومية والدفاعية وتستخدم لأغراض الاتصالات الحكومية والعسكرية مثل شبكات وزارات الدفاع والتي تعرف أحياناً بـ (Command, Control, Communication & Intel- ligence C3I).
- ٧ - شبكات وحدات الخدمات العامة التي تعتمد على الحاسب كالمياه والمجاري والمواصلات ونظام المرور.
- ٨ - شبكات المعلومات التي تعتمد على الحاسب مثل التحكم بالبيئة والأمن في المباني الكبيرة (Devost, 1995)

٣ . ٣ . ٢ الرقمنة (Digitalization)

إن توظيف الأرقام في التقنيات الحديثة أدى إلى ثورة جديدة في هذا المجال، فالكاميرا الرقمية والموسيقا الرقمية والهاتف الرقمي والكلام الرقمي والتوقيع الرقمي... إلى الحاسب الرقمي. وأن تحويل الأمواج الصوتية في

الهاتف إلى أرقام مكن ملايين الأفراد من استخدام خطوط الهاتف في ربط الحاسبات وبالتالي ربط العالم بشبكة من الحواسيب. ولقد تحول المواطن إلى المواطن الرقمي فالمواطن رقم في الأحوال المدنية وفي المخبرات وفي الشرطة وفي الجامعة، والمنزل رقم والشارع رقم والمحل التجاري رقم والهاتف... إلخ باختصار إنه المجتمع الرقمي.

٣ . ٣ . ٣ التكنولوجيا (Technology)

من أهم خصائص المجتمع المعلوماتي الاعتماد على الجانب التقني في تسيير الحياة الاقتصادية، والاجتماعية أكثر عن غيره من أنواع المجتمعات الأخرى. حيث تشكل المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها أساساً لنشاط المجتمع وتقود إلى استخدام تقنيات المعلومات وساهم في سرعة انتشار هذه التقنيات وخاصة الحاسبات الانخفاض الحاد في أسعار كلفتها، مما يسر توافرها من الناحية الاقتصادية وسهل عملية دخولها في الطباعة والألعاب والسيارات والمصانع... إلخ.

٤ . ٣ . ٣ الاتصالات (Communication)

لقد أدى استخدام الانترنت والجوال والفاكس على نطاق واسع في الاتصالات والمراسلات الشخصية والرسمية إلى الابتعاد عن الرسمنة في التخاطب، والتركييز على المعلومة المرسله. ووفر فرصة التواصل المستمر بغض النظر عن المكان والزمان.

٣ . ٣ . ٥ الأتمة (التلقائية) (Automation)

لقد حلت التقنيات الحديثة محل الإنسان في كثير من الأعمال، فمنذ دخول الآلة حياة الإنسان كمساعد بدأت تتطور لتحل إحلالاً كلياً محل الإنسان. فمن الطيران والطيّار الآلي إلى الإنسان الآلي في المختبرات، وفي المصانع، إلى الأتمة الصناعية بصفة عامة، وإلى المكتب التلقائي، ثم إلى الصراف الآلي للنقود، وإلى الحاسب والمجيب الآلي في المنزل أو العمل .

ومن المجالات الأخرى ما يسمى بنظام النقل الذكي (Intelligent Transportation System [ITS]) التي توفر خدمات عديدة منها :

- ١ - إدارة السفر والنقل (ويشمل معلومات عن الطريق وتوجيه السائق ومراقبة المرور، وإدارة الحادث).
- ٢ - إدارة الطلب على السفر (معلومات سابقة عن الرحلات، والطريق، والحجز).
- ٣ - عمليات النقل العام (إدارة النقل العام، ومعلومات الانتقال المتعلقة بالطريق، وبالشخص، أمن السفر).
- ٤ - الدفع الإلكتروني (الصراف الآلي).
- ٥ - عمليات المركبة التجارية (فحص الأمام على جانب الطريق تلقائياً، التوجيه الآمن أثناء القيادة).
- ٦ - إدارة الطوارئ (إبلاغ الطوارئ وأمن الأفراد، إدارة مركبة الطوارئ).
- ٧ - نظم الأمن والمراقبة المطورة للمركبة (تجنب التصادم الطولي والجانبى، والتقاطعي، الاستعداد الأمني) (روسنبرغ، ٢٠٠٠).

٣ . ٣ . ٦ التفاعل السبراني (الافتراضي) (Cyber Interaction)

إن تقليد السلوك البشري والحياة البشرية من الموضوعات التي أثارت اهتمام الإنسان من قديم الزمان، وتتلخص هذه الفكرة بقول جورج برنارد شو «يرى بعض الناس الأشياء كما تكون، ويسألون لماذا، ويحلم البعض الآخر بأشياء لم تحدث على الإطلاق ويسألون لم لا» (Harris, 1995). لقد ساعدت الانترنت في توسيع نطاق التخيلية عند الإنسان من الموسيقى إلى الفنون، إلى السياحة إلى السفر إلى المكتبات والكتب والدوريات العلمية، إلى الشوارع والطرق، كل ذلك يوفر للشخص الاطلاع على المعلومات واتخاذ القرار المناسب أو الاستفادة منه أو الحصول على الخدمة المناسبة.

٣ . ٣ . ٧ التفاعل عن بعد (Distance Interaction)

لم يعد التفاعل وجهاً يتطلب الحضور المادي للمتفاعلين. فالدردشة والرسائل القصيرة والتواصل عبر الإنترنت قد ألغت الحواجز الجغرافية وحتى الثقافية بين المتفاعلين. المجال الأمني لم يعد السارق بحاجة إلى أن يذهب لیسطو على بنك ما أو سلعة، فاعتراض بطاقة الائتمان وهي في طريقها إلى البائع أو تحويل الحسابات من مكان لآخر أو سرقة المعلومات ونقلها يمكن أن تحدث والفاعل الحقيقي في مكانه والهدف في مكان آخر.

ويمكن القول إن عمليات مثل التسوق عن بعد، وعقد المؤتمرات عن بعد، والتعليم عن بعد، والإنتاج عن بعد، وتشخيص الأمراض عن بعد وإجراء العمليات الجراحية عن بعد قد أصبحت واقعية في المجتمع الافتراضي.

٣ . ٣ . ٨ الاقتصاد الإلكتروني (e-Economic)

يعتمد الاقتصاد الحالي على المعلومات وأدواتها من حاسب إلى وسائل اتصال إلى برمجيات، ولقد بلغ رأس مال صناعات الحوسبة والاتصالات والإلكترونيات الاستهلاكية تريليونات الدولارات، ومن المتوقع أن تضخ مليارات الدولارات في تطوير طريق المعلومات الفائقة السرعة، فسباق الشركات الناقلة للاتصالات، تندافع نحو المكاتب والمنازل والمؤسسات وتتنافس في تقديم أفضل الكوابل المحورية، لتتمكن من نقل المعلومات بأشكالها كافة (صوت، صورة، تفاعل ... الخ).

يقول دراكر (Drucker) إن المصدر الأساس في الاقتصاد «وسائل الإنتاج» بمفهوم الاقتصاد - لم يعد رأس المال ولا المصادر الطبيعية ولا العمال إنه المعلومات. إن نشاطات صنع الثروة لن تكون توزيع رأس المال للاستخدام المنتج ولا العمالة ... إن الجماعات الاجتماعية المتقدمة في مجتمع المعرفة ستكون عمال المعرفة، ومدراء المعرفة، والذين يعرفون كيف يوزعون رأس المال إلى الاستخدام المنتج ... وعلى العكس من العمال في الرأسمالية فإنهم يملكون كلاً من وسائل الإنتاج وأدوات الإنتاج (Drucker, 1993, p. 8).

٣ . ٣ . ٩ اللاحدود (Noboundaries)

في مجتمع المعلومات تتلاشى الحدود الجغرافية بين الدول، ويصبح مفهوم الحدود مائعاً، فالفرد موجود في المكان وهو في مكان آخر، ويرى هاندي واندرسون أن المجتمعات قد انتقلت من العالم المادي (Physical World) إلى الوجود التخيلي (Virtual Existence) في الفضاء، ومن جوانب المجتمع التي انتقلت ما يلي:

أ - النشاطات المعلوماتية من مثل نشاطات التعليم، والبحث العلمي، والتصاميم الهندسية، والعمليات الصناعية، والمعلومات الشاملة، والمعلومات الترفيهية بوسائل الاتصال، والسجلات الخاصة والعامّة. وغالباً ما حلت النسخة الإلكترونية محلها، وتفضل في غياب النسخ الورقية.

ب - نشاطات التحويل، يتم نقل النشاطات التجارية والتحويلات المالية، والنشاطات الحكومية من خلال الحاسب وشبكاته في غياب السجلات الورقية.

ج - الأبنية المادية والوظيفية، ويزداد ضبط هذه البنى من خلال البرمجيات والإلكترونيات أكثر من التحكم بها، وضبطها من خلال الوسائل الميكانيكية، أو الإلكترونية (Hundley & Anderson, 1994).

٣ . ٣ . ١٠ الحكومة الإلكترونية (E-government)

لقد قامت العديد من الدول ببناء قواعد معلومات وطنية خاصة بها، وفي المجالات الحياتية المختلفة (مثل الأحوال المدنية، والإحصاءات السكانية ... الخ. لا بل تحولت بعض الدول إلى الحكومة الإلكترونية، ما يعني زيادة الاعتمادية على الشبكات في إنجاز المعاملات والاتصالات ... الخ. إنّ وصول المجرمين إلى هذه القواعد وتدميرها أو تزويرها يشكل خطراً بالغاً على أمن الدولة.

وتقوم الحكومة الإلكترونية على أربعة مبادئ حددتها وحدة المعلومات المركزية الإنجليزية (Central Unit, 2000) بالآتي :

أ - بناء الخدمة المتمركزة حول اختيارات المواطنين (Citizen-focused government). ويتطلع المواطنون إلى خدمات بناءً على حاجاتهم،

وبنوعية عالية ويسهل الوصول إليها، ومناسبة لهم وآمنة. وليس على المواطن أن يفهم كيف تعمل الحكومة، أو كيف تنظم عملها. أو ما يقوم به كل قسم في وزارة ما، وما يهم هو إيصال الخدمة إلى العميل (المواطن) بطريق مناسبة له. وهذا يتطلب المشاركة والشاركة مع القطاع الخاص في إيجاد الطرق والوسائل المناسبة.

ب- جعل الحكومة وخدماتها متاحة للمواطنين (Accessible services)، ويتطلع الناس في هذا المجال إلى توافر خدمات الحكومة من خلال الانترنت، وتلفونات الجوال، والتلفزيونات الرقمية، ومراكز الاتصالات، ومن خلال الحاسبات الشخصية. الخدمات الإلكترونية قد لا تكون بمعزل عن الاتصالات الشخصية، وأن توظف حول حاجات الأفراد، وأن طريقة تنفيذ الأعمال ستؤدي إلى تغير العلاقة بين الأفراد والحكومة.

ج- شمولية الشبكات الاجتماعية (Inclusiveness) يجب أن تتطور الخدمات بحيث تكون متوافرة للجميع وسهلة الاستخدام على المستوى الفردي والجماعي، وتتوافر الخدمات على الشبكة للجميع، وهذا يشمل توفير الخدمات لجماعات الأقليات وبلغتهم.

د- إدارة المعلومات بشكل أفضل. تعد المعلومات والمعرفة الحكومية مصدراً مهماً، ولا بد للقطاع الحكومي من الاستفادة المثلى من هذه المعلومات. كما ولا بد من إدارة التغير في نمط الحكومة تجنباً للفوضى التي يمكن أن تحدث عن هذا التغير. ويرى آرثر (Arthur) أنه كلما زاد الترابط بين دول العالم يضعف التحكم من المؤسسات الحاكمة، ويلاحظ خفوت الضبط الحكومي التراكمي من القرية إلى البلدة إلى الدولة (Borchgrave et. al., 2000).

٣ . ٤ خصائص المؤسسات في مجتمع المعلومات

تتسم المؤسسات في مجتمع المعلومات بالموصفات التالية:

لقد انتهى عصر الاستبداد المعلوماتي المميز للنظم السياسية التسلطية والبيروقراطيات العامة، والتي تجعل المتربعين في أعلى هرم السلطة يسيطرون على المعلومات. وساهم انتشار التقنيات الحديثة مثل الحاسوب والانترنت والفاكس والحوال.... الخ بجعل منع المعلومات أمراً مستحيلاً. لقد أصبحت المعلومات متاحة للجميع، وساهم هذا الوضع بتيسير تحول المنظمات من بيروقراطية إلى منظمات معلوماتية تتسم بالابتكار والمرونة وحسن التوجيه، وجعلت عملية إعادة الابتكار أمراً ممكناً. وخلق بيئة متغيرة باستمرار وسريعة الحركة ما جعل عملية الابتكار عملية حتمية. كما ساهمت الشبكات الحاسوبية بتعزيز اللامركزية والعمل الجماعي، وتعزيز مكانة المستخدمين وتخفيف الحواجز بين العاملين. ويتطلب إدخال نظم جديدة تتماشى مع مجتمع المعلومات وإعادة هندسة المؤسسات أو الهندرة (reengineering) من خلال إعادة تصميم المعالجات الرئيسة وتصميم نظم معلومات جديدة.

إن تقنية المعلومات وسيلة لتحقيق التحسن في الأداء وإعادة الابتكار وتمكين العاملين ونقل السلطة إلى المستويات الوسطى. التقنيات لا تنقل السلطة ولا تحولها لوحدها، ولا تقوم الأداء وتحدد التبعات، أو المحاسبة من قبل العملاء إنما تنقل المعلومات وتساعد في تحقيق هذه الأهداف. إن تقنية المعلومات تقدم العون في تسيير أي نظام لإدارة الأداء وهذه النظم هي الأساس في إدارة منظمات مجتمع المعلومات. إن منظمات مجتمع المعلومات تتطلب قدرات جديدة تشمل أنظمة الأداء والتعليم والعملاء... الخ. إنها تتطلب إعادة تصميم النظم وتعزيز الابتكار والتغيير.

لقد حدد اوزبورن (٢٠٠١) ستة نظم يمكن اعتمادها في الإدارة في عصر المعلومات هي:

١ - نظم حسن التوجيه أو نظم الإدارة الاستراتيجية وهي نظم تساعد الإدارة على تقرير النتائج المرجوة والوسائل التي يمكن أن تحقق هذه النتائج، والمخرجات اللازمة للوصول إلى هذه النتائج. تتطلب الإدارة في عصر المعلومات نظماً تساعد في تسيير العمل وليس التخطيط له فقط. وفي مجتمع المعلومات الذي تتسم في الأعمال بالتنافس والتغير السريع، فإنه يتطلب سرعة الاستجابة في بيئة متغيرة وهذا أحد عوامل النجاح. وفي المؤسسات الحكومية فإن هذه النظم توفر الوظائف التالية:

- المساعدة على خلق الرؤية المستقبلية.
- تحديد الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل اللازمة لتحقيق الرؤية.
- تكوين مؤسسات توجيه لتطوير استراتيجيات بديلة وتقييم الاستراتيجيات الحالية.
- وضع ميزانية للأداء (دمج الأهداف والاستراتيجيات في الميزانية).
- ترجمة الأهداف إلى مخرجات.
- ربط نظم إدارة الأداء بنظم اختبار السوق
- توفير التقييم الاستراتيجي.
- توفير التغذية الراجعة.

وضع تصور مستقبلي للاتجاهات المالية (الإنفاق والإيرادات والديون).

٢ - إدارة النتائج أو نظم إدارة الأداء. وهي نظم معنية بقياس الأداء لنتائج النجاح أو الفشل. يعمل هذا النظام على التأكد من تحقيق

الأهداف وبالتالي لا بد من قياس النتائج ومن ثم وضع نظام الثواب والعقاب (إدارة الأداء). إن غياب العواقب المترتبة على الأداء يجعل قياس الأداء لا تأثير له. ولكن ربط قياس الأداء بالحوافز له تأثير كبير. ففي النموذج البيروقراطي يحصل على الميزات (العلاوات والترقية) لمجرد البقاء في الوظيفة (الأقدمية) مقابل الأداء العالي. اما نظم إدارة الأداء فتطرح بهذا النظام حيث إن الحصول على الميزات للأفراد والوحدات الادارية بناءً على مدى تحقيق الأهداف وتعاقب الافراد والادارات ذات الأداء الضعيف. وتتضمن أدوات نظم إدارة الأداء:

- مكافآت غير مالية للأداء العالي.
- أجر معنوي (مثل الإجازة المدفوعة الاجر) وفرص تطوير القدرات المهنية.
- حوافز على الأداء (مرة واحدة بالإضافة للراتب).
- عقود تتعلق بالأداء (تحديد مستويات الأداء المتوقعة والمكافآت والعواقب).

٣- إدارة التنافس أو نظم اختبار السوق وهي النظم التي تؤدي إلى التنافس المنتظم بين مقدمي الخدمات. إن إدخال القطاع العام في تنافس مع القطاع الخاص يؤدي إلى دراسة البدائل الممكنة لتقديم الخدمات. وقد يشمل ادارة المشاريع على أسس تجارية، ما يدفع القطاع العام إلى رفع مستويات الأداء ما يتوجب مأسسة استخدام التنافس وتوفير الكلفة الحقيقية لكل خدمة، وتتضمن الخيارات ما يلي:

- إلزام الشركات الفائزة بالتعاقد بتعيين الموظفين المسرّحين من القطاع العام.

- إعادة تدريب الموظفين.

٤ - إدارة علاقات العملاء أو رضا العملاء وإشباع حاجاتهم وهي النظم التي تقوم على فهم توقعات العملاء وحاجاتهم المتغيرة ورصدها وتلبيتها. إن تحسين خدمة العملاء يتطلب إخضاع المنظمات لمساءلة العملاء. فبدل المساءلة من المدراء في أعلى السلطة تتم المساءلة من العملاء. وهذا يجعل للعميل نفوذاً قوياً، فإذا لم يتمكن مقدم الخدمة من إرضاء العميل فإنه سينقل معاملته إلى جهة أخرى. كما أنه لو حدث تقاعس عن تقديم الخدمة وفق معايير الجودة تعين تعويض العميل عما لحق به من ضرر. وتفيد نظم علاقات العملاء في الاستماع للعملاء وافكارهم وتتبع شكاواهم لتحديد المشكلات. كما توفر هذه النظم فرصة تدريب العاملين على خدمة العملاء. ولا تتوقف احتياجات العملاء على المعاملة الحسنة وإنما يحتاجون إلى الوصول للمعلومات. وخاصة المتعلقة بجودة الأداء. ويوفر مثل هذا النظام خلق حوافز لتحسين الأداء الخاص بالعملاء ما يتيح ربط نظام علاقات العملاء ونظام إدارة الأفراد.

٥ - إدارة أمكنة العمل أو أنظمة التعاون بين الإدارة والعاملين وهي النظم المعنية بتنظيم أمكنة العمل بصورة أكثر فاعلية وإنسانية. تتطلب الإدارة في مجتمع المعلومات تعلم المديرين والعاملين كيفية تحسن الأداء. وفي هذه العلاقة يتقاسم الطرفان صلاحية اتخاذ القرار. وتساهم هذه النظم في دعم الانتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين الخدمات. وتؤدي إلى تطوير وسائل تزيد شعور الموظفين بالأمن الاقتصادي من خلال بناء شركات أمان لحماية العاملين، كما تتيح عمل شراكة بين الطرفين.

٦ - إدارة الإبداع أو نظم التعلم وهي النظم التي تساعد الموظفين على الابتكار وتحسين الأداء بصورة متميزة. إن مواجهة تحديات مجتمع المعلومات تتطلب الاستمرار في الابتكار والإبداع. ومن شأن نظم التعلم المساعدة في تحقيق ذلك. يرى ديفيد جارفين (موثق في أوزبورن، ٢٠٠١ ص ١٥٩-١٦٣) الملامح الرئيسة لنظام التعلم:

- الموظفون يحلون المشكلات بصورة منهجية.

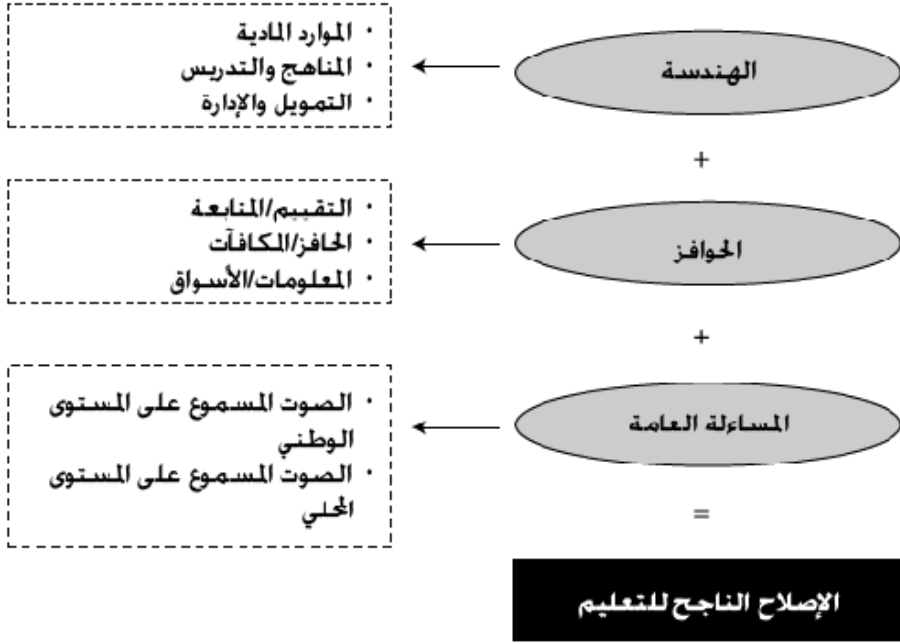
- الموظفون يجربون الأساليب الجديدة.

- يتعلم الموظفون من تجاربهم الشخصية وخبراتهم.

- يتعلم الموظفون من تجارب الآخرين أفضل ممارساتهم.

- ينقل الموظفون خبراتهم بسرعة وكفاءة إلى المؤسسة.

ويتطلب المجتمع في عصر العولمة إصلاح نظم التعليم، ولا بد من استخدام مسارات متوافقة مع عصر العولمة، والمعلومات والاتصالات. ويتطلب إصلاح نظم التعليم في المنطقة العربية ضمن أعمدة الإصلاح الثلاثة: (١) هندسة التعليم والمتعلقة بوجود المدخلات الفنية، و(٢) الحوافز، والمتعلقة بتشجيع تحسين الأداء، و(٣) والمساءلة العامة، والمتعلقة بالتأكد من أنّ التعليم سلعة عامة والرسم التالي يبين ذلك (MENA Development Report, 2008). كما ان عملية الإصلاح تتطلب مواجهة تحديات مهمة منها: العولمة واقتصاد المعرفة، وطفرة الشريحة الشبابية.



المصدر: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٨، ص ١٢

الشكل رقم (٥) إصلاح نظام التعليم في الوطن العربي

الفصل الرابع التحديات الأمنية

٤ . التهديدات الأمنية

عصر العولمة الذي تشكل المعلومات المحرك الرئيس له، فيه تحول المجتمع الكوني إلى بيت عنكبوت غير منظم الروابط التخيلية، عصر الشبكات والصفى والواحد، عصر انتقلت فيه النشاطات البشرية من الأرض إلى الفضاء، وتوحدت فيه البنى التحتية الوطنية والإقليمية والدولية، عصر الحاسب والانترنت، عصر وصلت فيه أعمدة العلم إلى الثلاثة (المادة والحياة والعقل) إلى قمتها، عصر تحول فيه الخيال إلى واقع وأصبح من الصعب التمييز بينها، عصر تلاشت فيه الحدود وعبرت الثقافة والجريمة الحدود الوطنية عصر لم تعد الحكومات ولا الدول تخشى من بعضها البعض بقدر خشيتها من المنظمات والأفراد عصر ضعفت فيه قدرة الحكومة على الضبط وستزداد ضعفاً يوماً بعد يوم، عصر لم تعد تنفع فيه طرائق الرقابة والمنع والقمع، عصر شارفت فيه الاكتشافات العلمية على الانتهاء لبيتدئ عصر التفوق العلمي (البداينة، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦).

تكاد تشمل التهديدات الأمنية في عصر العولمة كل شيء من الأفراد والمؤسسات والمجتمع والدولة والكوكب. إن ميدانها الأرض والفضاء، ولا عيبها في كل مكان مثلما أن ضحاياها المحتملين في كل مكان. ولا تتوقف هذه التهديدات عند نوع معين بل تشمل تهديدات البناء التحتي الفيزيقي والمعلوماتي والاقتصاد والناس والروح المعنوية والثقافة... الخ. وتستخدم أدوات في تنفيذ هذه التهديدات تتراوح بين المصادر المتاحة كالصحف إلى التجسس والحرب الالكترونية... الخ. كما أنها تشمل وليس حرمان الأفراد من الوصول للخدمات عامة الأساسية أو المعلوماتية بل تهدف إلى حرمان المجتمع بأسره من الخدمات كافة، وتمنعه من الوصول إلى المياه، والوصول إلى الحاسب.

وهناك العديد من الانكشافات المادية وغير المادية في أي مجتمع من مثل الجسور والمباني والانفاق والطرق والبنوك والمؤسسات المالية والتلفونات ومحطات الطاقة والمطارات والخدمات الحكومية الأساسية كالماء والطوارئ . وتشمل التعديلات العدوانية في هذا العصر وليس حصراً على: الحرمان من الخدمة أو تعطيلها للحاسبات ونظم التشغيل وخدمات الاتصالات والمراقبة غير المصرح بها للحاسبات، ونظم الاتصالات وقطاع المعلومات، والتعديل غير القانوني أو التدمير لرموز الحاسب وبرامجه وللشبكات وتحويل المعلومات. والذي يزيد الأمور تعقيداً هو توافر المواد والمعدات اللازمة لتنفيذ هذه التعديلات.

٤ . ١ البنية التحتية الحساسة

تتفاوت البنى التحتية المعلوماتية بدرجة انكشافها إلى الكوارث الطبيعية، والإهمال البشري، وسوء التصرف الإنساني. حدد التقرير الرئاسي الأمريكي بخصوص حماية البنية التحتية الحساسة (PCCIP, 1997) خمسة قطاعات بناءً على الخصائص المشتركة لها، وهذه القطاعات هي :

- ١ - قطاع الاتصالات والمعلومات (Information and Co - munication)، وتشمل شبكات الاتصالات العامة (PTN)، والانترنت، والحاسبات في المنازل، والاستخدام الأكاديمي، والحكومي، والتجاري.
- ٢ - قطاع التوزيع المادي (الفيزيقي) (Physical Distribution)، ويشمل الطرق السريعة للمواصلات، وخطوط السكك الحديدية، والموانئ، وخطوط المياه، والمطارات، وشركات النقل، وخدمات الشحن التي تسهل انتقال الأفراد والبضائع.

٣- قطاع الطاقة (Energy)، ويشمل الصناعات التي تنتج الطاقة، وتوزع الطاقة الكهربائية، والبتروك، والغاز الطبيعي.

٤- قطاع المال والبنوك (Banking and Finance)، ويشمل البنوك، وشركات الخدمات المالية من غير البنوك، ونظم الرواتب، وشركات الاستثمار، والقروض المتبادلة، والتبادلات الأمنية والمادية.

٥- قطاع الخدمات الإنسانية الحيوية (Vital Human Services)، ويشمل نظم التزويد بالمياه، وخدمات الطوارئ والخدمات الحكومية (البطالة، والضمان الاجتماعي، وتعويض الإعاقات، وإدارة سجلات الموالي... إلخ).

٤ . ٢ الثغرات (الانكشافات) (Vulnerabilities)

من الصعب ربط التهديدات الفضائية بمكان أو زمان، أو جماعة، فقد تصدر من هاو أو من طفل أو محترف، أو جماعة إرهابية، أو جماعة تنافسية، أو استخبارات أجنبية. ولقد حددت وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتقدمة (DARPA) مهددات البناء التحتي المعلوماتي في (٥) فئات.

١- التهديدات الخارجية المحايدة (Extrrnal Passive Attack) (التنصت، وتحليل الإشارات، وتحليل الذروة).

٢- التهديدات الخارجية النشطة (External Active Attack)، [مثل الدخول، والحمولة الزائدة، والازدحام].

٣- الهجوم على نظام عامل (Running System Attack).

٤- الهجوم الداخلي (Internal Attack).

٥- الهجمات للوصول إلى تعديل النظام (خرق حماية الدخول للنظم، الانكشاف) (موثق في البداية ٢٠٠٦) (DARPA, 1997, Appenrdix C).

إن التهديدات الفيزيائية والافتراضية، والعمليات الإرهابية الموجهة ضد الممتلكات، والمؤسسات، والسفارات، والتجمعات السكنية كثيرة، ولا تتوقف التهديدات الفيزيائية على الإرهاب بل تشمل الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والأعاصير، والهزات الأرضية، والزلازل بالإضافة إلى ذلك فإن التهديدات الفيزيائية على مستوى الأفراد (كاستخدام القنابل) لا تتوقف خطورته على ما يحدثه من خراب وتدمير، وإنما يتعدى ذلك إذا كانت العملية موجهة ضد مؤسسات تحوي مواد كيميائية، أو بيولوجية، أو نووية. ويمكن أن تستخدم التعديت الفيزيائية على خطوط الهاتف، أو خطوط المياه، أو محولات الطاقة، أو محطات تحويل الطاقة، أو الميكروويف، أو أبراج الاتصالات.

أما الثغرات الافتراضية (السرانية) (Cyber Vulnerabilities) والناجمة عن زيادة الاعتمادية على الاتصالات والمعلومات فقد زادت احتمالية التعديت على البنية التحتية المعلوماتية. ولقد توصلت اللجنة الرئاسية لحماية البنية التحتية (المعلوماتية) الحساسة إلى أن حماية البنية التحتية الحساسة تتطلب فهماً للثغرات الأمنية، والعمل على خفض وإغلاق هذه الثغرات.

٤ . ٢ . ١ قطاع الاتصالات والمعلومات

يشمل قطاع الاتصالات والمعلومات شبكات الاتصالات العامة (PTN)، والإنترنت، وملايين الحاسبات في المنازل، والحاسبات في المؤسسات الحكومية، والأكاديمية، والتجارية، وتشمل الاتصالات العامة وشبكتها والشبكات المحلية وشبكات التلفزيونات، وشبكات الخليوي، والستلايت.

التهديدات : إن ثبات وأمن قطاع الاتصالات والمعلومات قد أصبح موضوعاً في غاية الأهمية، وإن المههد الرئيس لثبات الاتصالات والمعلومات

هو الكوارث الطبيعية واخفاقات النظام. ويعتمد على الاستعدادات الحكومية لمواجهة الكوارث الطبيعية في حماية ثبات توافر خدمات الاتصالات والمعلومات. وهناك التعديلات المتعمدة واعتماداً على الهدف أو الأهداف من التعدي فربما تكون التعديلات بهدف السرقة أو التعديل، أو الاستخدام، أو التخريب، أو التدمير للمعلومات والبيانات المخزنة، أو الحرمان من الخدمة (DOS).

يشمل المعتدون -منظمات الاستخبارات الوطنية، وناقلات المعلومات، والإرهابيين، والمجرمين، والمنافسين التجاريين، والدخلاء، والداخلين غير المتتمين حيث يشكل الداخلون الشريحة الكبيرة المهددة للأمن ولنظم المعلومات. ويستخدم المهاجمون وسائل متنوعة ضد البنية التحتية بما في ذلك تحليل الذروة، والهجمات المشفرة، والهجمات الفنية، والهجمات الفيزيائية، والهجمات الفضائية.

الثغرات : هناك العديد من نقاط الدخول لهذه الشبكة، فكل نقاط التحويل والتبادل ونظم التشغيل عرضة للاعتداء. التفصيلات الفنية عن النظام متاحة التبادلات المفتوحة، وبروتوكولات الاتصالات تجعل الدخول سهلاً. دخول طرف ثالث (أجنبي) يشكل تهديداً. كما أن الثغرات تشمل البدالات. وتشمل التهديدات الدخول عن بعد، والتغير أو التحكم من قبل أشخاص مهرة.

٤ . ٢ . ٢ قطاع التوزيع الفيزيقي للبنية التحتية

إن الترابط الكبير لشبكات الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمياه، والمطارات، والخطوط الجوية تسهل الانتقال الفعال للبضائع والسلع، والناس. ويشكل النقل عنصراً رئيساً في الاقتصاد.

الثغرات والتهديدات

النقل عرضة لعدد من التهديدات الفيزيكية البشرية والإرهابية.

٤ . ٢ . ٣ قطاع الطاقة

تشكل الطاقة الدم الذي يغذي البنى التحتية المعلوماتية التي تقوم عليها نظم الأمن، والاقتصاد. ويتكون البناء التحتي للطاقة من ثلاثة صناعات تنتج، وتوزع الطاقة الكهربائية، وهي نظم الطاقة الكهربائية، والبترو، والغاز الطبيعي.

التهديدات

تشمل التهديدات لنظم الطاقة الحكومات، والجماعات الإرهابية، والجماعات المنظمة، والأفراد، والموظفين المسرحين، والدخلاء، والكوارث الطبيعية، والحوادث.

الثغرات

تشمل الثغرات في قطاع الطاقة المجالات التالية: الطاقة الكهربائية ونظم مولدات الطاقة، ونظم الإرسال، ونظم الانتاج، والتحكم الإلكتروني. والبترو والغاز الطبيعي والمودرات، والنقل، والتخزين، والتوزيع، وتشمل الثغرات التي تواجه صناعة الطاقة، وهي الثغرات الناجمة عن بيئة العمل والمتعلقة بهياكل النظم المفتوحة، والعمليات المركزية، والاتصالات عبر الشبكة العامة، والصيانة عن بعد، وكذلك ثغرات نظم الإشراف وزيادة المعلومات عن الثغرات، وزيادة توافر التقنيات المتقدمة.

٤ . ٢ . ٤ قطاع المال والبنوك

يعد النظام المالي مركزياً في التجارة المحلية والدولية، وفي الحياة اليومية للناس. ويعد البناء المالي وقطاع البنوك مكوناً من خمسة قطاعات رئيسية هي البنوك، وشركات الخدمات المالية، ونظم السحب (الدفع)، وشركات الاستثمار، والتبادلات المادية والأمنية.

التحديات

تزداد التحديات مع التوافر في المعلومات عن طريق الانترنت واللازمة لمثل هذه التعديلات، وعلى المستوى المؤسسي فإن أكبر مهدد أمني هو الداخلون والذين ربما يستخدمون وصولاً غير شرعي إلى المعلومات السرية أو نظم التشغيل من أجل المنفعة، بالإضافة إلى التحديات الفضائية من قبل المجموعات الإرهابية أو الدخلاء.

الثغرات

هناك ثغرات فيزيقية في النظم المالية ناجمة عن الاعتماد العرضي للنظم المالية (المؤسسات المالية، الأوراق النقدية، سوق الأسهم).

٤ . ٢ . ٥ قطاع الخدمات الإنسانية الحيوية

يشمل قطاع الخدمات الإنسانية الحيوية (VHS) ثلاث بنى تحتية وهي مزودات المياه، وخدمات الطوارئ، والخدمات الحكومية. وهناك من يضيف إلى ذلك الغذاء، والرعاية الصحية، وقوة العمل كبنى تحتية حرجة إضافية.

ويتكون نظام المياه من خمسة عناصر هي : مصدر المياه، ومعالجة المياه، ونظام الضخ والتخزين والأنابيب ... إلخ. ونظام التوزيع الذي يحمل الماء بصورته النهائية، وجمع المياه العادمة ونظام المعالجة.

أما استخدامات المياه فمتنوعة منها الزراعية، أو الصناعية، أو العمل، أو الإطفاء، أو الاستخدام المنزلي. ويجب أن يتوفر الماء عند الطلب ويرسل بضغط مناسب، وأن يكون آمناً للاستخدام. والأفعال التي قد تؤثر في هذه العوامل الثلاثة يمكن أن تضعف البنية التحتية. تلويث المياه، وتلويث مصادرها يمكن أن يحدث بالصدفة، أو لأسباب طبيعية، وانتشار الطفيليات، ويمكن أن تزرع هذه الطفيليات بشكل قصدي لتسبب الأمراض والموت، وهناك أنواع من البكتيريا والفيروسات التي يمكنها البقاء حتى بعد إضافة الكلور للماء. إن تلويث المياه بأي شكل متعمد يشكل تهديداً كبيراً. كما يمكن تخريب مضخات المياه لما يعني عدم وصولها إلى المشتركين، ويمكن تعطيل عمل الإطفاء للحرائق في حالة عدم توفر المياه لاختداد الحرائق. كما أن تعطيل نظام التوزيع يؤدي إلى عدم وصول المياه للمساكن وأخيراً فإن عدم وصول المياه إلى الصناعة والزراعة سيؤدي إلى نتائج سلبية وخسارة كبيرة. تشمل البنية التحتية لخدمات الطوارئ الإطفاء، والشرطة، والإنقاذ، وخدمات الطوارئ الطبية.

٤ . ٣ تحديات الأمن في عصر العولمة

يمتاز عصر العولمة بالتغيرات السريعة ما يضع تحديات على المؤسسات الأمنية في جوانب مهمة من عملها كالأداء والتغير المستمر والتكيف مع البيئات غير المستقرة. إن على المؤسسات الأمنية العمل في بيئة مفتوحة

ومتغيرة بسرعة وعليها التكيف والتماشي مع هذا التغير. إن على المؤسسات الأمنية أن تتغير لا أن تنتظر التغير بفعل برنامج تغير، وهذا يتطلب تصميم مؤسسات مصممة للتغير ومواجهة المخاطر والتهديدات سريعة الحدوث وسريعة التغير. إن المخاطر الأمنية غير التقليدية قد زادت في هذا العصر. فالتهديدات الأمنية لم تعد من الجيوش والدول بل من الأفراد والجماعات. ولم تعد الحروب بالجيوش بل (بالبائيات) وبالأحاد والأصفار. إن مجموعة إرهابية من خمسة أشخاص قادرة على تدمير بنايات كبرى وقتل الآلاف من البشر.

ويمكن تحديد التحديات الأمنية التالية:

- ١ - التحديات التقنية (التكنولوجيا): هناك تحد تقني يتمثل في استخدام التقنيات الحديثة في تهديد الأمن. واستغلال التقنيات المتاحة في تنظيم المجموعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود الوطنية.....الخ.
- ٢ - تحدي التخلف وضغوطات النمو التي تقع على كاهل المجتمع، والفقر والأمية، والجريمة، والمشكلات الاجتماعية المتنوعة، والفساد الإداري والسياسي تحد من فرص التطور والتنمية البشرية.
- ٣ - التحدي البشري ونقص الكفايات. إن نقص الكفايات على مستوى القيادة والتقنية بسبب عدم التأهيل وهجرة العقول جعل أمر التعامل مع هذا العصر في ظل مشكلات متعددة داخلية تحدياً كبيراً.
- ٤ - التحدي الثقافي. إن المهددات الأمنية في عصر العولمة تتطلب تحصيلنا أمتيا ومشاركة اجتماعية وتكوين ثقافة نابذة للعنف والجريمة.
- ٥ - التهديد بالاضطراب في تدفق الاتصالات، والتحويلات المالية، والحاملات المعلوماتية المهمة، ومحطات الطاقة.

- ٦- التهديد باستغلال المعلومات الحساسة، والملكية الفكرية، والمعلومات السرية. إن سرقة المعلومات أو الاحتيال، أو الجرائم الفضائية لها آثار سلبية على المستوى الفردي، وعلى المستوى المؤسسي (سرقة بطاقات الائتمان)، وعلى المستوى الوطني (المعلومات السرية).
- ٧- التهديد بانتقاء المعلومات لأغراض سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية، أو للإزعاج.
- ٨- التهديد بتدمير المعلومات، أو تدمير مكونات البناء المعلوماتي التحتي الحساس، ولهذا نتائج سلبية كبيرة على الاقتصاد والأمن الوطني (الفيروسات).
- ٩- التهديد عن بعد. لا تتطلب التهديدات الأمنية الوجود الفيزيقي للجنة وإنما يمكن التخطيط والتنظيم والتنفيذ عن بعد. وهذه التهديدات عابرة للحدود الوطنية.
- ١٠- تمتاز التهديدات الأمنية بسهولة خفاء الفاعلين وسهولة التنفيذ وانخفاض التكاليف.
- ١١- تهديد بنية المعلوماتية الحساسة التي تشمل الاتصالات، والبنوك والمال، والطاقة الكهربائية، وتوزيع الوقود والغاز، والتخزين، ومصادر المياه، والمواصلات، وخدمات الطوارئ والخدمات الحكومية.

٤ . ٤ أمن المعلومات

لقد أصبحت المعلومات وسيلة وهدفاً وقيمة عالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية. ولأن الحصول على المعلومة قد أصبح أسهل وأرخص من أي وقت مضى، ولأنها ذات قيمة أمنية، وسياسية، وإدارية مهمة، فقد أصبح الحصول عليها بالطرق المقبولة وغير المقبولة اجتماعياً عملية مهمة نجم عنها التفكير بحمايتها خاصة إذا كانت ذات قيمة عالية.

ولذا بدأ الحديث عن البناء التحتي المعلوماتي وسميت بعض المكونات المهمة في هذا البناء بالبناء التحتي المعلوماتي الحساس، والذي يؤدي تعطيله أو تدميره إلى وضع المجتمع في حالة فوضى في وصول الخدمات الأساسية (كالماء والكهرباء... الخ). وقد استدعى هذا اهتمام الحكومات لتوفير السبل الكفيلة بحمايته، وظهر العديد من الخطط لصيانته وبحث البدائل الدفاعية اللازمة وقت الحروب والسلام. فحتى الحروب أصبحت حروب معلومات جيوشها الدخلاء والقراصنة والهواة والجواسيس، فكما يقال لقد أصبحت الحروب الحالية حروب معلومات، ويمكن القول إن الرصاص قد استبدل بالبيانات وبالصفر والواحد، وأن الجندي قد استبدل بالدخلاء والمتسللين، والجواسيس وحتى الهواة والأطفال (البدائية، ٢٠٠٢).

لقد بدأ الاهتمام بحماية الاقتصاد الإلكتروني والحماية ضد التجسس الإلكتروني وضد خرق الدخلاء لتنظيم المعلومات والحرمان من الخدمات كإمطار البريد الإلكتروني بالرسائل غير المرغوب فيها. لقد تبدلت المفاهيم الأمنية وحلت مفاهيم أمنية معلوماتية تتماشى مع البناء التحتي المعلوماتي، فظهر الإرهاب الإلكتروني أو الافتراضي، وجرائم المعلومات، والدخلاء والمتسللون والمتطفلون... إلخ. وزاد استخدام العمليات النفسية والاستخبارات الفضائية، وأصبح نقل المعلومة من مكان لآخر عملية في غاية السهولة واليسر، ونقل مليارات الدولارات عبر الحير الفضائي دون الحاجة إلى دخول البنك، كل هذه التغيرات جعلت الأمن في عصر المعلومات مختلفاً عنه في ما قبلها.

الفصل الخامس

الجريمة الافتراضية والإرهاب التخيلي

٥ . الجريمة الافتراضية والإرهاب التخيلي

تمتاز الانترنت بسهولة الوصول (Access)، وتلاقي العديد من الأفراد من مختلف الأعراق والثقافات واللغات، وأنها متاحة (Affordability) لكافة الشرائح الاجتماعية، وتمتاز بالغفلية (Anonymity) وإخفاء هوية المستخدم (Hughes & DeLone, 2007). ولقد حولت الانترنت والتقنيات المرافقة لها العديد من ركائز الحياة الاجتماعية إلى أنماط جديدة، ولقد أثرت على كافة شرائح المجتمع (Mitchell, Finkelhor & Wolak, 2005). ولقد أدى ظهور الفضاء التخيلي (cyber space) كمقابل للفضاء المادي (physical space) إلى ظهور الجريمة الافتراضية أو التخيلية أو السبرانية (cyber crime). لقد هاجر أعضاء المجتمعات الأرضية إلى ما يسمى الفضاء الثالث (third space) والذي يقع خارج الحدود الجغرافية والمادية التقليدية. ويتكون الفضاء على الشبكة (Oldenburg, 1999) من علاقات تامة، حيث التفاعلات بين الأفراد تتم عن بُعد (Lash, 2001)، وأن التنوع المجتمعي لهذه القرى والبلدات والمدن الافتراضية قد غدا واقعاً فعلياً (Wall & Williams, 2007)، وأن الفرد يعيش ما أسماه برسدي الحياة الثانية (Presdee, 2000). ومثلما يحدث التفسخ الاجتماعي في المجتمع الواقعي، فإنه يحصل في المجتمع التخيلي، حيث النوافذ المحطمة فيه (Broken windows)، التي تسهّل الاقتحام، والتجاوز، وارتكاب الجرائم، والتحرش، والمطاردة، والتخريب، وغسيل الأموال، والسرقه، والخلاعة التخيلية (Sussman, 1995).

اتخذت الجريمة أشكالاً مستحدثة تتماشى مع البنى الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، فالسرقة قد أصبحت بأشكال جديدة مختلفة

عما كانت عليه في السابق ، ففي المجتمع الزراعي كانت جريمة السرقة تتركز في سرقة المعدات الزراعية (أدوات الإنتاج الزراعي)، أو الإنتاج الزراعي. وفي المجتمع الصناعي أصبحت جريمة السرقة تتركز في استخدام الآلة في السرقة (سيارة ، تلفون)، والسطو على رأس المال بالقوة ، والتي استخدمت الآلة فيها(بندقية). أما في عصر المعلومات فقد أصبحت المعلومة أداة وهدفاً في آن واحد للسرقة، فالمعلومة المتعلقة بالأداة (برنامج ، برامج خرق جدران الحماية ... الخ) ، أو المتعلقة بهدف الجريمة (أرقام الحسابات) أو كهدف للسرقة (الأسرار التجارية، والعسكرية). أما الجرائم الافتراضية أو التخيلية (cyber crimes) والتي غالباً ما تعود لجرائم الإنترنت والحاسب، فقد أصبحت في ازدياد، و مكلفة جداً، ومهددة لأمن قواعد المعلومات، والمعلومات والحاسبات والانترنت، وللبنية التحتية المعلوماتية الحساسة.

أما مسرح الجريمة فلم يعد مقتصرأ على مجتمع ما، وإنما أصبح المجتمع الدولي كله مسرحاً لها، ولم تعد البيئة المادية مسرحها بل أصبحت البيئة التخيلية مسرحها الرئيس. ويُمكن للفرد أن يرتكب جريمة من أي مكان في العالم وفي أي مكان. لا وجود للحدود العالمية في جرائم الحاسب خاصة مع وجود الانترنت ، وشبكات الاتصال العالمية . وتزداد الخطورة من أن قادة الجريمة يمكنهم توظيف طاقات إبداعية في هذه المجالات وتحت نشاطات مقبولة اجتماعياً ولكن بقصد توظيف واستثمار أموال الجريمة عامة، وتطوير قدراتهم التقنية الجرمية

لقد حذرت الدول بوجود « خطر حقيقي ناجم عن أن فوائد التقنية الجديدة قد تكون قد استغلت من قبل المجرمين في كافة المجالات وخاصة مجال الاحتيال المالي، والمزادات التخيلية الوهمية، والبريد الالكتروني الخاص

بالاحتيايل المالي، والدخول غير المشروع. كما تم توظيف مييزات التقنيات والانترنت في مجال المخدرات فمهربو المخدرات يستخدمون الإنترنت لتحسين توزيعهم ونظم إيصال المخدرات للزبائن، وقد مكنتهم من إخفاء المعلومات عن شحنات المخدرات من خلال التشفير عبر الإنترنت. ولقد حددت السلطات الإنجليزية عشرات مواقع بيع المخدرات بما في ذلك الماروانا والهيروين والكوكايين. وتستخدم عصابات المخدرات مثلاً أدوات تمكنهم من مراقبة من يراقبهم ومن يحقق معهم، ويعترضون الاتصالات ويتجسسون على الشرطة وعلى المنظمات التي تحارب سوء استخدام المخدرات (Capdevila, 2002).

لقد أصبحت الجرائم الافتراضية ونظمها، بلا حدود، وهي عالمية، والتحقيق فيها والحكم عليها عملية معقدة. وترتكب هذه الجرائم من قبل الأفراد أكثر مما ترتكب من قبل محترفي الحاسب وشبكات المعلومات. كما يمكن أن ترتكب من مراكز البحوث، ومن الأكاديميين، ومن مديرين يبحثون عن الثراء أو السلطة، أو من قبل مؤسسات تبحث عن معلومات عن منافسيها، أو من وسائل إعلام تبحث عن معلومات أو أخبار أو من قبل حكومات تبحث عن معلومات تجارية، أو جريمة منظمة تبحث عن ملفات موثقة (البداينة، ١٩٩٨).

٥ . ١ الجرائم الافتراضية: إشكالية التعريف

لا يوجد إجماع على تعريف الجرائم الافتراضية حتى بين العاملين في مؤسسات انفاذ القانون والعدالة الجنائية، حيث لا يوجد مرجعية قانونية لمثل هذه الجرائم (Wall, 2001). والمصطلح يشمل مدى واسعاً من النشاطات الإجرامية وجامعها المشترك شبكات المعلومات وتقنية المعلومات (Yar,

2005). ويعرفها (توماس ولود) بأنها النشاطات غير القانونية أو المحظورة التي يساعد الحاسب في ارتكابها والتي يمكن أن تنفذ من خلال الشبكة الالكترونية الكونية، وهي تحدث في الفضاء التخيلي (Thomas & Load, 2000). ومن الاتجاهات في فهم الجريمة التخيلية التمييز بين الجرائم التي يتوسطها الحاسب (computer-assisted crime)، مثل جرائم الاحتيال، والسرقة، وغسيل الأموال، والجرائم المتمركزة على الحاسب (computer-focused crimes)، وهي الجرائم التي تنشأ بسبب وجود الانترنت مثل: القرصنة، والتعديات التخيلية، وتخريب الموقع وتشويهه (Furnell, 2002).

لقد قسّم وول (Wall, 2001) الجرائم الافتراضية إلى أربعة أنواع هي:

١ - التجاوزات التخيلية (cyber-trespass). وهي سلوكيات يتم فيها تجاوز حدود الآخرين والوصول إلى ممتلكاتهم والحاق الأذى بهم من مثل: القرصنة، والفيروسات، وتشويه الموقع.

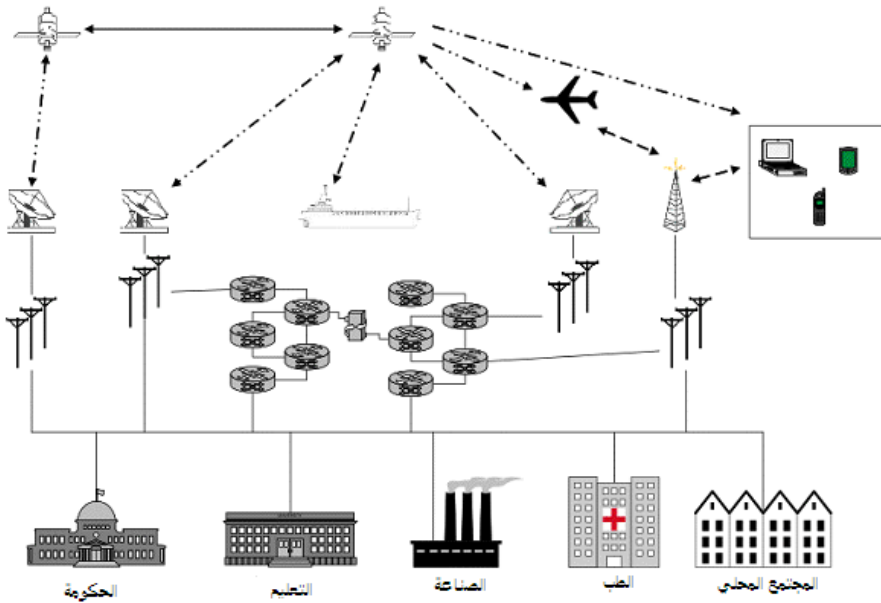
٢ - الخداع التخيلي (cyber-deception) والسرقة (theft). وهي السرقة للمال أو الممتلكات، والاحتيال ببطاقات الائتمان، وخرق الملكية الفكرية.

٣ - الخلاعة التخيلية (cyber-pornography)، وهي النشاطات التي تحرق القوانين على أساس المجون والحشمة.

٤ - العنف التخيلي (cyber-violence)، إلحاق الأذى النفسي أو التحريض على الأذى الجسدي ضد الآخرين، وخرق القوانين المتعلقة بحماية الأشخاص (Yar, 2005).

٢.٥ حجم المشكلة

تعد الجريمة الافتراضية وخاصة جرائم الانترنت والحاسب من الناحية التشريعية سلوكاً يخرق القانون المتعلق بحماية المعلومات كملكية فردية. أما من الناحية النظرية فهي سلوك يسبب الضرر بالآخرين أو منفعة الجاني، وهي تشمل الاستخدام غير المشروع للمعلومات أو إتلافها أو تخريبها.



المصدر: Colarik, 2006, p. 60 (بتصرف)

الشكل رقم (٦) تصور للبنية التحتية المعلوماتية

٥ . ٣ قواعد المعلومات المتعلقة بالجرائم الافتراضية

٥ . ٣ . ١ معهد أمن الحاسب (CSI) (Computer Security Institute)

ويجري بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) مسح سنوي، يهدف لقياس الوعي بالجرائم الفضائية وخاصة جرائم الحاسب. ففي مسح عام (٢٠٠٨) تبين أن أكثر الحوادث تلك التي تضمنت الاحتيال المالي وبمتوسط كلفة قدره (٥٠٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دولار بالإضافة إلى نحو (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثمائة ألف دولار لكل منظمة لما يحدث داخل المنظمة. كما أن نشر الفيروسات كان أكثر الحوادث تكراراً يلي ذلك التعديات من داخل المنظمة (CSI/FBI report, 2008). ويذكر فيتس (Micheal A Vatis) مدير المركز الوطني لحماية البنية التحتية (National Infrastructure Protection Center) أن الدراسة أكدت الحاجة إلى تعاون المؤسسات الاقتصادية والحكومية في مواجهة المشكلة المتزايدة لجرائم الحاسب والجرائم التخيلية (Cyber) فقط من خلال تبادل في المعلومات ومشاركتها حول هذه الحالات، ويمكن خفض تبادل التهديدات والتعديات والمواقع المتعرضة «المحتملة» يمكن معالجتها من النشاطات غير القانونية.

أما وسائل الحماية التي استخدمت لدى عينة الدراسة فكانت:

- ١ - استخدام الهوية الرقمية (Digital Ids)
- ٢ - زيادة الاعتماد على التشفير (encryption)
- ٣ - زيادة استخدام أنظمة كشف الدخول (Intrusion detection (IDS).
- ٤ - استخدام البرمجيات المضادة للفيروسات.
- ٥ - استخدام الجدران النارية (Firewalls).

٥ . ٣ . ٢ مركز شكاوى الإنترنت

(IC3) (Internet Crime Complaint Center)

وقد باشر العمل تحت هذا المسمى في شهر (٨) عام (٢٠٠٣)، حيث تم تغيير اسم مركز شكاوى الاحتيال على الانترنت (IFCC) إلى مركز شكاوى الانترنت وذلك ليشمل مجالات أوسع من الجرائم الافتراضية. وللمركز شراكة مع مكتب التحقيقات الفدرالية (Federal Bureau of Investigation) (FBI)، ومركز التحقيقات في جرائم أصحاب الياقات البيضاء (National White Collar Crime Center (NW3C))، ومكتب المساعدة العدلية (Bureau of Justice Assistance (BJA)). ويعمل المركز كوسيلة لاستقبال وتطوير وتحويل الشكاوى في الجرائم الافتراضية من خلال موقعه الإلكتروني (<http://www.ic3.gov/default.aspx>). ففي الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٨ - ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨ فقد استقبل الموقع الإلكتروني (٢٧٥٢٨٤) شكوى، وبزيادة قدرها (١, ٣٣٪) مقارنة بالعام (٢٠٠٧). ولقد شملت هذه الشكاوى أنواعاً متعددة مثل: الاحتيال المالي، ومزاد الانترنت، وبطاقات الدين، والبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، والإباحية للأطفال، والاختراق، والحرمان من الخدمة... الخ. وأشار التقرير السنوي للمركز لعام (٢٠٠٨)، فقد تبين أن (٩, ٣٩٪) من الحالات كانت تخص بضائع لم ترسل، و(٥, ٢٥٪) احتيال مزاد انترنت، أما الجناة فكانت أغلبيتهم ذكوراً (٤, ٧٧٪) و(٦٦٪) من الجناة من بريطانيا، ونيجيريا، وكندا، والصين، وجنوب أفريقيا. وكانت نسبة (٥٥٪) من الضحايا ذكوراً. أما وسائل الاتصال بالضحايا فكانت البريد الإلكتروني و صفحة الموقع (٧٤٪، ٢٩٪) على التوالي. ويظهر الشكل التالي تطور عدد الشكاوى من (١٦٨٣٨) شكوى عام (٢٠٠٠) إلى (٢٧٥٢٨٤) شكوى عام (٢٠٠٨).

أما وفق القيمة المالية للخسائر، فقد تبين ارتفاعها من (١٧, ٨٠ \$) مليوناً عام (٢٠٠١) إلى (٢٦٤, ٥٩ \$) دولاراً عام (٢٠٠٨).

أما توزيع الجناة فكانت أعلى عشر دول هي: الولايات المتحدة (٦٦٪)، وبريطانيا (٥, ١٠٪)، ونيجيريا، وكندا، والصين، وجنوب أفريقيا، وغانا، واسبانيا، وإيطاليا، ورومانيا (وفق الترتيب)

أما وفق عدد الضحايا فكان الترتيب لأعلى عشر دول على النحو التالي: الولايات المتحدة (٩٣٪)، كندا، وانجلترا، وأستراليا، والهند، وفرنسا، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، والدنمارك، والفلبين.



المصدر: <http://www.ic3.gov/media/annualreports.aspx>

خارطة رقم (١) أعلى عشر دول وفق عدد الجناة

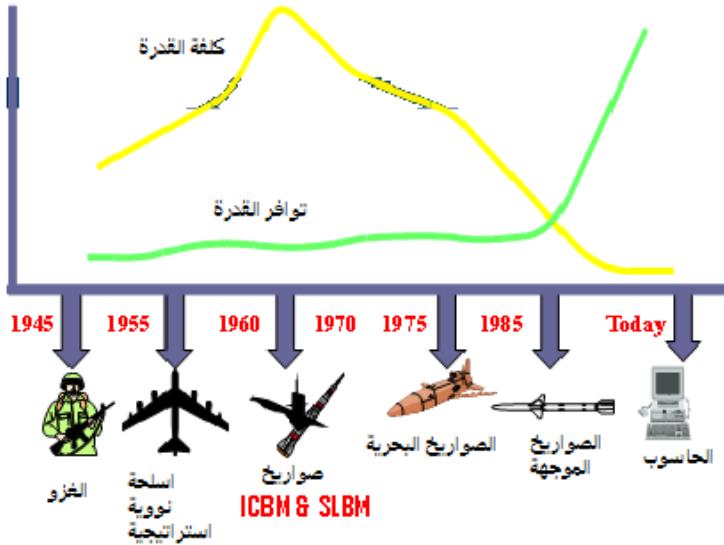


المصدر: <http://www.ic3.gov/media/annualreports.aspx>

خارطة رقم (٢) أعلى عشر دول وفق عدد الشكاوى

ولقد تطورت وسائل العدوان بتطور النشاط الاقتصادي والشكل (٧)

يبين ذلك :



شكل رقم (٧) تطور أدوات الصراع

٥ . ٤ بعض أشكال الجرائم في عصر العولمة

تتنوع الجرائم وفق نوع النشاط الاقتصادي فهناك جرائم اقتصادية متعلقة بالأموال (السرقه والاختلاس) وهناك جرائم اقتصادية متعلقة بالتجارة (الغش التجاري) والزراعة والصناعة والخدماتية... الخ . فالنقود قد تحولت من نقود ورقية إلى بطاقات إلكترونية، والتحويلات المالية والعمليات المصرفية المتناقلة داخل المجتمع وبين الدول تنقل بشكل إلكتروني. لقد حولت المعلومات النقود في العمليات المالية إلى أرقام، رقم حساب ورقم المبلغ والعنوان... الخ . إن تعطيل، أو تخريب، أو تدمير قنوات الاتصال بين المؤسسات والأفراد من شأنه أن يهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع بأسره .

٥ . ٥ جرائم التجارة الإلكترونية

إن العمليات المالية والتجارية التي تعقد من خلال الحاسبات والانترنت عرضة للاعتراض والسرقه وسوء الاستعمال والاستغلال من أفراد وجماعات متنوعة (قرصنة الحاسب، وغيرهم) . ويذكر حجازي (١٩٩٩) عدداً من حالات تهديد التجارة الإلكترونية منها: تحكم أحد القرصنة بالتحكم في مزود الانترنت (ISP) والاستيلاء على معلومات عن بطاقات الائتمان الخاصة بالمشاركين، والتهديد بتدمير النظام وإفشاء أرقام بطاقات الائتمان إلا إذا قام مزود الخدمة بدفع فدية معينة . وقد يوضع على الإنترنت أماكن وهمية للبيع، مما قد يوقع الزبائن في شرك المحتالين حيث يتم دفع ثمن سلع وهمية دون الحصول عليها.

واليوم أصبح التسوق الإلكتروني باستخدام شبكة الإنترنت سهلاً ورخيصاً . ولكن قد يقع خداع للمستهلك ، فإن التعرف على شخصية

الجاني عملية ليست سهلة، فالأفراد من مستخدمي الشبكة أفراد مجهولون ويسهل أن يدعوا بأنهم أشخاص آخرون ، ويعطوا معلومات غير صحيحة، فلن يعرف أي طرف منهم الهوية الحقيقية للطرف الآخر.

٥ . ٦ الاتجار بالنساء والأطفال

تقدر أرباح المؤسسات الإجرامية بمليارات الدولارات الناتجة عن الاتجار بالجنس والأطفال والنساء . ولقد أقرت الأمم المتحدة بأن الاتجار بالنساء والأطفال شكلاً من أشكال العبودية والاعتداء على حقوق الإنسان. ولقد انتشرت أشكال جديدة من هذه الجرائم مثل الصور والأفلام الإباحية للأطفال والنساء والسياحة الجنسية.

٥ . ٧ الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري من أكثر الجرائم والمشكلات التي تهدد الاقتصاد الوطني للدولة. ويتمثل الفساد الإداري في سوء استخدام السلطة والرشوة واستخدام الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية، والسرقة... الخ.

غسيل الأموال : ويعني تنظيف الأموال المتأتية عن طريق الجريمة من خلال القيام بمشاريع مقبولة اجتماعياً ودمجها في مشروعات قانونية ومن النشاطات الإجرامية التي تستخدم غسيل الأموال الاتجار غير المشروع بالمخدرات ويتم ذلك عن طريق تحويل وإيداع عن الطريق المصرفي، أو نقل النقود مباشرة، أو الإيداع تحت اسم وهمي، أو اختيار بنوك آمنة، أو شركات الصرافة، أو شركات وهمية، أو شراء المؤسسات المفلسة (أبو شامة، ١٩٩٩).

٥ . ٨ الجرائم الإلكترونية

٥ . ٨ . ١ بطاقات الائتمان

تزداد جرائم الاحتيال بواسطة بطاقات الائتمان خلال عمليات الشراء عبر الشبكة، وهي في ارتفاع مستمر . إن البنوك تخسر مبالغ كبيرة نتيجة الاحتيال المالي وسوء الاستخدام لبطاقات التسليف (Wat- Visa Card) . (son, 1997,P 52).

٥ . ٨ . ٢ الابتزاز الإلكتروني

تستخدم أدوات كثيرة في الابتزاز الإلكتروني لأي شركة أو مؤسسة مالية ، وتتجنب المؤسسات المالية الإعلان عن مثل هذه الحوادث تجنباً لعدم هز ثقة العملاء. وهناك العصابات الإلكترونية (فليبسون، ٢٠٠٠).

٥ . ٨ . ٣ الاحتيال الإلكتروني

يعرف مجلس أوروبا جرائم الاحتيال المتصلة بالحاسب بأنها: « إدراج بيانات أو برامج حاسب، أو تغييرها أو محوها أو إزالتها، أو أي تدخل آخر في سير عملية معالجة المعلومات، ما يتسبب في خسارة اقتصادية أو فقدان ما يحوزه شخص آخر من ممتلكات بقصد الحصول أو لصالح شخص آخر.» (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ص ٧). تتعدد أشكال الاحتيال الإلكتروني، حيث وفرت الإنترنت الوسيلة المناسبة لمثل هذا الاحتيال .

ويمكن تنفيذ الاحتيال الإلكتروني من خلال شراء أسهم رخيصة في شركة غير معروفة ثم يعتمد إلى عمل دعاية غير صحيحة لهذه الشركة بهدف رفع أسعارها من خلال غرف الحوار ويعطي معلومات غير صحيحة عن هذه الشركة ونشر معلومات غير صحيحة في اللوحات الإخبارية تحت اسم مستعار أو إرسال مئات الرسائل الإلكترونية وبعد أن يرتفع سهم تلك الشركة يقوم بالتخلص من الأسهم التي لديه وبيعها والاستيلاء على الأرباح مثل ما قام به موقع (Tolyo Joe's Societe Anonym) من خلال تقاضي مبلغ (٢٠٠) دولار شهرياً لأجل تقديم استشارات استشارية غير صحيحة (فليسون، ٢٠٠٠).

٩ . ٥ سرقة الخدمات المعلوماتية

لأن هذا العصر هو عصر معلومات، فإن أنواعاً كثيرة من التعديات تقع عليها، فمن سرقة خدمات الهاتف إلى البرامج إلى التحويلات المالية إلى اعتراض بطاقات الائتمان... الخ. أن غالبية النظم تعمل بالمعلومات فيمكن استخدام الاتصالات الحكومية وسرقتها واستخدام أرقام هواتفها في عمليات تهريب المخدرات وحتى تقنيات التشفير التي تُعد وسيلة حماية للمعلومات إلا أنها استغلت من الإجرام في تأمين النشاطات الإجرامية ومنع الأجهزة الأمنية من تعقب هذه النشاطات من خلال رصد المكالمات وتتبعها.

١٠ . ٥ القرصنة المعلوماتية (التزوير والتزييف)

يعرف مجلس أوروبا التزوير بواسطة الحاسب بأنه :

« إدراج بيانات أو برامج حاسب أو تغييرها أو محوها أو إزالتها أو أي تدخل آخر في سير عملية معالجة البيانات بطريقة ما أو في ظروف تشكل

بموجب القانون الوطني هرم تزوير إن ارتكب بالدافع التقليدي لهذا الجرم». تلحق بالصناعة والمعلومات والخدمات خسائر كبيرة جراء خرق نظام الحقوق الفكرية. (راشميل، ١٩٩٩). حيث سهولة التنفيذ وسرعة التنفيذ وصعوبة إيجاد الأدلة من معوقات المكافحة والتحقيق في هذا المجال .

١١.٥ جرائم الحاسب

١.١١.٥ مفهوم الجرائم المتصلة بالحاسب

ترتكب جرائم الحاسب من قبل الأفراد أكثر مما ترتكب من قبل محترفي الحاسب. كما يمكن أن ترتكب من مديرين يبحثون عن الثراء أو السلطة، أو من قبل مؤسسات تبحث عن معلومات عن منافسيها، أو من وسائل إعلام تبحث عن معلومات أو أخبار أو من قبل حكومات تبحث عن معلومات تجارية، أو جريمة منظمة تبحث عن ملفات موثوقة. لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات تشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية. لقد أصبحت الحاسبات أداة منتشرة لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمعات، إن تأثيرها كبير على محتوى وشكل ووقت ومجال النشاطات اليومية، وعلى تطوير العلم والصناعة وعلى عمل المنظمات الرسمية، وأنظمة الاتصالات. والتكنولوجيا الحديثة لها فوائد عديدة للحكومات، وقطاع الأعمال وللمواطن العادي، والتأثير الايجابي لها لا يقاس فقط بالوفر المالي، ولكنه يتعدى ذلك إلى تكوين فرص عمل جديدة .

تعد جرائم السرقة المتعلقة بالحاسب نمطاً حديثاً من أنماط الجريمة لم تعرفها إلا المجتمعات المعاصرة. فقد أدى الاستخدام الواسع لأجهزة الحاسب في المعاملات الحكومية المدنية والعسكرية والمعاملات التجارية إلى

دفع بعض الأشخاص إلى الاستفادة غير القانونية من هذا المنتج. ويمكن تعريف الجريمة المتصلة بالحاسب بأنها: «أي عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسب كأداة، أو موضوع للجريمة» وبكلمات أخرى فهي أي جريمة تؤثر في وظائف الحاسب كهدف أو كوسيلة.

يمكن تقسيم جرائم الحاسب على نوعين :

١ - الحاسب كأداة في الجريمة.

٢ - الحاسب كهدف للجريمة.

٥ . ١١ . ٢ الحاسب كأداة في الجريمة

يمكن استخدام الحاسب كأداة لارتكاب العديد من الجرائم، من مثل سرقة الخدمات وذلك بأن يقوم مجرم الحاسب بالاستخدام غير القانوني للحاسب أو استخدام الحاسب قانونياً ولكن لأغراض غير مسموح بها بما في ذلك الدخول غير القانوني على نظام الحاسبات الخاصة، أو استخدام المعلومات الموجودة على الحاسب لأغراض شخصية ومن أجل تحقيق الأرباح الشخصية (سرقة المعلومات). أو استخدام الحاسب من أجل إجراء أنواع متعددة من العمليات المالية غير القانونية، كالدخول على حسابات العملاء وتحويلها إلى حساب شخصي أو سرقتها. بالإضافة إلى سرقة الممتلكات عن طريق الحاسب أو نقل ملكيتها عن طريق الحاسب بطريقة غير شرعية.

٥ . ١١ . ٣ الحاسب كهدف للجريمة

أما الفئة الثانية فتشمل سرقة مكونات الحاسب المادية أو البرمجيات أو إعادة تصنيعها وبيعها عادة بأسعار رخيصة. ومن أمثلة جرائم الحاسب ما يلي :

١ - القيام بفتح حساب في البنك من قبل موظف البنك والتحويل من حسابات المودعين مبلغاً معيناً (زهيداً) إلى ذلك الحساب حيث لا يهتم المودع بهذا المبلغ نظراً لقلته.

٢ - استخدام كلمة السر للمسؤولين من الجامعات أو كبرى الشركات والدخول إلى نظام الحاسب وتغيير العلامات للطلبة.

٥ . ١١ . ٤ أنواع جرائم الحاسب

هناك عدد كبير لأنواع جرائم الحاسب أهمها:

١ - النفاذ من غير إذن أو حق (القرصنة) إلى نظام الحاسب أو شبكة الحاسب عن طريق فرض التدابير الأمنية.

٢ - إلحاق الضرر ببيانات ومعلومات الحاسب أو بالبرمجيات أو محوها أو إفسادها أو إتلافها أو إزالتها دون وجه حق (نشر الفيروسات والديدان).

٣ - تخريب الحاسب أو برمجياته أو تغييرها أو محوها أو إزالتها أو التدخل فيها بعد إعاقه تشغيل الحاسب أو ما يعرف الحرمان من الخدمة (SOD).

٤ - الاعتراض غير المرخص أي الاعتراض دون إذن بقصد منع التشغيل أو سرقة المعلومات.

التجسس باستخدام الحاسب وذلك لسرقة المعلومات أو الأسرار التجارية أو إفشائها أو نقلها أو استخدامها دون إذن والتسبب في خسارة مالية.

٥ . ١١ . ٥ خصائص الجرائم المتصلة بالحاسب

تتميز الجرائم المرتكبة بواسطة الحاسب كأداة أو كهدف للجريمة (وكذلك عبر شبكة الإنترنت) بالخصائص التالية:

١ - سرعة التنفيذ : لا يتطلب تنفيذ الجريمة عبر الهاتف الوقت الكثير، وبضغطة واحدة على لوحة المفاتيح يمكن أن تنتقل ملايين الدولارات من مكان إلى آخر. وهذا لا يعني أنها لا تتطلب الإعداد قبل التنفيذ أو استخدام معدات وبرامج معينة.

٢ - التنفيذ عن بعد : لا تتطلب جرائم الحاسب في أغلبها (إلا جرائم سرقة معدات الحاسب) وجود الفاعل في مكان الجريمة. بل يمكن للفاعل تنفيذ جريمته وهو في دولة بعيدة كل البعد عن الفاعل سواء كان من خلال الدخول للشبكة المعنية أم اعتراض عملية تحويل مالية أو سرقة معلومات مهمة أو تخريب ... الخ.

٣ - خفاء الجريمة : إن الجرائم التي تقع على الحاسبات الآلية أو بواسطتها - كجرائم الإنترنت) جرائم مخفية، إلا أنه يمكن أن يلاحظ آثارها، ويستطيع التخمين بوقوعها.

٤ - الجاذبية : نظراً لما تمثله سوق الحاسب والانترنت من ثروة كبيرة للمجرمين أو للإجرام المنظم، فقد غدت أكثر جذباً لاستثمار الأموال وغسيلها وتوظيف الكثير منها في تطوير تقنيات وأساليب تمكن الدخول إلى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها أو سرقة

البنوك أو اعتراض العمليات المالية وتحويل مسارها أو استخدام أرقام البطاقات ... الخ.

٥ - عابرة للحدود الوطنية: إن ربط العالم بشبكة من الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية والفضائيات والانترنت جعل الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة والجريمة أمراً ممكناً وشائعاً، لا تعترف بالحدود الإقليمية للدول، ولا بالمكان، ولا بالزمان، وأصبحت ساحتها العالم أجمع في مجتمع المعلومات أو الإنترنت تذوب الحدود الجغرافية بين الدول، لارتباط العالم بشبكة واحدة، حيث إن أغلب الجرائم المرتكبة عبر شبكة الإنترنت، يكون الجاني فيها في دولة ما والمجني عليه في دولة أخرى، ومن الأمثلة على ذلك جريمة الاختراق لأنظمة حاسبات آلية خارج إقليم دولة الجاني، وقد يكون الضرر المترتب عن الجريمة ليس واقعاً على المجني عليه داخل إقليم دولة الجاني، وتعارض المواد المعروضة مع الثقافات المتلقية لها خاصة إذا كانت تتعارض مع الدين والعرف الاجتماعي والنظام الأخلاقي والسياسي للدولة.

٦ - جرائم ناعمة: تتطلب الجريمة التقليدية استخدام الأدوات والعنف أحياناً كما في جرائم الإرهاب والمخدرات، والسرققة والسطو المسلح. إلا أن الجرائم المتصلة بالحاسب تمتاز بأنها جرائم ناعمة لا تتطلب عنفاً، فنقل بيانات من حاسب إلى آخر أو السطو الإلكتروني على أرصدة بنك ما لا يتطلب أي عنف أو تبادل إطلاق نار مع الأمن (سليم، ١٩٩٧).

٧ - صعوبة إثباتها: تتميز جرائم الإنترنت عن الجرائم التقليدية بأنها

صعبة الإثبات، وهذا راجع إلى افتقاد وجود الآثار التقليدية للجريمة، وغياب الدليل الفيزيقي (بصمات، تحريب، شواهد مادية) وسهولة محو الدليل أو تدميره في زمن متناه القصر، يضاف إلى ذلك نقص خبرة الشرطة والنظام العدلي، وعدم كفاية القوانين القائمة (البحر، ١٩٩٩).

٨ - ملوثة: لا يتوقف تأثير الجرائم المتصلة بالحاسب عند الأثر المادي الناجم عنها وإنما يتعدى ذلك ليهدد نظام القيم والنظام الأخلاقي خاصة في المجتمعات المحافظة والمغلقة. فنشر المواد الإباحية واللاأخلاقية التي تمثل (محرمات) في بعض المجتمعات من شأنها أن تؤدي إلى جرائم في القيم وتلويث في ثقافة هذه المجتمعات كما قد تؤدي إلى التفسخ الاجتماعي. ويمكن ذلك نظراً لتشعب الشبكة وإمكانية الدخول إليها من أي مكان.

٩ - الافتراضية (السرانية): إن تصور المجتمع الدولي كشبكة عنكبوت، قد أدى إلى استعمال هذه الاستعارة ليس فقط على البناء الاجتماعي للمجتمع الدولي، وإنما مع الجريمة نفسها، حيث إن الوضعات والرموز التي ترسل أو التي تحرق وهذه الأوامر الالكترونية ما هي إلا نقل لمعلومات وأرصدة ولكن بشكل تخيلي يترتب عليه نقل فعلي للثروة والمال والمعلومات.

١٢.٥ مفهوم الإرهاب

الإرهاب فعل ويجب أن لا يخلط بالأشكال الأخرى من العنف، لكي يصبح المصطلح غامضاً. الإرهاب يمكن أن يكون محلياً أو دولياً أو حكومياً أو سياسياً. ومع تباين الواصفات للفعل يبقى الجوهر واحداً. يرجع الإرهاب إلى التهديد باستخدام العنف أو استخدامه مع نية التخويف (I - timidating) أو إجبار المجتمعات أو الحكومات، ويمكن أن يقوم به فرد أو جماعة وغالباً ما يكون مدفوعاً بأهداف أيولوجية أو سياسية.

إنّ فعل الإرهاب فعل خاص في هذا السياق حيث إنه يضم مستهدفاً محددًا (target) من الجمهور العريض (public)، بينما غالبية أفعال العنف تستهدف كياناً (entity) واحداً لإيذائه أو تدميره. الإرهاب فريد في المستهدف الفعلي إنه يهاجم الخدمات كمر للتأثير في جمهور عريض وواسع وأحياناً يكون متنوعاً. الإرهاب فعل قصدي أو تهديد بفعل عنف لإحداث خوف أو تخويف لدى الضحية أو الجمهور للفعل أو التهديد (Stohl, 1988:3). وضمن هذا التعريف فإن مكونات الفعل القصدي والعنف والخوف والضحية والجمهور كلها تساهم في تفرد (uniqueness) الإرهاب. كما أنّ ضحايا الإرهاب ليسوا مختلفين عن الجمهور المستهدف، العنف يصيب الضحايا والإرهاب يصيب الضحايا والجمهور المستهدف.

١٣.٥ مفهوم حرب المعلومات

تعني حرب المعلومات تخريب المعلومات أو تدميرها أو سرقتها أو تحريفها، أو إساءة استخدامها، أو المنع من الوصول إليها، أو تقليل موثوقيتها، أو استخدامها ضد أصحابها. إنها باختصار استخدام المعلومات

ضد المعلومات، إنها سرقة الأسرار، إنها قلب المعلومات ضد أصحابها، إنها حرمان الطرف الآخر (العدو) من استخدام معلوماته أو منعه من استخدام تقنياته ومعلوماته إنها تحول الطرف المستهدف إلى أعمى وأبكم، وأعمى معلوماتياً ما يسهل التحكم به والسيطرة عليه.

ويرى جون آجر أن حرب المعلومات «تتألف من الأعمال التي يقصد بها الحماية، والاستغلال، والتخريب، والمنع أو التدمير، للمعلومات ذاتها، أو لمصادرهما كي يتمكن المخرب من تحقيق هدفه أو النصر على مناوئيه». وقد صدر أمر من مكتب وزير الدفاع في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٦ يعرف حرب المعلومات كما يلي: «هي عمليات معلوماتية تتم أثناء وقت المحن أو الصراع لتحقيق أو دعم أهداف معينة ضد عدو معين أو مجموعة من الأعداء»، حيث تكون العمليات المعلوماتية هي: «إجراءات يتم اتخاذها للتأثير على معلومات العدو ونظم معلوماته والدفاع عن المعلومات الخاصة ونظم المعلومات».

حرب المعلومات متنوعة ومختلفة نوعاً وأكثر شمولية لجوانب متعددة من الحياة المدنية والعسكرية، ويمكن تحديد الجوانب التالية في ماهية حرب المعلومات:

١- حرب المعلومات هي استخدام المعلومات ونظمها في العدوان والدفاع المعلوماتي، وذلك لاستغلال المعلومات ونظمها، أو تخريبها أو تدميرها لدى الخصم، والمحافظة على المعلومات ونظمها سليمة لديها. وتهدف هذه الأفعال إلى تحقيق تقدم على جيش العدو وأعماله الأخرى الداعمة للمجهود الحربي.

٢- تمثل حرب المعلومات صراعاً على امتلاك المعلومات والسيطرة عليها، وهذا الصراع يحدث على مستويات ثلاثة هي :

أ- الصراع الفكري للخصم (Ideational Struggle) ويشمل الآليات النفسية والإعلامية والدبلوماسية والعسكرية المؤثرة في عقل الخصم سواء أكان الخصم قائداً عسكرياً أم مجتمعاً بأكمله.

ب- السيطرة المعلوماتية (Information Dominance)، ويشمل هذا المستوى السيطرة على شؤون الصراع المادي.

ج- الدفاع عن التدفق المعلوماتي، ويشمل التصدي للهجوم على أي بناء معلوماتي عسكري أو مدني بما في ذلك مواجهة الدخلاء والمتطفلين والتدمير المادي للأبنية المعلوماتية والخداع والعمليات النفسية.

لقد جمع المركز الاستراتيجي للدراسات الدولية (CSIS) الأدبيات الخاصة بحرب المعلومات بناءً على المصدر والنوع والأهداف ونظر إلى حرب المعلومات كمزيج من هذه الأبعاد. والخلاصة هي أن حرب المعلومات الهجومية يمكن أن تكون من الداخل، أو الخارج وأن أشكال العدوان المعلوماتي تتراوح بين الهجوم على البيانات والبرمجيات والدخول غير الشرعي والقرصنة والهجمات المادية على مواقع المعلومات. أما الأهداف فيرى المركز أن هناك أربعة أهداف رئيسة لحرب المعلومات هي: ١- الاستغلال، (٢) الخداع، (٣) خلق الفوضى، (٤) التدمير للمعلومات ونظمها (Ehlers, 1999).

إن أبسط تعريف لحرب المعلومات هو استخدام المعلومات في تحقيق الأهداف (المصالح) الوطنية. فالمعلومات مفتاح للقوة الدولية، وهي مصدر وطني حيوي يدعم الدبلوماسية والاقتصاد... إلخ. وتأثير المعلومات مهم خاصة في مجالات الأفكار والمعاني، والتفكير الإنساني، والطريقة التي يتخذ بها القرار، والتأثير على الإنسان وعلى القرارات التي يتخذها، وقد تستخدم لتكوين سوء مزاجية بين الخصوم.

إن هدف المعلومات في الحرب هو عقل الإنسان وخاصة العقول التي تتخذ القرارات وخاصة العسكرية أو المعروفة بالعمليات النفسية (Psyop). وحرب المعلومات صراعات تتضمن حماية المعلومات (Protection)، وانتقاء المعلومات (Manipulation)، وتخريب المعلومات (Degrad - tion)، والحرمان من استخدام المعلومات (DOS). وهذه تشمل السيطرة والتحكم (C_p)، والاستخبارات والحرب الإلكترونية (راديو، تشفير) والحرب النفسية، وحرب الدخلاء، وحرب الاقتصاد المعلوماتي، والحرب الإلكترونية (Stein, 2000).

ويعد مفهوم حرب المعلومات (Information Warfare) من المفاهيم الغامضة، ولكن المستخدمة بكثرة لوصف حرب المستقبل، أو الحرب المرتبطة بعصر المعلومات. إن جذور حرب المعلومات قديمة، ومن أهم المبادئ القديمة في حرب المعلومات المفاجئة (Surprise) والسرية. ويرى توفلر وآخرون أن مفهوم حرب المعلومات يشمل العمليات ذات الأساس المعلوماتي التي تؤثر على «العواطف والدوافع، والتبرير المنطقي، والسلوك» للآخرين (Stein, 1996).

وتعرف وكالة نظم الدفاع المعلوماتية الأمريكية (DISA) حرب المعلومات بأنها الأفعال المنفذة لتحقيق تفوق معلوماتي لدعم الاستراتيجية العسكرية الوطنية من خلال التأثير في معلومات الدعاية ونظم المعلومات... في الوقت الذي تسمى وتصان المعلومات ونظمها لدينا، ويشمل هذا التعريف ثلاث فئات رئيسة في حرب المعلومات هي: (١) العدوان (- O fensive)، (٢) الدفاع (Defensive)، (٣) الاستغلال (Exploitation). ويمكن النظر إلى هذه الفئات من خلال الأعمال العدوانية المعلوماتية والتي تتضمن الحرمان من الخدمة، والإفساد المعلوماتي، والتدمير المعلوماتي، والاستغلال المعلوماتي، أو التأثير على إدراك الخصم، وحماية البنية التحتية المعلوماتية من الاعتداءات المشار إليها أعلاه، واستغلال المعلومات المتاحة وفق الزمن لتسريع القرار أو دائرة الفعل وإفساد دائرة الخصم.

كما تُعرف وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) حرب المعلومات على أنها «الأفعال المتخذة لتحقيق التفوق المعلوماتي من خلال التأثير في معلومات الخصم وعملياته ذات الصلة بالمعلومات ونظمها والشبكات ذات الأساس الحاسوبي، في الوقت الذي تتم فيه حماية المعلومات والعمليات ذات الصلة بالمعلومات ونظمها والشبكات ذات الأساس الحاسوبي الخاصة بنا (Gi-rard, 1998, p. 2).

ولقد توصلت جامعة الدفاع الوطني الأمريكي إلى التعريف التالي لحرب المعلومات: اتجاه في الصراع المسلح يركز على إدارة واستخدام المعلومات بكافة أشكالها وعلى جميع المستويات لتحقيق ميزات عسكرية في البيئات المشتركة والمدججة. حرب المعلومات هجومية ودفاعية في طبيعتها، وتتراوح بين الإجراءات التي تحول دون استخدام العدو لاستغلال المعلومات إلى

الإجراءات المقابلة لتأكيد وحدة وتوافر وتفسير رأس المال المعلوماتي، وتشن حرب المعلومات في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، وتنطبق على كامل الأمن الوطني من السلام إلى الحرب ومن الأمام إلى الخلف. كما تركز حرب المعلومات على حاجات السيطرة والتحكم من خلال تطبيق التقنيات المعلوماتية للسيطرة والتحكم من خلال تطبيق التقنيات المعلوماتية للسيطرة على المعارك الأرضية» (IRMC of the NDU, 1993).

هناك جانبان لحرب المعلومات حيث تعمل كل من العمليات الهجومية والدفاعية من خلالها وهما :

١- الانتقاء غير المباشر للمعلومات، حيث يتم التأثير في معلومات العدو من خلال عمليات الإدراك والتحليل، وقد يكون هذا من خلال عدم تمكين العدو القدرة على الملاحظة من خلال التشويش (- Ja mers)، أو تدمير الرادارات ... إلخ. وبالمقابل يمكن أن تغذي العدو بمعلومات خاطئة مما يجعله يعتقد بشيء خطأ أو أن لا يعتقد بشيء صحيح، أي يقبل الخطأ ويرفض الصحيح، وهنا تستخدم التقنيات الحديثة وخاصة الالكترونية وكذلك العمليات النفسية من خلال الرسائل الموجهة بالمنشورات أو الراديو أو التلفزيون أو الانترنت ... إلخ. والهادفة إلى إدارة إدراك الخصم لصالح الطرف المهاجم.

٢- الانتقاء المباشر للمعلومات الخاصة بالخصم من خلال تمرير رؤيته، وتحليله أو عمليات قراراته. وما تعنيه حرب المعلومات هنا هو استخدام المعلومات كبديل عن الطرق التقليدية في القتال وليس أداة موازية لها. ومن أساليب حرب المعلومات المباشرة فيروسات الحاسب، والقنابل المنطقية، تعديت الدخلاء، على سبيل المثال فقد أفادت (US News) و(World Report) أن المخابرات الأمريكية نجحت في إصابة

شبكات الحاسب الخاصة بالدفاع الجوي العراقي بفيروس ما سبب اختفاء المعلومات (tropeR dlroW & sweN SU, 2091). ويعتقد ون شوارتو (Win Schwartau, 1994) أن هناك ثلاثة مستويات لحرب المعلومات هي الشخصية والمؤسسية، والكونية وهي موجودة الآن في هذا العصر. أما وزارة الدفاع الفرنسية (FMD) فتري أن حرب المعلومات تشمل ثلاثة أركان أساسية هي (١) الحرب للمعلومات (War for Information)، وهي حرب تهدف إلى الحصول على المعلومات عن أهداف العدو وقدراته واستراتيجياته لتتمكن (نحن) من الدفاع عن أنفسنا، (٢) الحرب ضد المعلومات (War Against Information)، وتتعلق بحماية (الدفاع) عن المعلومات ونظمها لدينا وتدمير (الهجوم) معلومات ونظم العدو، (٣) الحرب من خلال المعلومات (War Through Information) وهو استخدام المعلومات كمصدر مهم وحيوي للسيطرة على المعلومات الخاصة بالعدو وتحسين الحصانة المعلوماتية والدفاعات المعلوماتية لدينا (Ehles, 1999). أما راثمل (Rathmell) فيعرفها على أنها «الصراع من أجل السيطرة على النشاطات المعلوماتية»، ولقد ميز ثلاثة مستويات من حرب المعلومات هي :

- ١- المستوى الأعلى (Highest Level)، فإن صراع الأفكار لعقل الخصم وهذا يشمل مدى واسعاً من العمليات النفسية والإعلام والأساليب الدبلوماسية والعسكرية للتأثير على عقل الخصم سواء أكان عسكرياً أم قائداً أم على السكان عامة.
- ٢- المستوى الثاني وهو يماثل مضامين إدارة الخطورة (RMA) والتي تهدف إلى السيطرة على المعلومات.
- ٣- المستوى الأدنى ويشمل التصدي لتدفق المعلومات ونشاطاتها

ويتراوح بين الهجمات الإلكترونية مثل القرصنة، إلى التدمير المادي، إلى التضليل والعمليات النفسية (6, p. Rathmell, 1998).

كما وصفت حرب المعلومات من قبل أكويلا (Aquilla) ورونفلدت (Ronfeldt) في ثلاثة مستويات هي :

١ - حرب الشبكات (Netwar) ولقد عرف أكويلا ورونفلدت حرب الشبكات بأنها المعلومات ذات الصلة بالصراع على المستوى الكبير بين الأمم أو المجتمعات وتشمل حرب الشبكات تعطيل وإرباك وتدمير البنية التحتية المعلوماتية لدى الخصم، أو الرأي العام.

٢ - الحرب الإلكترونية (Cyber war) وقد قصد أكويلا ورونفلدت بحرب الشبكات القيام بعمليات عسكرية بناءً على المبادئ المتصلة بالمعلومات وتشمل تحريك الأبنية الشبكية والتي تتطلب مركزية للسيطرة والتحكم.

٣ - الإرهاب التخيلي (Cyber terrorism) وهذا هو المستوى الأخير من حرب المعلومات.

ما هو الإرهاب التخيلي (Cyber terrorism)؟^(١)

يعد الإرهاب الفضائي أحد أنواع الجرائم الفضائية (cyber crimes). وهذه منطقة مسكونة بلصوص الحاسب (hackers) والقرصنة (- crac ers)، والمقتفين (trackers) والمتصيدين (data mining)، والغشاشين، (spoofing). هناك تزايد في الاهتمام بتهديدات الإرهاب في بيئة كونية تعتمد وباطراد على شبكات الحاسب وتقنيات المعلومات، وهذه البيئة والتي هي مسؤولة عن زيادة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الدولي هي

ذاتها المسؤولة عن الإمكانيات العالية في إلحاق الأذى بمستويات متعددة في المجتمع. الإرهاب عملية تشمل سلوكيات أو تهديدات ردود فعل انفعالية وتأثيرات اجتماعية للفعل أو التهديد الناجم عن ذلك. والإرهاب التخيلي يشمل جميع المكونات السالفة الذكر في بيئة تقنية متغيرة والتي تؤثر على فرص الإرهاب ومصادره، هذه التغيرات تؤثر على تكتيكات الإرهاب وأسلحته وأهدافه ومن التكتيكات الإرهابية ما يعرف بالإرهاب التخيلي.

إن توافر الإنترنت قد أُستغل من قبل الإرهابيين كأداة اتصال بين المجموعات الإرهابية، كما استخدمت كأداة تدمير. فمثلاً في فضيحة رامسفيلد في سجن أبو غريب وتعذيب السجناء من المواطنين العراقيين، فلم تشكل هذه الفضيحة مشكلة بقدر عجز الإدارة الأمريكية عن منع توزيعها ونشرها عبر الإنترنت. كما أن الإنترنت يشكل حيزاً ووسيطاً لتوزيع الرسائل والمعلومات الإرهابية (Taylor, 2007).

ويرى وايت (White, 1991, p.18) أن الإرهاب الفضائي قوة فاعلة مضاعفة (Multiplier). إن الإرهابيين يستخدمون ثلاثة أساليب لزيادة قوتهم وهي: ١- الإعلام ويتم الانتقاء للمعلومات لزيادة الهالة (aura) للجماعة الإرهابية، ٢- العمل العالمي للشبكات، ٣- التقنية لزيادة القوة الضاربة للأسلحة (White, 1991). فالحاسب يمكن أن يستخدم لزيادة قوة المنظمات الإرهابية مثل أي أسلوب إرهابي، والإنترنت نوع من أنواع الإعلام فمن خلال المواقع على الإنترنت يمكن نشر المعلومات وترويجها والدعاية للقضايا السياسية التي تشكل دوافع للإرهاب. كما يمكن استخدام غرف الدردشة والنقاش في التواصل وتنفيذ الخطط الإرهابية.

تعريف الإرهاب التخيلي

يُعد الإرهاب التخيلي نوعاً فريداً من الإرهاب، ويستخدم المكونات التخيلية. وهناك عدد من المصطلحات التي تستخدم وتتداخل في معانيها، منها: الحرب الفضائية (cyber war)، وحرب الشبكات (net war)، وحرب المعلومات (IWF)، والإرهاب الفضائي (cyber terrorism).

ويُعد تعريف دورثي داينج من أكثر التعاريف الشائعة، خاصة وأنها من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح. وتعرف الإرهاب التخيلي على أنه التقاء للإرهاب مع الفضاء التخيلي، وهو يعني التهديدات غير القانونية ضد الحاسبات والشبكات والمعلومات المخزنة، وذلك لإخافة أو إجبار الحكومات أو الناس لتعزيز أهداف سياسية أو اجتماعية. وهو العنف ضد الأفراد أو الممتلكات أو أنه مؤذ لدرجة كافية لخلق الخوف، والتعديت المفضية للموت أو الإصابة أو الانفجارات أو الخسارة الاقتصادية ما هي إلا أمثلة للتعديت على الإرهاب التخيلي. ويمكن تصنيف الجمهور المستهدف في ثلاث فئات هي: الأفراد والممتلكات والحكومات (Denning & Stark, 2000:1).

ويعرفه كولنز (Collins) بأنه «سوء الاستخدام المتعمد لنظام المعلومات الرقمي، والشبكات، أو المكونات تجاه هدف يدعم أو يسهل حملة إرهابية أو فعلاً إرهابياً» (White, 199: 3). أما ستارك (Stark)، فعرف الإرهاب التخيلي بأنه «الاستخدام العمد أو التهديد بالاستخدام للحرب التخيلية أو العنف التخيلي بأهداف سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية من قبل جماعات أو جماعات مدعومة من الدولة أو جماعات غير حكومية، وذلك لإثارة الخوف والقلق والمعاناة لدى مجتمع مستهدف وذلك لعرقلة الأصول (الموجودات) العسكرية والمدنية» (Stark, 1999: 8-9). ويعرفه

بولييت «هجوم معد مسبق بدوافع سياسية ضد المعلومات، ونظم الحاسب والبيانات، والذي ينجم عنه عنف ضد أهداف غير قتالية من قبل مجموعات فرعية وعملاء سريون» (Pollitt, 2001) (clandestine). ويعرفه فليمنج وستوهاي (Flemming & Stohi) بأنه «الإرهاب التخيلي أي فعل إرهاب يستخدم نظم المعلومات أو التقنية الرقمية (الحاسبات أو الشبكات) كوسيلة أو هدف» (Flemming & Stohi, 2001:31).

تعريف مكتب التحقيقات الجنائية (الأمريكي) (FBI)

«الاستخدام غير القانوني للقوة (force) أو العنف ضد الأشخاص أو الشركات لتخويف أو إجبار الحكومة أو السكان المدنيين أو أي جهة من أجل أهداف اجتماعية أو سياسية». وهو «هجوم بدافع سياسي مسبق ضد المعلومات، نظم الحاسب، او برامج الحاسب، أو البيانات. والذي نتج عنه عنف ضد أهداف من قبل مجموعات فرعية وطنية أو عملاء سريين».

تعريف مركز حماية البنية التحتية الأمريكي (USA NIPC)

«سلوك إجرامي فعل من أجل استخدام الحاسبات والإمكانات والاتصالات ونتج عنه عنف، تدمير وتخريب، تقطع في الخدمات لخلق خوف من خلال خلق فوضى وتشويش وعدم تيقن لدى السكان بهدف التأثير على الحكومة أو السكان للامتثال لأهداف حزبا سياسية أو إخبارية أو إيديولوجية .

تعريف مركز خدمات الأمن الاستخباري الكندي (CSIS)

«درجة استخدام الأساليب التخيلية (cyber-techniques) في التجسس (espionage) والتخريب (sabotage)، أو الإرهاب (terror-ism)». (Bronskill, 2001p. A3).

ويمكن تعريف الإرهاب التخيلي بأنه أي فعل إرهابي يستخدم نظم المعلومات أو التقنية الرقمية ومعدات وبرمجياتها وناقلاتها وحاوياتها وشبكاتها كأداة أو كهدف بدوافع سياسية أو اجتماعية أو عقائدية.

٥ . ١٤ تطور الإرهاب الفضائي

يمكن النظر إلى تطور الإرهاب التخيلي من خلال طريقة الوصول إلى التقنية التخيلية واستخدامها من قبل الإرهابيين. لقد قدم شميت وراثميل (Schmitt & Rathmell) رؤيتين لتطور الإرهاب التخيلي:

١ - رؤية شميت (Schmitt). لقد ميز شميت بين العمليات المعلوماتية والهجمات على شبكات الحاسب حيث بين أن: ١. «العمليات المعلوماتية تتكون من أي أفعال تخيلية وغير متلازمة وتهدف إلى اكتشاف أو تغيير (alter) أو تدمير أو عرقلة (disrupt) أو تحويل البيانات المخزنة على الحاسب وانتقائها من قبل الحاسوب أو بثها من خلال شبكة الحاسب. ويمكن أن تكون نظم الحاسوب دفاعية أو هجومية. ٢. تُعد الهجمات على شبكات الحاسب عمليات معلومات هجومية (offensive) وإعاقة، ونكراناً، وتدهوراً، وتدمير المعلومات الموجودة على الحاسبات والشبكات أو الحاسبات والشبكات ذاتها» (Murphy, 1999:5).

٢ - رؤية راثميل (Rathmell, 1997:3-4). حدد راثميل (Rathmell)

ثلاثة فئات من حرب المعلومات والتي يمكن استخدامها من قبل المجموعات وهي:

أ - المجموعة الأولى: تطبيق أساليب جديد في فعاليات تقليدية وهذا يشمل نشاطات مثل، تجمع استخباري أو اتصالات، أو غسيل أموال، دعاية، وتنغمس هذه الجماعات في هذه الأفعال من أجل البقاء.

ب - المجموعة الثانية: تطبيق أساليب قديمة في فعاليات جديدة وهذا يشمل عنفاً مادياً ضد نشاطات معلومية لجهة مستهدفة. وزيادة اعتمادية هذه المجموعات على النشاطات المعلوماتية وتمكينها من رفع (Leverage) امكاناتها المحدودة.

ج - المجموعة الثالثة: تطبيق أساليب جديدة في فعاليات جديدة، وهذا يشمل أساليب هجوم رقمي ضد نشاطات المعلومات لجهة مستهدفة وهذا شكل من أشكال حرب المعلومات.

تقنية الحاسب كمسهل للإرهاب التخيلي

يمكن استخدام الحاسب كمسهل للإرهاب التخيلي وذلك من خلال تأمين أهداف المجموعات الإرهابية والدعاية السياسية والتجنيد والتمويل والاتصالات والتنسيق وجمع المعلومات الاستخباراتية والتخفي (الغفلية) في النشاطات والعمليات الإرهابية. كما ان خصائص الانترنت مثل سهولة الاستخدام وتوسيع نطاق المجتمع المستهدف من العوامل التي تزيد استخدام الحاسب كمسهل للإرهاب.

تقنية الحاسب كمكون من أسلحة الإرهاب التخيلي أو المستهدفين

تنغمس المجموعات الإرهابية في هجمات اقتصادية وأمنية وضد السلامة. كما يمكن أن تهدد البناء المعلوماتي والبناء الحساس، ويمكن أن تشمل التهديدات تهديد الاتصالات والخدمات العامة والمواصلات والمؤسسات المالية والعابرة للحدود الوطنية والأفراد والمؤسسات والأمن والناس. (Flemming & Stohi, 2001).

تصنيف الحوادث الإرهابية

يمكن تصنيف الحوادث الإرهابية في أربع فئات:

- ١ - الهجوم على المعلومات.
- ٢ - الهجوم على البنية التحتية المعلوماتية.
- ٣ - التسهيل التقني للهجوم.
- ٤ - جمع الدعم المالي. (Ballard, Hornik & Mckenzie, 2002).

الأساطير والواقع

الجدول التالي يبين عدداً من الأساطير المتعلقة بواقع الإرهاب التقليدي والبيئة التخيلية الخاصة بالإرهاب التخيلي.

الجدول رقم (٢) الأساطير والواقع التقليدي والواقع التخيلي للإرهاب

الأسطورة	الواقع التقليدي	الواقع الالكتروني (التخيلي/ الافتراضي)
الأسطورة ١: الإرهاب عشوائي وليس محدد الاتجاه.	الإرهاب ليس عشوائياً، بل محدد الأهداف، وأهدافه محددة جيداً. الطبيعة الرمزية للإرهاب تنزع لمفاومة نظرة السمعة غير المنطقية للإرهاب.	الإرهاب التخيلي سيستمر في غزوات هادفة وتهديدات إرهابية وعنفة في البيئة التخيلية. إن زيادة الجمهور المعتمد على هذه البيئة تضيف أهمية لتكوين نسل جديد من وحوش الإرهاب.
الأسطورة ٢: الإرهاب لا يعرف حدوداً ولا يحترمها.	إن تاريخ الإرهاب قد امتاز بالحملة المخططة للإرهاب الدولي. الجماعات الإرهابية الناجحة تفهم أهمية خدمة المؤسسات الداعمة وتجنب عزلها بأفعال غير ضرورية من العنف.	في عالم الإرهاب التخيلي، سيستمر الإرهابيون في اختيار أعدائهم ومستهدفهم. المواطن العادي يصبح أكثر وعياً لها ويشعر بالتهديد. علماً أن الجماعات الإرهابية تبقى على اتصال بدوائرها وإن جماعات ناشئة ستجد لها مكاناً في البيئة التخيلية وتوسع حدود الإرهاب.
الأسطورة ٣: الإرهاب مرادف لمصطلح الموت والدمار الشامل.	العمليات الإرهابية التي تؤدي إلى دمار شامل حالات خاصة. الحكومات والجماعات الإرهابية استغلت هذه الأسطورة ويعمل كل لصالحه.	إن طبيعة الإرهاب التخيلي أن يعمل في بيئة جديدة طور لها وسائل العمليات الإرهابية. كان دائماً لدى الإرهابيين المقدرة على التدمير الشامل ولكن لم يختاروا ذلك.
الأسطورة ٤: الإرهاب نشاط محصور في الفاعلين غير الحكوميين وهدفه خلق فوضى.	إن الاعتقاد بأن الجماعات غير الحكومية المتمردة الوحيدة تلجأ للإرهاب قد أدى إلى سياسات غير مناسبة في مكافحة الإرهاب. الإرهاب نوع من العنف يستخدم فاعلين متمردين حكوميين وغير حكوميين. تبقى طبيعة الإرهاب كما هي فقط الأهداف هي المختلفة بغض النظر عن مصادرها. يهدف العنف من قبل الدولة إلى إحلال النظام.	كل من الفاعلين الحكوميين والمتمردين سينقشون محرابهم الخاص في حقبة الإرهاب التخيلي. إن هدف الإرهاب يختلف عن طبيعته. الإرهاب يخدم عدة أهداف. الإرهابيون سيستغلون الأنماط الجديدة من التقنيات ضمن البيئة الالكترونية وتحقق أي هدف لديهم.

<p>في عالم الإرهاب التخيلي فإن الجماعات الإرهابية ذات الأجندة السياسية المحددة ستستمر في السيطرة.</p>	<p>يأتي الإرهابيون من خلفيات اقتصادية وتاريخية وسياسية واجتماعية واسعة. يمكن أن يكون الإرهابي شخصاً مجنوناً أو مجرماً ولكن الإرهاب يمكن أن ينبعث من مجموعة من الظروف المعقدة.</p>	<p>الأسطورة ٥: جميع الإرهابيين مجرمون أو مجانين.</p>
<p>الإرهاب التخيلي يدعم من الحكومات بالطريقة ذاتها التي يدعم فيها الإرهاب التقليدي طالما أن الحكومات بقيت تعتقد أن نتائج الإرهاب لمصالحها.</p>	<p>تجد الحكومات من المفيد دعم الارهابيين غير الحكوميين. يأخذ الدعم أشكالاً متنوعة وقد يكون الإرهاب محلياً أو دولياً. وعلى الرغم من أنه ينظر للإرهاب بأنه سلاح الضعيف إلا أن العديد من اللاعبين الرئيسيين يدعمون وينخرطون به.</p>	<p>الأسطورة ٦: الحكومات دائماً تعارض الإرهاب غير الحكومي.</p>
<p>إن الإرهاب التخيلي سيعامل كأسوأ نوع من الإرهاب طالما أنه غير معلوم الطبيعة. وسيستخدم لربطه بمجموعات مثل الإسلام أو الأصوليين ما يجعله أكثر رعباً. الفاعلون الشياطين سيصرون على أنهم إرهابيون فضائيون والعكس بالعكس.</p>	<p>إن تكرار أن شيطاناً معيناً أو مجموعات شيطانية هي مصدر الإرهاب ما هي إلا ممارسة سياسية ليس لها وجود في الواقع. الإرهابيون ليسوا فقط عرباً أو غرباً، يساريين أو يمينيين. إن التركيز فقط على المجموعة غير المرغوبة. الإرهاب ليس عملية وصم ولكنه عمليات عنف مرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.</p>	<p>الأسطورة ٧: إن مصدر الإرهاب السياسي الحديث يمكن أن يوجد في شر شخص واحد أو اثنين من الفاعلين.</p>

المصدر: جدول ١.١ الأساطير والواقع التقليدي والواقع التخيلي للإرهاب ص ص ٢٦-٢٩ (بتصرف)

Flemming and Stohl, 2001. available at:

<http://www.comm.ucsb.edu/Research/Myths%20and%20Realities%20of%20Cyberterrorism.pdf>

الفصل السادس

أمن الأسرة

٦ . أمن الأسرة

يُعد المجتمع الأردني مجتمعاً أبوياً يسيطر فيه الذكور على الإناث وعلى القرارات المادية، وعلى المصادر المالية، والاجتماعية. الذكور مفضلون على الإناث وينظر لهم على أنهم أقوياء مستقلون، وغير عاطفيين وعدوانيين في حين ينظر إلى الإناث على أنهم ضعاف وتابعات وعاطفيات ومسلمات. إن توزيع القوة في الأسرة توزيع هرمي، حيث يقع الذكور في أعلى الهرم والإناث والصغار في أسفله، ومن هذا المنظور يمكن رؤية العنف الأسري كمهدد لأمن الأسرة، وعلى إنه ممارسة للقوة (الذكورية) لتحقيق السيطرة والتحكم بالأسرة.

ومن خصائص الأسرة الأردنية توحيد الهوية (Identification) فالفرد يشترك مع الجماعة (الأسرة والعشيرة) في الأفراح، والأتراح. فالإنجازات للجميع والإخفاقات على الجميع، وبالتالي فإن كثيراً من المشكلات التي تعترض الفرد غالباً ما تكون مسؤوليتها جماعية وخاصة في جرائم القتل، والاعتصاب وما يسمى بجرائم الشرف. الشرف للجميع والعار على الجميع والمسؤولية على الجميع. الفرد في الأسرة عضو وليس فرداً مستقلاً، فعضوية الأسرة قرابية (أبو فلان)، أب، أخ، ... إلخ. وفي هذا النمط من المجتمعات تسود ثقافة العيب وليس ثقافة المسؤولية، وأحياناً يمكن أن تثار نزاعات راکدة لسنوات بسبب وصم أحد الأفراد لفرد آخر بقضية ثأر أو جريمة شرف. وللعامل الاجتماعي أهمية كبيرة في تحريك سلوك الانتقام أو القتل أو الثأر أو جرائم الشرف، والسبب هو في العضوية والتوحد الاجتماعي وثقافة العيب الجماعية. ومن الخصائص الأخرى للبنى الاجتماعية الطاعة، والدونية على أساس النوع والعمر، وفي مثل هذا الوضع الاجتماعي لا غرابة في انتشار

سلوك العنف الموجه نحو الذات (الانتحار) بين الإناث والشباب بشكل أكبر من شيوعه في الفئات الاجتماعية الأخرى وذلك لأن هذه الفئات تمثل الفئات غير المتكاملة وغير المتكافئة اجتماعياً. وهي الفئات التي تمارس عليها القوة وتحشر في زوايا ضيقة، ما يجعلها تحوّل عدوانيتها نحو الذات لصعوبة توجيهها نحو الآخر المهم (الأب، الزوج، ... إلخ) (البداينة، ١٩٩٥).

الأُسرة الأردنية أسرة نووية البناء ممتدة الوظائف، ولا تتوقف سيطرة الرجل فيها على الأنثى، والصغار، والأسرة، بل تشمل السيطرة على المصادر المادية والاجتماعية، ذلك أن الرجل مسؤول عن تأمين دعم الزوجة مادياً مقابل الخدمات الأسرية والإخلاص، فالسيطرة على الزوجة ليست سيطرة قوة وجنس بل سيطرة مالية. فشرّف الرجل يقاس بإخلاص الزوجة وإذا ما انحرفت الزوجة (أو الأنثى عامة) فإن إعادة الشرف ليست للزوج وإنما للأسرة والعشيرة، ونظراً للوصم الاجتماعي الشديد لمثل هذا الانحراف، فإن ردة الفعل الاجتماعية تجاه مثل هذا الانحراف شديدة وتنتهي بقتل الأنثى أحياناً. ويصل حجم جرائم الشرف للفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) (١٥٠) حالة وبمعدل (٢٥) حالة سنوياً (Kulwicky, 2002)... مقارنة مع ٢٥٪ من جرائم القتل في الولايات المتحدة التي هي جرائم قتل بين الأزواج (زوج - زوجة).

إن القوانين الجنائية في الأردن وسوريا ولبنان والتي تشمل جرائم الشرف تسمح بالتساهل وتهرب الذكور من العقاب على مثل هذه الجرائم. إن أصول هذه القوانين يمكن إيجادها في القوانين العثمانية، والفرنسية والأسبانية والإيطالية. أما المادة (٣٤٠) في القانون الأردني فهي مشابهة لقتل الحب في الولايات المتحدة والذي يبرر بأن الرجل لا يستطيع التحكم في غيرته، وعدوانيته عندما يرى زوجته تضاجع رجلاً آخر (Kulwicky, 2002).

إن القبول الاجتماعي لكثير من سلوكيات العنف تحت غطاء الثقافة الاجتماعية عامة، يجعل من حجم المشكلة حجماً كبيراً. إن الثقافة الاجتماعية الأردنية تقبل استخدام العنف مع الطفل أو الزوجة كنوع من أساليب التأديب، وهذا القبول دُعّم كعرف اجتماعي. فإيذاء الفرد، أو إلحاق الأذى به (الجسدي أو الجنسي أو العاطفي) غير مقبول من الناحية الدينية، بل إن الإسلام يحث على الإحسان حتى للحيوانات حين ذبحها واتخاذها طعاماً. وفي التراث الإسلامي فالمرأة التي دخلت النار بسبب هرة حبستها حتى ماتت، ولم تقدم لها ما يحفظ حياتها من طعام وماء. ورجل دخل الجنة بسبب تقديم الماء لكلب يعاني من الظمأ. إن تجذر مثل هذه السلوكيات في الثقافة الاجتماعية، جعل مشكلة العنف الأسري مشكلة عvisية الحل وتحتاج لجهود كبيرة للوقاية منها ومكافحتها.

تُعد الأسرة أول جماعة مرجعية يتفاعل معها الفرد بشكل مباشر، لأنها تحتضن الفرد في سنواته الأولى، وفيها تتشكل شخصيته وتكون لديه البنى والتراكيب النفسية والاجتماعية، وفيها يتعلم ويكون نظام القيم وقواعد السلوك التي تشكل معايير وأطراً مرجعية في سلوكه وأفعاله. لقد أصبحت الأسرة تعاني من مشكلات جمة أهمها مشكلة العنف داخلها، وهذه مشكلة اجتماعية، فعلى المستوى الدولي لم تكن هذه المشكلة ذات أهمية قبل فترة السبعينيات ومن النادر وجود إحصائيات فيها، باستثناء بعض الفئات في الجريمة مثل القتل والاعتداء. وبشكل تراكمي بدأ الرأي العام وعامة المجتمع بالانتباه بأن الأهل يسيئون معاملة أطفالهم وأن الأزواج يضربون زوجاتهم ويسيئون معاملتهن، ومنذ تلك الفترة أخذ موضوع العنف داخل الأسرة، يأخذ اهتماماً كبيراً في الإعلام والبحث العلمي وفي النظام العدلي في غالبية المجتمعات (Straus, 1992). تعد مشكلة العنف داخل الأسرة

مشكلة وطنية وعالمية، وهي مشكلة متعددة الوجوه (Multifaceted Problem) صحية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وهي جريمة. إن المكانة الدونية للمرأة والطفل الناجمة عن الممارسات الخاطئة قد جعلتها ممارسة القوة داخل الأسرة من قبل الآخرين أكثر على هذه الفئات، حيث استخدمت أشكال متنوعة من العنف الأسري لقمعها وإجبارها، وهذا يمكن الحدوث بين كافة الطبقات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فهو ليس حصراً بجماعة أثنية وأخرى، أو بفتة عمرية، أو بمستوى تعليمي. وللعنف داخل الأسرة أشكال متنوعة منها على سبيل المثال لا الحصر العنف الجسدي، والنفسي، والعنف الجنسي والإهمال... إلخ، ويمكن أن يقع العنف الأسري على أي من أفراد الأسرة كالطفل أو المرأة أو الرجل أو المسن، أو المعرضين للخطورة من الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة. وفي الغالب يقع أكثر من شكل من أشكال العنف داخل الأسرة الواحدة (Brewster, 2002).

وغالباً ما يرتبط العنف بالقمع وإهانة النفس البشرية وتقييد الحرية، ما ينجم عنه مشكلات نفسية وصحية تصيب الشخصية الإنسانية في جوهرها، وتؤثر على سلوكيات الفرد وتفاعلاته الاجتماعية المستقبلية. وتزداد خطورة العنف عندما تكون ساحة ممارسته هي الأسرة، الأسرة التي يفترض بها أن تكون البيئة الآمنة للفرد، ما يؤدي لانحراف الأسرة عن وظائفها الاجتماعية، وتصبح مخرجاتها ضحايا عنف وأفراد غير قادرين على البناء في مجتمعاتهم، وبالتالي تفشل الأسرة في تمكين أفرادها من المشاركة الفاعلة في التنمية البشرية أو الاستفادة من مردوداتها. إن فشل الأسرة في أداء وظائفها يهدد الوظائف والأدوار الاجتماعية في المجتمع عامة، ما يتطلب جهوداً مشتركة للكثير من المنظمات الرسمية وغير الرسمية لمواجهة هذه المشكلة.

ولقد تبين أن عواقب العنف الأسري لا تتوقف عند الإصابات الجسدية أو النفسية، حيث إن نسبة كبيرة من تكاليف العنف داخل الأسرة تنجم عن أثره على صحة الضحايا، بالإضافة إلى العبء الذي تتحمله المؤسسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، إن لضحايا العنف داخل الأسرة مشاكل تتطلب الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية بشكل كبير ومستمر، وللعنف داخل الأسرة نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني مثل التكاليف المباشرة للرعاية الصحية والطبية، والنفسية والاجتماعية، وتكاليف منظمات وخدمات القطاع الأمني مثل المحكمة والشرطة، ومراكز التأهيل والإصلاح، وتوفير المأوى، وفقد الإنتاجية نتيجة للموت المبكر أو الإصابة أو الغياب الطويل أو العاهة المستديمة، وانخفاض جودة الحياة ونقص القدرة على رعاية الذات أو الآخرين، وتخريب الأملاك العمومية والبنى التحتية التي تؤدي إلى تعطيل الخدمات كالرعاية الصحية والنقل، وتعطل الحياة اليومية نتيجة الخوف على السلامة الشخصية، ونحو ذلك.

وإدراكاً من منظمة الصحة العالمية لهذه المشكلة وتأثيراتها على التنمية الصحية والنفسية والاجتماعية، والعواقب المتزايدة، أعلنت بأن: العنف مشكلة صحة عامة عالمية في الطليعة، وطلبت المنظمة العالمية من مديريها العام إطلاق مبادرة فعاليات الصحة العامة للتصدي لمشكلة العنف ضمن الموارد المتاحة، بما في ذلك :

١ - تمييز الأنماط المختلفة للعنف، وتحديد حجمها، ودراسة الأسباب والعواقب الصحية العامة للعنف.

٢ - تقويم أنماط وفعاليات الإجراءات والبرامج الخاصة بالوقاية من العنف وتخفيف آثاره مع الانتباه الخاص للمبادرات المرتكزة على المجتمع.

٣- تعزيز الفعاليات لمعالجة المشكلة على المستويين العالمي ومستوى الدولة متضمنة الخطوات التالية :

- تحسين قدرة التمييز، وتسجيل وتدبير عواقب العنف.

- تعزيز إشراك قطاعات أكبر في الوقاية وتدبير العنف.

- تعزيز بحوث العنف كأولوية تسبق باقي بحوث الصحة العامة.

٤- تقوية تعاون المنظمات مع الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الأخرى التابعة لأنظمة الأمم المتحدة على مستوى التخطيط والتنفيذ والمراقبة لبرامج الوقاية من العنف وتخفيف آثاره.

٦ . ١ حجم المشكلة

يعد العنف داخل الأسرة الأردنية مشكلة اجتماعية خطيرة تؤثر في عدد كبير من الأطفال والبالغين. كما ويؤثر في الأجيال القادمة وينتقل من جيل لآخر وذلك لوجود دليل على ان الأطفال الذين تمت تنشئتهم في اسر تعاني من العنف الأسري يصبحون جناة مقارنة مع الأطفال مع الأسر التي لا تعاني من هذه المشكلة.

وفي الأردن لا توجد مسوحات حكومية أو دراسات علمية مسحية تقدر حجم المشكلة الحقيقية. ويتباين حجم المشكلة وفقاً للجهة المعرفة للعنف داخل الأسرة ووفقاً لتعريف العنف داخل الأسرة ذاته. وبالرغم من عدم وجود مقياس دقيق لمعدلات الإساءة للأطفال والعنف الأسري والإساءة للمرأة والإساءة لكبار السن إلا ان التقديرات المتحفظة تشير إلى آلاف الحالات من ضحايا العنف الأسري في الأردن. على سبيل المثال أظهرت دراسة العامري (١٩٩٨) والتي أجرتها على مجموعة من طلبة

الجامعات أن (٨٦٪) منهم اقرؤا بوجود العنف داخل أسرهم. كما دعمت دراسة البداينة والشقور هذه النتيجة حيث بينت ان (٨٧٪) من الطلاب قد أفادوا بحدوث عنف اسري في أسرهم وان (٧٥٪) منهم قد تعرضوا لأحد أشكال العنف (البداينة والشقور، ٢٠٠٩).

كشفت إحصاءات إدارة حماية الأسرة التابعة للأمن العام للأعوام (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) أن جرائم العنف الأسري تزداد كل عام. بالرغم من عدم وجود دراسات علمية وإحصاءات دقيقة تكشف حجم مشكلة العنف الأسري في الأردن إلا ان هناك عددا من المصادر التي تشير إلى زيادة حجم هذه المشكلة، وان هناك حاجة للتنويه بان هذه الإحصاءات يجب معاملتها بحرص لأنه في نفس تلك الفترة تدخل مكتب حماية الأسرة في مشروع كبير لتطوير طرق الاستجابة على العنف الأسري مثل إساءة الطفل ونتيجة لذلك وللدعاية المصاحبة للمشروع منح الضحايا الثقة للإبلاغ عن حالات العنف الأسري، لذلك كانت الزيادة في عدد الحالات نتيجة تحسن خدمات الشرطة وليس بسبب ارتفاع نسبة حالات العنف في المجتمع. ان أهمية الإبلاغ عن حالات العنف الأسري تأتي لأهميتها في التأثير على مصداقية المعلومات لمقدمي الخدمات للتعامل. مع أن أفضل طريقة لتقدير مدى انتشار الأنواع المتعددة للعنف الأسري هي إجراء مسح علمية للمشكلة. وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم الإحصاءات المتعلقة بحالات العنف الأسري ومعظم هذه القضايا لا يتدخل فيها نظام القضايا الجنائية ونتيجة لذلك فإن هذه الإحصاءات لا تدخل في سجلات مكتب حماية الأسرة. إنه من الواضح ضرورة تطوير استراتيجيات لقياس درجة وطبيعة مشكلة العنف الأسري في الأردن، فمن دون هذه المعلومات من الصعب، ان لم يكن من المستحيل تطوير إجراءات وتكتيكات متخصصة لخفض تفشي العنف وبالتالي تحديد المصادر التي بإمكانها القيام بهذا العمل.

يتمتع كل من الرجل والمرأة بحقوق متساوية وبالمشاركة التامة في وضع السياسات وفي الحياة الاجتماعية والسياسية وصنع القرارات على جميع المستويات بما يعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات.

أكد الملك عبدالله الثاني على ضرورة الالتزام بحقوق المرأة والطفل حيث قال:

« أصبحنا نشهد بعض الظواهر التي تسبب المعاناة للمرأة، أو انتهاك بعض حقوقها الأساسية، ولذا نتطلع إلى تعديل التشريعات التي تنقص من حقوقها أو توقع الظلم عليها. وتوفير التسهيلات التي تعينها على أداء دور الشريك في العلم والبناء دون تمييز أو محاباة، كما أن الطفولة بحاجة إلى رعاية خاصة، تحميها من العنف والتشرد والاستغلال، وتوفر لها النمو الطبيعي المتوازن داخل الأسرة وفي المجتمع ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. » (المصدر خطاب جلالة الملك عام ١٩٩٩).

أشار المرحوم الملك حسين إلى خطورة هذه المشكلة في خطابه أمام البرلمان في عام ١٩٩٦ عندما قال:

« ان العنف يعتبر أحد أخطر الظواهر والذي يشكل مصدراً لمعاناة المرأة. ان العنف يهدد تماسك مجتمعنا والذي يشكل جزءاً من المجتمع الإسلامي العزيز كما أنه يتعارض أيضاً مع النداء الذي يدعو إلى المحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه. منذ ان تولت الملكة رانيا العبدالله مهمتها كملكة في الأردن استمرت في اهتمامها الشخصي بالأنشطة التي تعزز حماية الأسر الأردنية والأطفال، وفي خطاب لها في الثاني عشر من تموز عام ٢٠٠٠ خلال حلقة دراسة مشروع تبادل المعلومات عن حماية الأسرة قالت:

« لقد قمنا بالعمل في مجال قضايا أمن الأسرة لفترة زمنية وقد واجه الأردن لمدة زمنية طويلة بعض القضايا مثل الإساءة للأطفال ونحن نؤمن بمواجهة التحديات وليس غض النظر عنها». وقام جلالة الملك عبدالله الثاني و جلالة الملكة رانيا في تشرين من عام ٢٠٠٤ بإطلاق الخطة الأردنية للعمل للأطفال بشكل رسمي « ومدة الخطة من ٢٠٠٤-٢٠١٣ .

رؤية الخطة الوطنية للأطفال في الأردن هي:

« خلق بيئة آمنة تعمل على تطوير قرارات الأطفال من خلال التشريعات الداعمة والسياسات والبرامج توفر العناية الجسدية والعقلية والاجتماعية والعاطفية للأطفال».

يتعلق الجزء الثالث من الخطة الوطنية لحماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة. بالتزام المجتمع الأردني بأعلى مستوياته في توفير الحقوق المتساوية وتمكين المواطنين من الاستفادة من أقصى طاقاتهم .

وفي الأردن تم التنبه لهذه المشكلة على كافة المستويات، وأولها السياسي، حيث أشار المرحوم الملك حسين إلى خطورة هذه المشكلة وإلى الفئات التي تعاني منها ووصفها بالمشكلة المخزية، كما أن الملك عبدالله الثاني قد أشار إليها كذلك في خطباته وبين الحاجة إلى رعاية الفئات الواقعة تحت العنف. كما جاء تأسيس المجلس الوطني للأسرة والذي ترأسه الملكة رانيا العبد الله تنوياً للاهتمام بمشكلات الأسرة ومعالجتها ووضع الاستراتيجيات اللازمة لحل مشكلاتها. كما بادرت الملكة رانيا العبد الله بتأسيس برنامج حماية الطفل من الإساءة عام (١٩٩٨) وتأسيس دار الأمان لتأهيل الأطفال ضحايا العنف الأسري. كما يقوم فريق حماية الأسرة بجهود كبيرة في مجال حماية الأسرة . كما قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع منظمة

الصحة العالمية بتنفيذ ورشة حول العنف والصحة بالإضافة إلى ورشة خصصت لإجراءات التعامل مع الأطفال ضحايا العنف داخل الأسرة بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن، وأخرى لضحايا العنف داخل الأسرة من النساء بالتعاون مع اتحاد المرأة الأردني. وأخيراً تم التعاون مع جامعة مؤتة والتي ضمنت مادة مدخل للعنف الأسري كمتطلب جامعة مساهمة منها في زيادة الوعي بمخاطر العنف الأسري وتوعية طلبة الجامعة بأساليب الوقاية والحماية من هذه المشكلة.

٦ . ٢ تعريف العنف الأسري

لقد بدأت مشكلة العنف داخل الأسرة تأخذ أهميتها مع بداية الستينيات مع بداية الاهتمام بسوء معاملة الطفل وإهماله والتي عدت آنذاك مشكلة مهمة تتطلب تحديداً وتدخلاً. وفي السبعينيات أثير اهتمام مشابه إلى العنف بين الأزواج، أما في الثمانينيات فقد أثير الاهتمام بسوء المعاملة الجنسية للأطفال وسوء معاملة كبار السن. كل نوع من أنواع العنف داخل الأسرة قد طور تعاريفه، وبحوثه وآليات التدخل الخاصة به. لقد بدأ الباحثون بفحص العنف داخل الأسرة من خلال مراحل الحياة وذلك لإيجاد قواسم مشتركة بين الأشكال المختلفة للعنف داخل الأسرة (Barnett et al., 1997). لقد استمر الجدل حول ما يحدد وحدة التحليل في العنف الأسري: هل يكون الفرد الفاعل (الجاني) أم الضحايا أم الأسرة أم المجتمع المحلي أم الأعراف الاجتماعية والثقافية العامة. إن الطريقة التي يصاغ فيها مفهوم العنف داخل الأسرة لها مضامين مهمة في طرق قياس وبناء التدخلات والمخرجات.

يشمل العنف داخل الأسرة عدة مجالات مترابطة (مثل سوء معاملة الطفل، وسوء معاملة المرأة، والعنف بين الأزواج، والعنف ضد المسنين) (Ohlin & Tonry, 1989) وكل مجال من هذه المجالات له مفاهيمه الخاصة، ونظرياته وخبرائه ومصادر دعمه وبياناته وأدواته البحثية ودورياته العلمية (Chalk & King, 1998).

العنف داخل الأسرة جريمة وهو مشكلة متعددة الوجوه، مشكلة اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية. إن أي فرد داخل الأسرة يمكن أن يكون ضحية له، وتصل آثاره السلبية للمعرضين أو الأطفال الذين يشهدونه، وينتقل للأجيال القادمة. كما يمكن أن يكون الجاني من الرجال أو النساء وقد يأخذ أشكالاً متنوعة (كالعنف الجسدي أو النفسي) ويُعد الأفراد الأقل قوة في نظام الأسرة الأكثر تعرضاً له مثل الأطفال والنساء وكبار السن وأصحاب الحاجات الخاصة. وقد يكون الجاني والضحية هو ذات الفرد عندما يوجه العنف نحو الذات كالانتحار. العنف داخل الأسرة لا يخص طبقة اجتماعية أو ثقافية معينة، إنه العنف الواقع داخل الأسرة والذي فيه الضحية والجاني أحد أفراد الأسرة.

ان مصطلح العنف الأسري استخدم هنا لوصف مجموعة الأنشطة والسلوكيات التي تسبب ضرراً جسدياً أو عاطفياً أو نفسياً أو الإهمال لأي عضو في الأسرة حيث الفاعل عضو من أعضاء الأسرة ذاتها، وسيكون التركيز على الأذى الواقع على الأفراد والراشدين في الأسرة والمعروف بشكل عام أنه عنف اسري، كما ويشمل الإساءة الجسدية والجنسية للأطفال سواء أكان المسبب له من أفراد العائلة النووية أو الممتدة. ولكن هناك اعتراف أنه قد يكون أي فرد آخر غير السابق ذكرهم من أفراد العائلة ضحية الأذى الجسدي والعاطفي أو النفسي من قبل أي فرد في العائلة.

يؤثر تعريف المفاهيم المتعلقة بالعنف الأسري على درجة الاستجابة لحالات العنف الأسري وان عملية تعريف المفاهيم عملية ديناميكية قابلة للتغير مع الزمن، على سبيل المثال ان العقوبات الجسدية للطفل مسموح بها في بعض الحالات التي تم تصنيفها بالتأديب المعقول. إلا ان بعض الدول الأوروبية اعتبرت أي احتكاك جسدي للطفل من قبل الراشدين لغرض العقوبة أمراً غير قانوني ويعرض الأهل للمساءلة القانونية من قبل محكمة الجنايات.

كما يمكن أن يعد أي إهمال في رعاية الطفل أمراً مسبباً للأذى، ولذلك دعت الحاجة إلى إيجاد التعريفات التي تشمل الحالات التي يتسبب الإهمال في الرعاية بها بالأذى للطفل ويشمل كذلك الإهمال للحالات التي يؤدي فيها الفعل المقصود «إلى التراكم حتى يصبح أذى جسدياً فعلياً».

إنه من الضروري جداً أن يكون للتعريفات المستخدمة نطاق واسع يشمل جميع أشكال الأفعال أو الامتناع عن الأفعال التي يمكن ان تسبب أذى لأي فرد في الأسرة.

٦ . ٣ توسيع التعاريف

لقد ركزت التعاريف المبكرة لسوء معاملة الطفل على اتجاه التشخيص الطبي، وتركيزها على الأذى الجسدي والخطورة. ولقد كان التركيز على الأنماط الخطرة من سوء المعاملة الجسدية والإهمال والتي تؤدي إلى إصابات جسدية وإلى صحة سيئة. أما التعاريف الحديثة فقد ركزت على أثر الإساءة على النمو، حيث وسعت مفهوم الإساءة والإهمال ليشمل أفعالاً ترى على أنها مؤذية للأطفال من مثل سوء المعاملة العاطفية أو الإهمال التربوي أو الإهمال الصحي. تم التركيز على الأثر السلبي لتعريف العنف الأسري على

الأطفال. لقد تمت إدانة بعض الجناة في العنف داخل الأسرة ليس لأنهم أساءوا لزوجاتهم ولكن لأن أطفالهم قد تعرضوا أو شاهدوا سلوك العنف. لقد حدد المركز الوطني لسوء معاملة الطفل والإهمال (٦) فئات رئيسة في العنف الأسري هي: - سوء معاملة الطفل، والعنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف العاطفي، والإهمال الجسدي (الصحي)، والإهمال التربوي، والإهمال العاطفي (National Center or child Abuse and Neglect, 1988). ولقد أكدت التعاريف الأولى للعنف داخل الأسرة على العنف الجسدي تجاه المرأة من قبل الزوج أو الأهل (Gelles & Straus, 1976, Martin, 1974). لقد أظهرت الدراسات المسحية أن النساء قد ارتكبت أفعال عنف جسدي ضد أزواجهما مما يعني تضمين ذلك في تعريف العنف داخل الأسرى (Straus et al., 1980 Gelles, 1987 Gelles & Straus, 1986). لقد وسع التعريف ليشمل العنف الجنسي، والاعتصاب بين الأزواج وأفعال سوء المعاملة العاطفية والنفسية. لقد رأى المنظرون في الاتجاه النسوي أن العنف داخل الأسرة ما هو إلا تحكم قسري في النساء من قبل أزواجهن (Yllo, 1993) وقد يكون القسر جسدياً أو عاطفياً أو جنسياً.

أما سوء معاملة المسنين فقد عُرفت لتشمل العنف الجسدي والجنسي والنفسي والإهمال. وعلى أية حال يشمل العنف ضد المسنين الاستغلال وسوء المعاملة المالية. ولقد وسع تعريف العنف داخل الأسرة ليشمل ما المقصود بالأسرة. فهل تشمل الأسرة الأزواج والأزواج السابقين، والأسرة الممتدة والأسرة الوالدية، والأسرة الحالية (الزوجية). أما ما يخص سوء معاملة الطفل فقد تم التمييز بين سوء المعاملة والإهمال، حيث إن تعريف الإهمال محدد بالأفعال من قبل أهل الطفل أو مقدمي الخدمة القانونيين. أما سوء

معاملة الطفل الجسدية والجنسية فلا يوجد اتفاق حول كيفية تحديد الجناة (National Research Council, 1993). وكذلك في سياق العنف الأسري فإن الغرباء لا يتضمنهم تعريف العنف داخل الأسرة. ويعد أحياناً الإهمال الذاتي عنفاً ذاتياً عند المسنين، بالإضافة لذلك أن العنف بين الأزواج وعنف الأطفال الموجه لوالديهم ربما يتم تضمينه في تعريف العنف داخل الأسرة.

٦ . ٤ دور الثقافة

لم تختلف تعاريف العنف داخل الأسرة عبر الزمن فقط ولكن عبر الثقافة، فالاتفاق بين المجموعات الثقافية قد يكون سهل التحقيق فيما يتعلق بالأنماط الشديدة من العنف الأسري مثل الضرب المبرح للمرأة أو الضرب المؤدي للموت، أما السلوكيات البسيطة من العنف الأسري فهي مكان اختلاف ثقافي فمثلاً يعتقد الكثير أن العقاب البدني يمثل عنفاً وأماً للأطفال ويجب أن يمنع قانونياً (Straus, 1994). وبالمقابل هناك عدد من الآباء من الطبقات العاملة من يعتقد بممارسات صارمة في تأديب الأطفال. إن توقعات الدور والمنبثقة من العلاقات الأسرية التقليدية (والتي ترى أن الأطفال والزوجات هم ملك لرب الأسرة) يمكن أن تساهم في الصراع والعنف عند حدوث تغيرات في مكانة المرأة والطفل في المجتمع.

٦ . ٥ دور النية

بعض تعاريف العنف الأسري تتطلب وجود النية في الفعل (انظر مثلاً (Gelles & Straus, 1979 (National Research Council, 1993 b) أما التعاريف الحديثة للعنف الأسري فتركز على الأذى المهم وليس على النية (Zuravin, 1991)، كما أنه يصعب تحديد النية.

وقد لا يكون سوء معاملة المسنين قصدياً ذلك أن مقدمي الخدمة لهم يتجاهلون حاجات المسنين أو بسبب عجز المسن. إن ضعف وجود تعريف لمسؤوليات مقدم الخدمة للمسنين يجعل من تحديد المسؤولية المتعلقة بالنية عملية صعبة. وسواء تم وصف السلوك بأنه عنف أو إهمال يعتمد على تكراره واستمراره وشدته وخطورته ونتائجه.

٦ . ٦ القوة والاعتمادية

إن فكرة القوة غير المتساوية بين الجاني (المسيء) والضحية في العنف الأسري تمثل مفتاحاً في العنف ضد الطفل والمرأة والمسن. وفي جميع هذه الفئات الثلاث فإن الجاني ربما يستخدم العنف للسيطرة على الضحية. من المتوقع أن يكون الأطفال تابعين (معتمدين) وأن لأهلهم قوة وسيطرة عليهم ويمارسون التحكم بهم، على أية حال إذا تنازل الأهل عن المسؤولية في رعاية الطفل فهذا يعد إهمالاً. وإذا استخدم الأهل القوة البدنية المفرطة في ممارسة التحكم فهذا يعد عنفاً. أما المسنون العاجزون فإنه من المتوقع أن يكونوا معتمدين على الأسرة أو مقدمي الخدمة. إن ضحايا العنف من المسنين هم معتمدون وضعفاء. وأفادت بعض الدراسات أن العنف المرتبط بالاعتماد المالي على الأهل يكون ضد المسنين أكثر منه ضد الأطفال والبالغين. وقد يكون للطفل قوة على الأهل المسنين ذات حجم وقوة ومتحركة.

ويرى الاتجاه النسوي أن التركيز على العنف الجسدي ليس إلتكتيكاً يستخدم من الجناة لممارسة السيطرة على الشركاء. وفي هذا الاتجاه، فإن العنف الجسدي والعاطفي والجنسي والعزلة الاجتماعية والتحكم في المصادر المالية كلها تهدف للتقليل من استقلالية المرأة وتقليل قوتها في العلاقة الزوجية.

٦ . ٧ تأثير قطاع الخدمات على التعريف

هناك تفاعل بين عملية استيعاب أنواع العنف الأسري وقطاع الخدمة الذي يقدم التدخل، فمثلاً فإن تحديد «اضطراب الطفل المضروب» في نظام الرعاية الصحية قد ركز أولاً في تعريف العنف ضد الطفل على الإصابات الجسدية (Kempe et al., 1982). أما النظام العدلي ونظام الخدمات الاجتماعية فقد ركز على الخدمات التي تحمي الطفل وعلى الأفعال التي تهدد وجود الطفل، وقد أصبحت عوامل ذات صلة في تعريف العنف وسوء المعاملة، ولقد وسعت التعاريف لتشمل العنف العاطفي والجنسي والإهمال (National Research Council, 1993a).

وبالطريقة ذاتها فإن التركيز على العنف الأسري كان أولاً على الإصابات الجسدية، وحتى مصطلح «المرأة المعنفة» كان صدى لمصطلح «الطفل المعنف». وقد ركز الاهتمام على الاستمرارية في التحديد والتوثيق للإصابات الجسدية في السياق الصحي.

وعلى سبيل المثال فإن إيجاد الدليل في الإصابات الجسدية ضروري قبل البدء في الاعتقال. وكتيجة للبحث والبرامج الهادفة لتغيير اتجاهات المجتمع المحلي نحو حاجات المرأة المعنفة، فإن تعاريف العنف ضد المرأة قد وسعت أكبر من كونها إصابات جسدية لتشمل العنف الجنسي والعنف العاطفي والتهديد بالأذى.

٦ . ٨ التعريفات العامة

العنف داخل الأسرة: ويعود إلى أي شكل من أشكال الإساءة أو الأذى أو الإهمال الحاصل بين أفراد الأسرة.

العنف ضد الأطفال، ويشمل قيام أي من أفراد الأسرة بأي فعل أو الامتناع عن فعل يسبب أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو عاطفي لفرد آخر في الأسرة، وقد تشمل الإساءة للأطفال أي استغلال أو تحرشي جنسي أو التهديد بالقتل أو الهجر أو النقص في الدعم النفسي أو العاطفي أو الجسدي الدعم للنمو الطبيعي والضروري ويشمل أيضاً الإهمال الجسدي والتعليمي والعاطفي.

العنف ضد الكبار، فهو يشمل قيام أي من أفراد الأسرة أعمال أو الامتناع عن أعمال تؤدي إلى الإيذاء جسدياً أو نفسياً أو عاطفياً أو التي لها إمكانية التسبب بالأذى الجسدي والنفسي والعاطفي لأي فرد من أفراد الأسرة كما ويشمل الأذى والاعتصاب والإهانة و التهديد بالأذى الجسدي والتهديد بالقتل أو الأذى أو تقييد الحرية أو القيام بالنشاطات الاعتيادية والإنكار في حق الوصول للمصادر والإساءة المالية.

- العنف الأسري - العنف الحاصل في الأسرة والتي يكون ضحاياها البالغون.

- العنف في الأسرة - العنف الحاصل بين شخصين متزوجين.

- الطفل - هو أي شخص لم يبلغ سن الثامنة عشرة.

المنكشفون «الضعفاء البالغون»

مثل الشخص فوق سن الثامنة عشرة من العمر والذي قد يحتاج إلى خدمات العناية لأسباب تتعلق بالحالة العقلية أو أي إعاقات أو بسبب الكبر في السن أو المرض، وأولئك الذين ليست لهم القدرة على العناية بأنفسهم أو حماية أنفسهم ضد أي أذى أو استغلال. والأمثلة على ذلك مثل الكبار

الذين يعانون من صعوبات في التعلم، أو الكبار الذين يعانون من الاعاقات الجسدية التي تحتم عليهم الاعتماد على الآخرين لمساعدتهم بالعناية بأنفسهم، أو الذين يعانون من مشاكل عقلية تمنعهم من اتخاذ قراراتهم اليومية، أو كبار السن اللذين ضعفت ذاكرتهم ولا يستطيعون العناية بأنفسهم.

هناك ست فئات رئيسة للعنف في داخل الأسر:

١- العنف الجسدي: الاستخدام المتعمد للقوة المادية سواء بالتهديد أو الاستخدام الفعلي لها ضد الشخص نفسه أو ضد شخص آخر في الأسرة والذي قد يؤدي إلى أذى جسدي، ويشمل وليس حصراً على اللكم، أو العض، أو الحرق، أو طريقة أخرى تؤذي الفرد.

٢- العنف الانفعالي: القيام بأي فعل أو الامتناع عن القيام بفعل يؤدي إلى أذى انفعالي أو عاطفي والذي يؤدي إلى إضعاف قدرة الشخص على القيام بمهامه الاجتماعية وهي تشمل وليست حصراً الرفض والخذلان، والوصم، والتحقير، والإهمال، وإيذاء التقدير الذاتي عند الفرد، والتجاهل، والتخويف، والتوقعات غير الواقعية.

٣- العنف النفسي: ألم نفسي وعاطفي شديدة أو التحرش ويشمل وليس حصراً على الهجوم بالكلام والاهانه، والشتم والتحقير والتصوير غير المقبول وحجز الكبار الضعفاء (مثل كبار السن) عن الأهل والأصدقاء.

٤- العنف الجنسي: أي فعل جنسي وأي محاولة للقيام بفعل جنسي أو أي تعليقات لفظية جنسية غير مرغوبة، أو التقدم نحو الشخص «الاقتراب» أو التفرق أو مواجهة الشخص لأغراض جنس بالقوة. الإساءة الجنسية للطفل: وتشمل إجبار الطفل بالمشاركة بنشاطات

وأفعال جنسية بغض النظر أكان الطفل مدركاً لذلك أم لم يكن. وقد تشمل احتكاكاً جسدياً مثل الإدخال أو غيره، أو أفعالاً لا تحتاج إلى احتكاك جسدي مثل ترك الطفل ينظر إلى مواد إباحية أو مشاهدة أفعال جنسية أو من خلال تشجيع الطفل على التصرف بشكل جنسي غير لائق.

٥- الإيذاء المالي: ويتمثل باستخدام القوة المالية لخلق اعتماد مالي من قبل الجاني للضحية بحيث يستمر الجاني بتهديد الضحية بقطع الإمداد والدعم المالي عن الضحية.

٦- الإهمال: هو الرفض أو الفشل في الوفاء في أي جزء من التزامات الشخص، أو واجباته، ويشمل وليس حصراً عدم تقديم الرعاية الصحية والعلاج، والخدمات الأساسية مثل الطعام والماء والملابس والمأوى والصحة والتعليم والتربية العاطفية.

الهجر: عندما يقوم شخص معين برعاية شخص ضعيف أو كبير بالسن بهجره دون التفكير بالوضع الذي يصبح فيه مكان الرعاية.

المفردات التالية عادة تستخدم عند المناقشة حول العنف الأسري:

الإهمال القصدى وغير القصدى: يقصد بالإهمال القصدى وغير القصدى فشل مقدم الرعاية في تحقيق الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية والعاطفية للطفل أو البالغ الضعيف أو كبير السن. ان الفرق بين الإهمال القصدى وغير القصدى هو في نية مقدم الرعاية وهو في حالة الطفل والوالدان، ففي حالة الإهمال غير القصدى فإن فشل مقدم الرعاية غير مقصود وعادة ما يكون السبب في كيفية تقديم الرعاية للطفل أو البالغ الضعيف أو كبير السن وعدم معرفة حاجاتهم. وبالمقابل فإن الطفل المحتاج

للحماية والرعاية: كل طفل لم يتم الثامنة وحاجاته «الطعام والمأوى والصحة والتعلم والتربية والتدفئة» غير محققة.

المعرضون للعنف داخل الأسرة: أي شخص وخاصة الأطفال على وجه الخصوص الذين يشهدون العنف داخل الأسرة أو الملاحظين له وهم ضحايا غير مباشرين للعنف الأسري بمعنى أنه قد لا يقع عليهم مباشرة ولكن يؤذيهم لكونهم جزءاً من سياق العنف.

الاستغلال المالي أو المادي: هو الاستغلال غير القانوني بممتلكات أو ثروة أو أموال شخص ضعيف أو كبير في السن، على سبيل المثال الإهمال القصدي فيعود لفشل مقدم الخدمات ويقصر عن تحقيق التزاماته نحو الطفل أو البالغ الضعيف أو كبير السن أو تزوير إمضاء كبار السن بغرض الحصول على الممتلكات، سوء استخدام أو سرقة أموال الضعفاء أو كبار السن، أو استخدام القوة لإجبارهم على الإمضاء على بعض الوثائق «مثل العقود». إن الإيذاء المالي قد يحدث أيضاً عندما يقوم أحد أفراد الأسرة أو المعنيين برعايتهم بأخذ مال الضحية» مثلاً من حساب البنك» من دون علمهم. وهناك نوع ثالث للإيذاء المالي عندما يستغل التجار الضعفاء أو كبار السن ويستولون على أموال كثيرة على مهام صغيرة.

سوء المعاملة المؤسسية: إن الطفل أو الشخص الضعيف يصبح ضحية عنف من قبل شخص موظف وثق به للرعاية. مثل الموظفين في بيت الأطفال والنوع الآخر. عندما تسيء مؤسسة معاملة الفرد من خلال إجراءاتها وسياستها. ومن أمثلة المؤسسات التي يمكن أن تحدث فيها سلوكيات سوء المعاملة: المدارس الحكومية والخاصة، دور رعاية الأطفال، الإصلاحات، رياض الأطفال، أماكن التسلية والترفيه، مؤسسات رعاية المعوقين، ومدارس

التدريب. ومن أمثلة التعديات « وسوء المعاملة» المؤسسية: العقاب البدني، وسوء استخدام العقاقير، والحجز الانفرادي، والتمييز والفصل العنصري، والحظر غير القانوني.

الإهمال النفسي: رفض شخص ضعيف أو كبير سن الاهتمام بنفسه من خلال تزويده بالطعام والماء والملابس والمكان الآمن أو العناية بالصحة والعلاج بالشكل الكافي.

الضحية: الفرد أو الأفراد الذين يقع عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة العنف داخل الأسرة.

العنف الأسري ضد الضعفاء من الكبار وكبار السن

يمكن للعنف ضد الضعفاء من الكبار وكبار السن أن يكون جسدياً أو نفسياً أو مادياً ويمكن ان يكون إهمالاً متعمداً أو غير متعمد ويصنف العنف حسب أفعال ونية الجاني وإدراك الضحية وقدرتها على اتخاذ القرارات وأيضاً الحالة الصحية للضحية.

التعريف القانوني للجرائم المتعلقة بالعنف الأسري

يحدد قانون العقوبات في الأردن الظروف الخاصة والسلوك الذي يؤدي تراكمه إلى الجرائم حسب القانون الأردني. تم وصف عدد من الجرائم المرتبطة بالعنف الأسري هنا إلا أنها ليست محاولة لتعريف الأدلة المطلوبة لدعم القضية للفعل الجنائي ضد الشخص باستخدام المصطلحات القانونية. ويشمل الملخص أيضاً مراجع خاصة لمواد معينة ضمن قانون العقوبات لتمكين عملية التعريف الدقيقة للمصطلح قانونياً.

يصنف قانون العقوبات الجرائم تبعاً لخطورتها وينعكس ذلك من خلال العقوبات. تصنف الجريمة على أنها جناية عندما يحكم على الجاني بالسجن لمدة تزيد على ثلاث سنوات أو بالأعمال الشاقة أو الإعدام. الجنحة جريمة تكون العقوبة فيها السجن لمدة أسبوع أو أكثر على ان لا تزيد على ثلاث سنوات. في معظم الحالات يفرق قانون العقوبات بين عدد من الأفعال الإجرامية وفق عدد من المواد وذلك لان العناصر داخل القانون ربما تؤدي إلى أذى من غير قصد وفق عمر الضحية أو نية الفاعل.

الخطف والإبعاد

وهي جريمة يتم فيها اخذ الضحية ذكراً أو أنثى من غير سلطة أو وصاية قانونية وعرفت هذه الجريمة في المواد «٢٨٧ و ٢٩١ و ٣٠٢ و ٣٠٣» من قانون العقوبات.

الإجهاض

عرف الإجهاض في المواد «٣٢١ إلى ٣٢٥» من قانون العقوبات.

الزنا

يعرف الزنا بشكل عام بالممارسات الجنسية بين شخصين برضاها أحدهما متزوج مع شخص آخر غير شريكة الشرعي. وعرف الزنا في المواد «٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤» من قانون العقوبات.

الإهانة

يعرف قانون العقوبات عدداً من الظروف التي يؤدي تراكمها إلى جريمة الإهانة ويمكن إيجازها في المواد ٣٣٣ و ٣٣٨.

إهمال الطفل

حدد قانون العقوبات نوعين من الجرائم في «المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠» الإهمال في الرعاية والحماية. الطفل هو أي شخص تحت سن الثامنة عشرة. تسمح المادة رقم ٣٢ من قانون الأحداث للمحكمة ان تحمي مصلحة الطفل من خلال إصدار الأوامر على الأب أو الوصي للعناية بالطفل أو إيجاد شخص آخر يجل محله للعناية بمصلحة الطفل.

تشجيع البغاء

يعرف قانون العقوبات عدداً من الجرائم المرتبطة بتشجيع المرأة على العمل بالبغاء والاستفادة من عملها. كما عرفت هذه الجريمة في المواد من ٣٠٩ إلى ٣١٨ من قانون العقوبات.

سفاح الأقارب

سفاح الأقارب هو أفعال جنسية بين أفراد العائلة الواحدة وعرفت في المادتين رقم ٢٨٥ و ٢٨٦ من قانون العقوبات.

هتك العرض

وهي جرائم يقوم فيها كل من الرجل والمرأة بلمس أي جزء من الجسم ترى المحكمة أنه يشكل هتك عرض، وتشمل هذه الجريمة أفعال اللواط وعرفت هذه الجرائم في المواد من ٢٩٦ إلى ٣٠١ من قانون العقوبات.

القتل العمد والقتل غير العمد

القتل العمد هو قتل شخص لآخر مع سبق الإصرار أما القتل غير العمد فهو قتل شخص لآخر عن غير قصد أو نية ويعرف قانون العقوبات هذه الجرائم في المواد رقم ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٣٠. و قتل الأم ولدها دون سن السنة تحت ظروف معينة تم تعريفه في المادتين «٣٣١ و ٣٣٢» وهذه الجناح تنطبق على هذه الجرائم. وهناك المادة «٢٣٢» والتي خلقت نوعاً من الجرائم حيث الولد أو البنت تقتل أو يقتل أباه أو أمه أو أحد أجداده.

الاغتصاب

هو ممارسة الجنس مع الأنثى غير الزوجة بالقوة ومن غير إرادتها، وعرفت جريمة الاغتصاب في المواد ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٣٠٠ و ٣٠١ من قانون العقوبات.

الأفعال الشائنة

وهي جرائم يمكن ان يرتكبها كل من الرجل والمرأة والذين يتصرفان بأسلوب شائن وبنية الإهانة لأي فرد. وعرفت هذه الجريمة في المادتين ٣٠٥ إلى ٣٠٧ من قانون العقوبات.

القضايا الثقافية

بالرغم من الالتزام القوي للمجتمع الأردني لتأكيد الحصول على الفرص المتساوية والمعاملة العادلة لجميع المواطنين إلا ان طبيعة النظام الأبوي للأسرة في الأردن تخلق مشكلة عدم توازن القوة في العلاقات بين الرجل والمرأة والأولاد في الأسرة، ان عدم توازن القوة يزداد بسبب اعتماد

المرأة والأولاد « الأبناء » على الزوج. كما ان هناك مشكلة ثقافية تشكل عائقاً في الأسرة الأردنية إلا وهي مشكلة الشرف والتي تزيد من أسباب السيطرة والتحكم بالمرأة وأبنائها، وليس من قبل الزوج فقط إنما من أسرتها أيضاً. كما ويتأثر فهم العنف الأسري بالطريقة التي يستخدم فيها القوة الجسدية لتأديب الأطفال. ان أي استخدام للقوة المادية ضد الأطفال يشكل خرقاً لحقوق الأطفال، وثقافياً هناك قضايا ذات طبيعة تاريخية بحاجة لان تفهم وتحل في تطوير برنامج لخفض وإزالة جميع أشكال العنف الأسري في الأردن. بالرغم من الخصائص الثقافية والتاريخية لبعض أشكال العنف الأسري في الأردن إلا ان الالتزام واضح من قبل الحكومة والمجتمع، فلا عذر يبيح استخدام القوة الجسدية أو أي شكل آخر من أشكال الإيذاء العاطفي أو النفسي كأسلوب ينكر على المرأة والأولاد حقوقهم الإنسانية والدستورية.

طبيعة العنف الأسري

تعد مشكلة العنف الأسري مشكلة معقدة من جميع أبعادها، وقد تم وصف العناصر الخاصة بالعنف الأسري لكل ثقافة ومجتمع وتفشي هذه الظاهرة مسبقاً، بالإضافة إلى محاولات العلوم الاجتماعية لتطوير أطر نظرية لفهم هذه الظاهرة وتفسير سلوك كل من الضحايا والجناة. ولقد فشل الباحثون في تحديد الخصائص التي تشير إلى ان الطفل أو البالغ ضحية للعنف الأسري، فكثير من الدراسات السابقة افتقرت لوجود مجموعات مقارنة التي تبين الخصائص التي تعد مؤشراً مسبقاً للعنف الأسري، وتحديد الخصائص المسبقة والتي تلي العنف الأسري. بالرغم من ظهور أدلة واسعة للمشاكل العاطفية والنفسية للجاني في العنف الأسري الا أنه ليس هناك سجل لخصائص مسيء معاملة الأطفال أو كبار السن بالتفصيل.

يبدو أنه لا يوجد عامل واحد يسبب العنف الأسري، فهناك تداخل معقد بين التاريخ الشخصي والخصائص الشخصية والعناصر السكنية والاجتماعية والبيئية والتي تؤدي إلى العنف الأسري.

ان الفهم الأفضل لمعرفة عوامل معينة ذات صلة بأسرة معينة تعاني من العنف الأسري ومعرفة المراحل التي ظهر فيها العنف الأسري قد يكون عاملاً مساعداً لاختيار التدخل اللازم في كل حالة. ان التأثير على هذه التفصيلات يؤكد أهمية تطوير مؤسسات متعددة للاستجابة لحالات العنف الأسري بالإضافة إلى الاستراتيجيات طويلة المدى لخفض تفشي العنف الأسري، ان العوامل التالية قد تكون ذات علاقة عند اخذ الظروف والصفات الشخصية للجناة عند حدوث العنف الأسري.

النوع الاجتماعي

الرجال هم الجناة في جرائم العنف الأسري وغيرها من الجرائم، وعلى أي حال فإن الفروق بين معدلات الجناة الذكور والإناث صغيرة جداً في العنف الأسري مقارنة مع الجرائم من خارج الأسرة. ويتساوى الذكور والإناث في معدلات قتل الأطفال.

الدخل

أظهرت العديد من الدراسات خلال العقود الأخيرة اتساق في الأدلة على قوة العلاقة بين الفقر وبين شدة العنف الأسري ضد الأطفال وخاصة الإهمال. وأظهرت النتائج ان التعدي على الزوجة يحدث لدى جميع المستويات الاقتصادية والتربوية، لكنه أكثر انتشاراً وشدة لدى الأسر منخفضة المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

الخصائص الشخصية

ركزت البحوث على الخصائص الشخصية لتفسير سلوك الجناة في العنف الأسري. لم تظهر النتائج أي اتساق بهذا الخصوص، ان تحديد الاضطرابات النفسية عند الجناة مهم في تحديد استراتيجيات التدخل المناسب، خاصة في حالات الاكتئاب أو الفصام. ولقد ظهرت مجموعة من الخصائص الشخصية المرتبطة بسوء معاملة الطفل بدرجة كافية لإثارة الاهتمام وهذه الخصائص تشتمل: مفهوم الذات المنخفض، ومركز التحكم الخارجي، وضعف التحكم بالاندفاعات، والاكتئاب، والقلق.

الضغوط والصراعات الأسرية

هناك عدد من الأحداث في الحياة مثل البطالة والمشكلات المالية والمرض أو وفاة أحد أفراد الأسرة والتي يعتقد أنها مرتبطة بالعنف الأسري. على سبيل المثال هناك ارتباط بين البطالة وسوء معاملة الطفل. اظهرته العديد من الدراسات كما تبين أن مستويات عالية من الصراعات الزوجية والمستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض قد ظهرت كمتنبىء في زيادة احتمالية شدة التعدي على الزوجة.

العزلة الاجتماعية والدعم الاجتماعي

ليس واضحاً فيما إذا كانت العزلة الاجتماعية تسبق العنف الأسري أو أنها نتيجة له. ويتفق الباحثون أن الأفراد المنعزلين اجتماعياً عن الجيران أو الأقارب أكثر احتمالية بأن يكونوا عنفاء في الأسرة. ويبدو أن الدعم الاجتماعي عامل حماية من العنف الأسري. ان احد مصادر الدعم الاجتماعي

المهم هو توافر الأصدقاء وأفراد الأسرة للمساعدة فكلما زاد تكامل الأسرة مع المجتمع المحلي ووجود جماعات تنتمي لها الأسرة كلما قلت احتمالية العنف داخل الأسرة.

انتقال العنف الأسري بين الأجيال

أظهرت أدبيات العنف الأسري زيادة احتمالية ان الطفل الذي يعيش في منزل فيه عنف أسري ان يظهر سلوكاً عنيفاً كطفل أو كبالغ مقارنة مع الأطفال الذين نشأوا في منازل خالية من العنف.

استعمال الكحول والمخدرات

أظهرت الدراسات في مجال استخدام الكحول وسوء معاملة الأطفال نتائج جدلية فبعضها اظهر علاقة مهمة والآخر لم يظهر أي علاقة. وتشير التقديرات إلى ان نسبة استخدام الكحول (١٨٪ - ٣٨٪) بين المسنين مقارنة بـ (٦٪ - ١٦٪) في المجتمع العام ولقد تبين وجود استخدام الكحول في (٢٥٪ - ٨٥٪) من حالات العنف داخل الأسرة.

الظلم المرتبط بالنوع الاجتماعي وتوقعات الدور

ان من أهم عوامل الخطورة للعنف ضد النساء هو الظلم المرتبط بالنوع الاجتماعي وقد أظهرت الدراسات أنه كلما زادت معدلات الظلم الاجتماعي المرتبط بالنوع الاجتماعي في العلاقات في المجتمع المحلي والمجتمع عامة كلما زادت احتمالية العنف ضد النساء.

وجود أنواع أخرى من العنف الأسري

عامل الخطورة الأخير هو وجود نوع من أنواع العنف الأسري داخل الأسرة ما يؤدي إلى ظهور أنواع أخرى، حيث ان الأطفال الموجودين في أسر فيها عنف بين الأزواج أكثر احتمالية ان يخبروا عنفاً أسرياً مقارنة مع الأطفال الذين ينشأون في أسر لا يوجد فيها عنف. والأكثر من ذلك هو ان الأطفال الذين يشهدون العنف ويخبرونه أكثر احتمالية في استخدام العنف تجاه أهلهم مقارنة مع الأطفال الذين لم يشهدوا أو يخبروا العنف في أسرهم.

الفصل السابع

إدارة العمليات النفسية

٧ . إدارة العمليات النفسية

٧ . ١ إدارة العمليات النفسية

لقد تزايد الاهتمام بمواضيع إدارة الإدراك النفسي وأطلق عليها الحرب النفسية وأحياناً حرب المعلومات النفسية وأحياناً أخرى أسلحة الخداع الشامل ... الخ من التسميات. إن تطبيقات إدارة الإدراك النفسي لا تتوقف على أوقات الصراعات والحروب وإنما قد تكون موجهة إلى الداخل أيام الأزمات الداخلية ورفع الروح المعنوية وزيادة الانتماء والوعي ... إلخ. تعني إدارة الإدراك عمليات المعلومات الهادفة إلى التأثير في إدراك الآخرين بقصد التأثير على عواطفهم وتبريراتهم (السلبية)، وقراراتهم وبالتالي أفعالهم. إنها مرتبطة بالعمليات النفسية والتي تهدف إلى التأثير على السلوك من خلال التأثير على نفسية الفرد من خلال الخوف والرغبة والمنطق والعوامل العقلية الأخرى. وقد تكون موجهة إلى فرد أو جماعة أو مجتمع من خلال وسائل الاتصال، وأي وسيلة اتصال يمكن أن تستغل بها في ذلك الاتصالات وجهاً لوجه، والاتصالات المطبوعة، والبث، والشبكات.

لقد حدد الفن وهايدي توفلر ست أدوات يمكن أن تطبق في هذا المجال:

١- الاتهامات الوحشية (الصحيحة والكاذبة) من مثل الصور المشينة للسجناء العراقيين في سجن أبو غريب التي تظهر التعذيب والإساءة للإنسانية وحقوق الإنسان من قبل الأمريكيين.

٢- تضخيم الدعاية مثل وعود الرئيس بوش بأن حرب الخليج هي من أجل الحرية والديموقراطية وتدمير أسلحة الدمار الشامل.

٣- سلاح الدعاية: وهو يستخدم خاصة في التحقير أو/ الشيطنة. وكما وصف الرئيس العراقي أمريكا بالشیطان الأكبر، وصف الرئيس بوش الرئيس العراقي بهتلر.

٤- الاستقطاب، مثل شعار بوش ضد الإرهاب عقب أحداث ٩ / ١١ إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا.

٥- التنبؤ بالعقاب من مثل طلب بوش مساعدة الرب.

٦- إبطال الدعاية وهي الدعاية التي تبطل مفعول الدعاية المضادة. (Toffler&Toffler, 1993).

الصور والأصوات يمكن أن تكون أدوات مؤثرة في العقل، ويذكر البداينة (البداينة، ٢٠٠٢ ص ٢٣٣ - ٢٤٩) الوسائل التالية الخاصة بإدارة الإدراك النفسي:

١- الكذب (Lies)

الكذب إحدى أدوات إدارة الإدراك والتي تهدد مصداقية الناقل الإعلامي للكذب. وهذا يشمل المواطنين الذين يعتمدون على الإعلام كمصدر للمعلومات أو أولئك المهتمين بالمعلومات والذين يؤذون من نشر الكذب. ويستخدم الكذب للتأثير على معنويات الناس، أو تغيير اتجاهاتهم، أو دعم موقف معين سياسي أو اجتماعي، ويكثر استخدام ذلك في الحروب لخفض الروح المعنوية عند العدو من خلال المبالغة في خسائره، ورفع الروح المعنوية للطرف الآخر من خلال إخفاء الخسائر.

٢- التشويه (Distortion)

هناك عدة طرق يمكن تشويه المعلومات بها وعن قصد، فيمكن حجب عناصر أو معلومات مهمة أو إيقافها، أو حذفها، أو تحريفها. المعلومات يمكن أن تستخدم بطرق مضللة يمكن عرض جزء ما وإهمال الجزء الآخر.

٣- التحريف (Fabrication)

تقوم المؤسسة العسكرية بتحريف الحقائق والمعلومات وفبركة الكذب للحصول على ميزات ضد العدو.

٤- الفسوق (Hoaxes)

الفسوق هو قصص ملفقة القصد منها التسلية أو إثارة الخوف، ويعد الانترنت والجوال والبريد الالكتروني والفاكس من أفضل الأمكنة لنشر قصص الخوف، فخلال دقائق تصل القصة الكاذبة إلى آلاف الناس، وبمختلف المواضيع.

٥- الخداع (Deception)

يعد الخداع متعدد الأشكال، ويستخدم مع جميع العمليات العسكرية، لقد وصف صن تزو (Sun Tzu) الخداع بأن جميع الشؤون الحربية قائمة على الخداع (Deception)، ويقول: عندما نكون قادرين على الهجوم يجب أن نبين أننا غير قادرين، وعند استخدام قواتنا، يجب أن نظهر أننا غير فاعلين وعندما نكون قريبين يجب أن نجعل العدو يعتقد أننا بعيدون جداً، وعندما نكون بعيدين جداً يجب علينا أن نجعله يعتقد أننا قريبون جداً» (Tzu, 1983).

٦- الهندسة الاجتماعية (Social Engineering)

تعني الهندسة الاجتماعية اكتساب المعلومات الحساسة، أو ميزات الوصول غير المناسبة من قبل من هم خارج المؤسسة بناءً على إقامة علاقات ثقة غير ملائمة مع من هم في داخل المؤسسة. إنه فن انتقاء الأفراد ليفعلوا أشياء ما كان ليفعلوها في الوضع الطبيعي، والهدف هو خداع شخص ما لتقديم معلومات قيمة، أو وصول للمعلومات، ويركز على الطبيعة البشرية مثل الرغبة في المساعدة، أو الرغبة في الثقة بالآخرين، والخوف من الوقوع في المشاكل، ومؤشر الهندسة الاجتماعية الناجحة هو الحصول على المعلومات دون إثارة الارتياح (Tims, 2001).

وتشمل الهندسة الاجتماعية البشرية الأشكال التالية :

١- الادعاء أو التمثيل (Impersonation). وهو قيام شخص بالادعاء، ويمثل أنه موظف جديد يطلب المساعدة، ويدعى أنه نسي كلمة الدخول، ويطلب من الاستعلامات أو طاولة المساعدة إعادة تجهيز ذلك له لأخذ كلمة جديدة. وفي هذه الحالة يكون لدى الدخيل معلومات كافية عن الشخص الذي يمثله.

٢- المستخدم المهم (Important User): ولكي يحصل الشخص على المعلومات بسرعة، فإن ادعاءه بأنه مساعد الرئيس يعجل ويسهل في حصوله على المعلومات وخاصة أن موظف المساعدة لا يتوانى عن تقديم المطلوب لمساعد الرئيس.

٣- الطرف الثالث (Third Party): ويمكن للهندسة الاجتماعية استخدام اسم طرف ثالث له صلاحيات الحصول على المعلومات، وقد يقول إن فلاناً قد طلب مني الاتصال بكم للحصول على كذا قبل أن يسافر.

٤- الدعم الفني (Technical Support): ويمكن للهندسة الاجتماعية استخدام وتمثيل دور الداعم الفني الذي يرغب بمعاينة الأجهزة والبرامج بموجب العقود أو أنه قدم بناءً على طلب الإدارة.

٥- الدخول الشخصي (In person): ويمكن للهندسة الاجتماعية الدخول كشخص يرتدي الزي الرسمي للمؤسسة، أو كضيف أو كعامل خدمات، ويمكن تعيين موظفي النظافة للبحث عن المعلومات المهمة في الشركة.

٦- البحث في القمامة (Dumpster Diving): وهو البحث في القمامة الخاصة بالشركة المستهدفة.

٧- النظر من خلف الكتف (Shoulder Surfing): النظر من كتف الشخص لمعرفة ما يطبع أو ما أمامه من معلومات.

٧- الشجب (Denouncement)

يشمل الشجب رسائل تشويه، أو تقليل من الشأن، أو تحقير شخص الخصم، ويهدف إلى سحب الدعم عن الخصم، أو كسب مجادلة، أو برامج، أو المضايقة، أو إثارة الكراهية والانتقامات.

أ- نظرية المؤامرة (Conspiracy Theory): يعد الانتقاد العلني صيغة من نظرية المؤامرة، حيث تتناول وسائل الإعلام موضوعاً ما وتركز الانتباه عليه لابخاس جماعة معينة.

ب- تشويه السمعة الشخصية (Defamation): تشويه السمعة الشخصية جزء من العمليات النفسية التي تهدف إلى تدمير سمعة واسم الطرف الآخر من خلال نشر معلومات كاذبة عنه، وقد

تأخذ شكل الافتراء أو الطعن حيث يركز الافتراء على الاتصالات الشفوية فيركز الطعن على الكتابة. ويشمل تشويه السمعة الشخصية إلى الكراهية والسخافة، والحقْد .

٨ - التحرش أو (المضايقة) (Harassment)

التحرش أو المضايقة عملية نفسية موجهة للشخص مباشرة، فترسل الرسائل غير المرغوبة للشخص أو «الهدف» مباشرة أو من خلال وسيط مثل التلفون أو البريد الإلكتروني. وكذلك فإن ما يعرف برسائل البغض (الكراهية) (Hate - emial) قد انتشرت في الانترنت من خلال البريد الإلكتروني، وكذلك رسائل المضايقات الجنسية (Sexual Harassment) منتشرة جداً في الانترنت. وكذلك القنابل البريدية والتي هي كم هائل من الرسائل المرسلة إلى عنوان ما، ما يؤدي إلى تعطيل الخدمة.

٩ - الإعلان (Advertising)

تستخدم الإعلانات في إدارة الإدراك للمنافسة في جذب انتباه المشتريين، وذلك من خلال استخدام المعلومات في تضليل الناس في شراء منتجات غير مرغوب فيها أو خاطئة من خلال الإقبال أو البريد الإلكتروني غير الموثوق فيه.

١٠ - بريد القمامة الإلكتروني (Spam Wars)

يعني بريد القمامة، البريد الإلكتروني الذي يرسل للأفراد لإقناعهم بسلعة معينة أو موقف سياسي أو دعم جماعة معينة أو اشتراك ما، أو أحياناً إرسال كميات كبيرة من الرسائل أو ذات الحجم الكبير للحرمان من الخدمة.

١١- الرقابة (Censorship)

الهدف من الرقابة هو حماية المجتمع من المواد التي تؤذي سياسات الحكومة أو الثقافة الاجتماعية أو الانتماء الاجتماعي، أنها تمنع وصول الرسائل النفسية التي تهدف للتأثير على المجتمع من مجتمع آخر، أو من الخصم. بعض الدول تراقب التلفزيون، والتلفزيون، والإذاعة، والفاكس، والفضائيات الداخلية والخارجية. وكذلك هناك دول قلقة من دخول الانترنت. هذا بالإضافة إلى مراقبة المواقع على الانترنت وحجب بعضها لأسباب دينية، أو سياسية.

١٢- التوهج (Flaming)

يعني التوهج إرسال رسالة أو رسائل غليظة ومنتهكة حرمة القوانين وخصوصية الأفراد إلى فرد أو مجموعة أفراد أو مجموعات أو إلى المجتمع كله. وعادة ما يشمل التوهج الإهانة والوقاحة كأسلوب في تحقير الآخرين، وهي طريقة لا تتماشى مع ما ينادى به من آداب التعامل على الشبكة.

١٢- استخدام الخوف

يذكر (رامبتون وستوير، ٢٠٠٤) استخدام الخوف كأحد أسلحة الخداع الشامل في حرب بوش على العراق، فقد استخدم الإرهاب شكلاً من أشكال الدعاية، حيث اعتمدت المحلات العسكرية على إثارة الخوف في نفوس جنود العدو كجزء من السيطرة على «القلوب والعقول». حيث الاعتقاد بالهزيمة العسكرية. حيث إن الخوف هو أحد أكثر العواطف، بدايته في الروح الإنسانية وهو يجعلنا في حالة مراقبة، وهذا هو المرادف لـ «إعطاء

المشاهدين ما يريدون» فالاستنتاج هنا أن الناس «يريدون» إرهاباً، «ففي ٩ / ١١ أبقى أسامة بن لادن العالم في حالة مراقبة، وبقدر ما كره الناس ما كانوا يرونه، إلا أن قوة غرائزهم منعتهم من الابتعاد عن المشاهد، ص ١٣٣). بالإضافة إلى ذلك فإن الخوف قد وفر الذريعة للحكومة لجمع معلومات عن مواطنيها والتجسس عليهم. بالإضافة إلى رفع شعبية الرؤساء.

٧ . ٢ العمليات النفسية والإعلام

تعني العمليات النفسية (Psychological Operations)، العمليات المخطط لها لتمرير معلومات منتقاة ومؤثرات لمستمعين أجنبى للتأثير على عواطفهم، ومعتقداتهم، ودوافعهم وتبريراتهم الموضوعية، وسلوكياتهم، وبشكل كبير على سلوك الحكومات الأجنبية والمنظمات، والجماعات، والأفراد. وتهدف العمليات النفسية (Psyop) إلى إغراء، أو تعزيز الاتجاهات الأجنبية، والسلوكيات المحببة لأهداف المرسل وعند تطبيق العمليات النفسية فإنها تضعف الروح المعنوية وتخفف الفاعلية لقوى العدو وقد تؤدي إلى عدم الطاعة، وإلى اللاتعاطف عند هذه الأطراف. وتعد العمليات النفسية جزءاً من النشاطات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية لبلدان معلوماتية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

تظهر الأقوال التالية الأهمية العالية للعمليات النفسية، فيقول جيلدار كأن أعلى رأسمال هو رأسمال العقل والروح البشرية (Girlder, 1989, p. 12) أما ستين فيقول كأن هدف حرب المعلومات هو العقل البشري خاصة العقول التي تتخذ قرارات الحرب والسلام (Stein, 1980, p. 849).

والعمليات النفسية من أقدم الأسلحة المستخدمة في الحرب، العمليات النفسية (Psychop)، أو الحرب النفسية (Psywar) هي ببساطة أن تعرف كل شيء عن عدوك. تعرف معتقداته، ورغباته، وقوته، وضعفه، وانكشافاته (الثغرات). عندما تعرف الدوافع التي تحرك خصمك تكون جاهزاً لبدء الحرب النفسية.

العمليات النفسية هي الاستخدام المخطط للاتصالات للتأثير على الاتجاه والسلوكيات البشرية، سلوكيات وعواطف، واتجاهات في الجماعات المستهدفة تدعم تحقيق الأهداف الوطنية. أما طريقة الاتصالات فيمكن أن تتراوح بين نشر معلومات من خلال الدعاية (كلمة تنقل)، أو من خلال وسائل الإعلام. إنها حرب العقل (A War of Mind). الأسلحة الرئيسة فيها هي النظر (Sight)، والصوت (Sound). ويمكن نشرها بالاتصالات أو الوسائل المرئية (المنشورات، والصحف، والكتب، والمجلات، والعروض). فالسلاح هنا ليس بالوسيلة التي تحمله، ولكن بالرسالة التي يحملها وكيف تؤثر في المتلقي.

قال صن تزو (Sun Tuz): «إن الاستيلاء على جيش العدو بأكمله أفضل من تدميره، ولكي تفوز مئة مرة في مئة معركة، فإنه ليس قمة المهارة إخضاع العدو دون قتال، إنه الامتياز الأعلى (Supreme Excellence). وبالتالي فإن من الأهمية بمكان في الحرب هو محاربة استراتيجية العدو، وثانياً تخريب (Disrupt) حلفائه بالدبلوماسية والأفضل تالياً هو مهاجمة جيشه وأسوأ سياسة أن تهاجم المدن». والأمثلة التالية تبين أهمية انتقاء الكلمات: كيف تشعر وأنت ترى علم بلدك يرفرف؟ وما شعورك عند سماع النشيد الوطني؟ ما رأيك «ليحفظ الله بلدي» الصوت والموسيقا عاملان هامان في دفع العواطف إذا اقترنت بالرسالة المناسبة لقد قيل إن القلم أقوى من

السيف، وذلك إذا استخدم بشكل مناسب، فإن الكلمات تدخل لإثارة
طموح ودافعية الآخرين.

- «أعطني الحرية أو الموت».

- «أعتذر لأن لي حياة واحدة لأعطيها لبلدي».

- «لا تسأل ما يمكن أن تفعله بلدك لك بل اسأل عما يمكن أن تفعله
أنت لبلدك».

لقد استخدمت العمليات النفسية بكثرة في الحرب العالمية الثانية، وركز
الألمان وخاصة هتلر على إظهار عدم رضا المؤيدين للجناح التقدمي اليساري
واليمين من خلال تركيزه على فشل هذه الأحزاب في حل المشكلات الناجمة
من الظروف المفروضة على ألمانيا، ومن ثم تقدم باسم الشيوعية الوطنية
لحركة واحدة قادرة على توحيد البلاد، ومركزاً في خطابه على الفخر
والوحدة ووضع اللوم على أعداء ألمانيا.

الفصل الثامن

الإعلام في عصر العولمة

٨ . الإعلام في عصر العولمة

إن المتمعن بخصائص مجتمع المعلومات في عصر العولمة يرى أنه بحاجة إلى أنموذج جديد لتفسير كثير من الظواهر الإنسانية في هذا العصر، أنموذج معلومات يمكن به معالجة مواضيع الأمن والسياسة والاجتماع والاقتصاد... الخ. ففي مجال الأمن فإن الحاجة ملحة لإيجاد أنموذج لتفسير الظواهر الأمنية ودراستها. فالأمن بحاجة إلى دراسة الأنماط المستحدثة من التهديدات والتحديات الأمنية ودراسة الإرهاب والتطرف والكرهية... الخ. ففي مجال الاجتماع فإن الحاجة ملحة لبلورة أنموذج المعلومات الاجتماعية الذي يمكن من وضع نظرية اجتماعية وتطبيقات عملية ومنهجية جديدة ترسي لمجتمع المعلومات المظلة الكافية لتفسير البناء الاجتماعي له. فعلم الاجتماع بحاجة، إلى نظرية للجوال والانترنت والتفاعلات التخيلية عبر الشبكة والتوهج والمضايقة على الانترنت وبريد الكراهية والاتجار بالنساء والأطفال والسياحة الجنسية والمواقع الإباحية والثقافة المحلية والكونية والعولمة... الخ. وكذلك فإن الحاجة قائمة لأنموذج في السياسة، يمكن من تفسير القوة التي تملكها جماعات الضغط المهني، والديموقراطية عبر الانترنت، والاقتصاد الالكتروني إلى الحكومة الالكترونية.

لقد جلب مجتمع المعلومات تحديات علمية وشكل أزمة علمية في كثير من العلوم للإجابة على كثير من الأسئلة الجوهرية والتي لم تسعف العلماء والباحثين النظريات والمنهجيات التقليدية من الإجابة عليها. هذه الأزمة تدفع نحو تكون أنموذج نظري جديد في العلم عامة.

وهذه التحديات والمهددات وضعت عبئاً جديداً وتحدياً جديداً على القطاع الأمني. فتاريخياً ارتبط الأمن بالحكومة وبالأمن التقليدي (فض

المظاهرات، والحبس، والشرطة، والحروب، ... الخ). ذلك أن الأمن قد ارتبط كثيراً بالدولة، ولم يرتبط بالفرد والناس، هذا الارتباط جعل الدولة هي المعني به. ويلاحظ أن الأمن ما زال تقليدياً وعقائياً، فالحملات الأمنية التوعوية ليست توعوية وإنما عقابية وكأنها حملات مدهمات على الشوارع للبحث عن الرخص ومدى سرياتها، وضبط السرعة وتصيّد الناس أحياناً في مواقع تكون محددة مسبقاً بسرعة لا تناسب الطريق ولكنها تناسب صيد السائقين، وسلوك الشرطة ما زال سلوكاً فوقياً في كثير من الأحيان وليس خدماتياً وكذا سلوك مؤسسات إنفاذ القوانين. إلا أنه يسجل للأمن العام تحقيق الكثير من الإنجازات (مثل إدارة حماية الأسرة وأكاديمية الشرطة) وتحسين الخدمات وتغيير في السلوك التنظيمي إيجابياً.

٨ . ١ البث المراقب والبث المباشر

إن مراقبة الإعلام في عصر المعلومات لم تعد بالإجراء المقبول لا في أيام السلم ولا أيام الحرب. فبين الحرية الإعلامية وإعلام الجمهور وبين المحافظة على الجبهة الداخلية سواء أكان ذلك تحصيماً أو دعماً قد برر في حالات مراقبة الإعلام وعدم السماح بنشر ما لا يسمح بنشره. إن التنافس على النشر وإيصال المعلومة شكل قوة ضغط على كثير من القنوات. إن ما يراه الإنسان على القنوات يمثل معتقداً غير قابل للنقاش، وبالتالي فإن البث المباشر للحدث يعطي تأثيراً بالغ الأهمية وهذا يشكل تحدياً للإعلام الأمني وخاصة، وقت الأزمات.

إن البث المباشر للأحداث سواء أكانت حروباً أو أحداثاً أمنية حولها إلى أحداث ذات سرعة في الانتشار، ورفع مصداقيتها، وأدى إلى سرعة وصولها

للمتلقي. للمرة الأولى يستجيب الإعلام الأمني بسرعة للحدث في إفشال المحاولة الإرهابية للزرقاوي تدمير مقر المخابرات العامة الأردنية لم تعد المجتمعات العربية على أن يأتي الناطق الرسمي ويصرح بأن فلاناً يهدد أمن المجتمع فالتضحية في السرية التقليدية مقابل الحصول على الوعي الاجتماعي والتحصين اللازم ضد الإرهاب والمشاركة الاجتماعية في إحباط العملية كان الأهم. في هذا العصر ليست الدولة هي اللاعب الأوحيد في العملية الأمنية أو الإعلامية... إلخ. ولكن هناك أطرافاً أخرى منها الطرف الآخر (المجرم، الإرهابي، الجماعة الإرهابية، الإعلام، الجمعيات المدنية، ... الخ).

ولفترة طويلة والإعلام عامة والأمني خاصة إعلام باتجاه واحد، إعلام الدولة للمجتمع، الرسالة الحكومية يجب أن ترسل للناس، ولكن هل تصل أم لا تصل فهذا موضوع آخر. وفي ظل البث الأرضي للقنوات فإن الدولة تتحكم بما يصل للناس وقد تنجح في منع البث التلفزيوني من الدول المجاورة من الوصول إلى مواطنيها في حال الأزمات.

٨ . ٢ البث التفاعلي

أما في هذا العصر عصر المعلومات فإن الإعلام تفاعلي بين المرسل وبين المتلقي حيث يمكن للمشاهد أن يناقش، ويعارض أو يؤيد أو يعلق على الرسالة الإعلامية أو على موضوع ما. ويلاحظ كثرة البرامج الحوارية التي يستضاف فيها أفراد متخصصون لمناقشة موضوع ما. وأصبح دور المذيع دوراً تنظيمياً، وليس مرسلاً كما في السابق. وفي أحيان كثيرة تطرح مواضيع كانت تشكل خطأ حمراء في قاموس الأمن التقليدي، لا بل إن المشاركين هم فرقاء ومختلفون في كثير من الأسس. كل يقدم ما لديه والجمهور يحكم

ويكون مواقفه واتجاهاته. إن التفاعلية هنا هي تفاعل وجهاً لوجه في الاستديو وتفاعلية تحليلية بين المشاركين وليس المذيع فقط والجمهور، والجمهور هنا ليس جمهور الدولة ولكن جمهور الكون.

٨ . ٣ الإعلام الكوني

لم يعد الإعلام يعمل في نطاق محلي بحت، بل أصبح التنافس على التغطية الكونية، وانتشرت وكالات الأنباء والإعلام والمراسلون في كل مكان. إن التغطية الإعلامية على مستوى كوني ناجم عن عولمة الأمن والإعلام والثقافة. فالحدث الأمني في مكان يؤثر على مجموعات كثيرة في أمكنة أخرى، فلم يعد الحدث محلياً وخاصة الأمن. فمثلاً نجد جماعات حقوق الإنسان وجماعة الخضر ومعارضى الحرب يتظاهرون وبملايين البشر في دول بعيدة جداً جغرافياً عن موقع الحدث، لا بل فقد أتوا من بقاع العالم ليحموا المؤسسات الحساسة في العراق إبان الغزو الأمريكي للعراق. فلم تعد مؤسسات الإعلام الأمني تهتم للرأي العام المحلي، بل للرأي العام الدولي لأن تأثيره كبير جداً على الحكومات والدول.

٨ . ٤ الإعلام متعدد الأطراف

وانتقل الإعلام من إعلام الأحادية إلى إعلام متعدد الأطراف لقد كانت مصادر الإعلام محددة، والحكومية منها موجهة ومحددة الفاعلية. أما في عصر المعلومات فلم يعد التلفزيون الحكومي المصدر الوحيد للمعلومات لا بل لم يعد مصدراً مهماً، بل أصبح مهمشاً في كثير من الحالات، حيث تنوعت وسائل الإعلام وتنوعت مصادرها. فالمواطن يمكن أن يتلقى أي نوع من

المعلومات من محطات ووسائل مختلفة محلية وإقليمية ودولية، وغالبية هذه المحطات تعود للقطاع الخاص، وبالتالي فإن توجهاتها هي اقتصادية وهي تنطلق من أن الإعلام اقتصاد ويحكم عمله التنافس في السوق. فانتشار المراسلين وسرعة وصولهم إلى الخبر دون تعقيدات بيروقراطية وحكومية كما هو الحال في الإعلام الحكومي، قد سهل من عملهم وجعلهم أكثر انتشاراً. ولقد ضحى الإعلاميون بحياتهم وهم يغطون الأحداث الأكثر خطورة (الاشتباكات والصراعات المسلحة)، كما أنهم يدخلون إلى أكثر الأماكن تحميماً، فهذه صور سجن أبو غريب تغطي على الأحداث العالمية بما نشرته المحطات الفضائية والصحف من انتهاكات للمعتقلين ومن تعديات وصلت إلى جرائم حرب وخاصة قتل المعتقلين تحت التعذيب وإجبارهم على تغيير معتقداتهم الدينية واغتصابهم جنسياً.

٨ . ٥ الإعلام الهجين

ولم يتوقف الإعلام عند التعددية، بل أصبح ما يعرف بالإعلام الهجين الإعلامي حيث الاندماج بين أشكال مختلفة من وسائل الإعلام مثل الحياة LBC، الجزيرة والجزيرة نت، بالإضافة إلى أن غالبية وسائل الإعلام لها مواقع الكترونية بالإضافة إلى المطبوعات الورقية والمحطات الفضائية ... الخ. كما أن الدول قد يضايقها اتجاه محطة تلفزيونية وقد يؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية للدولة أو وضعها ضمن القنوات غير المرغوب أو إلصاق الأوصمة بها ابتداءً من الإرهاب والتحريض عليه إلى أي شيء مثلما حصل مع قناة الجزيرة وعلاقتها مع كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة والحملات التي تعرضت لها.

إنَّ العولمة قد نقلت الإعلام من المحلية إلى الكونية ومن التأثير المحدود إلى التأثير اللا محدود. ولم يعد دور الإعلام عامة مقصوراً على نقل المعلومات بل يتجاوز ذلك إلى التأثير، وأصبح الاعتماد على الإعلام كبيراً في إعلام الجمهور بما يدور في المجتمع أيام الحروب والصراعات ومن ميادين القتال. ولا يقتصر هذا الدور للإعلام في الجوانب الحياتية الاعتيادية في أيام السلم، بل شمل مواضيع وجوانب غاية في الأهمية وخاصة تلك المتعلقة بالأمن، ومن هنا جاءت تسمية هذا النوع من الإعلام (بالإعلام الأمني) الذي يهدف إلى التحصين الاجتماعي ضد المهددات الأمنية الداخلية والخارجية ورفع الروح المعنوية وتقوية الانتماء وخاصة وقت الأزمات والصراعات والحروب (البدائية، ٢٠٠٣).

المراجع

أبو شامة، عباس (١٩٩٩). العولمة وآثارها الأمنية . مجلة كلية الملك خالد العسكرية ص ٣٩-٤١ .

أبو عليا، محمد (٢٠٠٠). العنف الأسري: انواعه، اشكاله، أسبابه، ورقة عمل قدمت إلى ندوة لنعمل معا من اجل أسرة سعيدة خالية من العنف. الزرقاء، الجامعة الهاشمية، مركز التوعية والإرشاد الأسري.

أبو علياء، محمد (٢٠٠٠). اتجاهات ومناخ لفهم العنف الأسري. مجلة الثقافة النفسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١١ (٤١).

أبو نواس، يحيى (٢٠٠٣). مقارنة للخصائص النفسية والاجتماعية بين الاطفال الذين تعرضوا للإساءة والاطفال الذين لم يتعرضوا لها. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة.

أحمد عبد الرحمن (١٩٩٨). العولمة: المفهوم المظاهر والمسببات. مجلة العلوم الاجتماعية، م ٢٦ (١) ص ص ٥١-٨١ .

إدارة حماية الأسرة، إحصائيات حول القضايا التي تعاملت معها خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢. مديرية الأمن العام. الاردن

الأمم المتحدة (٢٠٠). مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين: الجرائم المتصلة بشبكات الحواسيب.

أوينز وليم (٢٠٠١). إدارة السياسة الدفاعية في القرن الحادي والعشرين ص ص ٨٥-١١١ في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. القيادة والإدارة في عصر المعلومات. الإمارات: المؤلف.

ايليوت كوهين، إدارة الأمن القومي في عصر المعلومات ص ص ١١١-١٤٠.
باري، بريان، (٢٠٠٧) الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع
الدخل في هيلر جون، ولوغران جوليان (تحرير) (٢٠٠٧/٢٠٠٢)
ترجمة محمد الجوهرري. ص ص ٤٣-٦٨ الاستبعاد الاجتماعي. عالم
المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

البحر، عبد الرحمن (١٩٩٩). معوقات التحقيق في جرائم الانترنت. «رسالة
ماجستير غير منشورة». الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم
الأمنية.

البدائية، ذياب (١٩٩٨). هندرة الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي ضد
الجريمة. الفكر الشرطي، م٧، ع٢، ص ص ٩-٢٥

_____ (١٩٩٩). جرائم الحاسب والانترنت. في مركز الدراسات
والبحوث ص ص ٩٣-١٢٦ الظواهر الاجرامية المستحدثة
وسبل مواجهتها. الرياض: المؤلف.

_____ (٢٠٠٣). الاعلام الأمني في عصر المعلومات. بحث مقدم
إلى الندوة العلمية العمل الإعلامي الأمني: المشكلات والحلول.
جامعة مؤتة بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
خلال الفترة من ٤ - ٦/٦/٢٠٠٣.

_____ (٢٠٠٦). الأمن وحرب المعلومات. عمان: دار الشروق.

_____ (٢٠٠٨). الإرهاب التخيلي. بحث مقدم إلى الحلقة العلمية
الانترنت والإرهاب. جامعة عين شمس بالتعاون مع جامعة نايف
العربية للعلوم الأمنية.

_____ (أ٢٠٠٩). قيم التسامح في المناهج الجامعية. البحث الفائز
بجائزة البحوث الجامعية لاتحاد جامعات العالم الاسلامي لعام
٢٠٠٩. قيد النشر

_____ (ب٢٠٠٩). الجريمة الافتراضية. ورقة مقدمة في الملتقى
الدولي التنظيم القانوني للانترنت والجريمة الالكترونية بجامعة
عاشورزيان بالجلفة. الجلفة بالجزائر في الفترة ٢٧-٢٨ / ٤ /
٢٠٠٩.

_____ (١٩٩٥). جريمة قتل النفس في المجتمع الأردني: دراسة
من وجهة نظر علم الاجتماع، مجلة الملك سعود، م٧، الآداب (٢)،
١٤١٥هـ / ١٩٩٥.

_____ (١٩٩٩). جرائم الحاسب والانترنت. في مركز الدراسات
والبحوث ص ص ٩٣-١٢٦ الظواهر الاجرامية المستحدثة
وسبل مواجهتها. الرياض: المؤلف.

بريجنسكي، زبغنيو (١٩٩٨). الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف
القرن الحادي والعشرين. ترجمة مالك فاضل. عمان: الاهلية للنشر
والتوزيع.

البشري، محمد الأمين (٢٠٠٠). الأمن العربي: المقومات والمعوقات.
الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية
للعلوم الأمنية.

بيترمارتين هانس وشومان هارالد (٢٠٠٣). فح العولمة: الاعتداء على
الديموقراطية والرفاهية. ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: عالم
المعرفة (٢٩٥).

الجحني، علي فايز (١٣٩٨ هـ) دور الإعلام الأمني في استتباب الأمن
ومكافحة الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام:
الرياض.

حجازي، سهير (١٩٩٩). التهديدات الإجرامية للتجارة الالكترونية،
بحوث ودراسات شرطية، دبي: القيادة العامة لشرطة دبي، مركز
البحوث والدراسات.

_____ (١٩٩٩). التهديدات الإجرامية للتجارة الالكترونية،
بحوث ودراسات شرطية، دبي: القيادة العامة لشرطة دبي، مركز
البحوث والدراسات.

الحديدي، مؤمن (١٩٩٧). أنماط العنف البدني ضد الأطفال. منظمة الأمم
المتحدة للطفولة اليونيسيف، ص ٢١-٢٤، عمان، الأردن.

الحديدي، مؤمن وهاني جهشان، العنف الأسري، فصل في كتاب دليل
إرشادي للتعامل مع العنف الأسري، مركز التوعية والإرشاد
الأسري، ٢٠٠١.

خلقي، هند صلاح الدين (١٩٩٠) العلاقة بين الإساءة الجسدية والجنسية
للطفل وبعض المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالأسر المسيئة، عمان:
رسالة ماجستير غير منشورة/ الجامعة الأردنية - الأردن.

خير، مروان (١٩٩٩) الأردنيون والغزو الثقافي دراسات إعلامية، ع ٩٤.

دانيال، مارك هانيز (٢٠٠٢). عالم محفوف بالمخاطر: استراتيجيات الجيل
القادم في عصر العولمة. ترجمة أدهم شاكر عزيمة. الرياض:
العيكان.

درويش، مها (٢٠٠١). العنف الأسري في مدينة الزرقاء، مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء، الأردن.

راشمل، أندرو، (١٩٩٩). الجريمة في فضاء الانترنت. ترجمات شرطية. ٨٦٤. مركز البحوث والدراسات. شرطة دبي، دبي.

رامبتون، شيلدون وستوبر جون (٢٠٠٤). أسلحة الخداع الشامل. ترجمة مركز التعريب والبرمجة. لبنان: المترجم.

ريحات صبري (١٩٨٨) حجم وأشكال الإساءة للأطفال في الأردن. إدارة المعلومات والدراسات. مدير الأمن العام - الأردن.

الطرطوط، السيد عادل (٢٠٠١). أنماط الإساءة الواقعة على الأطفال من قبل افراد أسرهم وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الطرطوط، فواز، وهناء العتر، (٢٠٠٢). الآثار الاجتماعية المتوقعة لمشروع دار حماية المرأة المعنفة في الأردن من وجهة نظر بعض الخبراء الاجتماعيين، الأكاديميين المحليين، دراسة، وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٢.

روسنبرخ، ريتشارد (٢٠٠٠) التأثير الاجتماعي للحاسبات، ترجمة سرور علي سرور، الرياض، دار المريخ.

سباركس، جو، وغلنستر، هوارد (٢٠٠٧) الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي: دور النظام التعليمي في هيلر جون، ولوغران جوليان (تحرير) (٢٠٠٧/٢٠٠٢) ترجمة محمد الجوهري. ص ص ٢٩٧ - ٣٣٦ الاستبعاد الاجتماعي. عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

السرطان، وليد (١٩٩٧). الإساءة للأطفال، الإيذاء النفسي. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ص ٢٧ - ص ٢٩ عمان، الأردن .

سليم، طارق عبد الوهاب (١٩٩٧). الجرائم المرتكبة بواسطة الإنترنت وسبل مكافحتها. بحث مقدم إلى الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة، مجلس وزراء الداخلية العرب، تونس، ٧-٩ يوليو ١٩٩٧ .

شوروة، البشير (٢٠٠٥). الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية: اليونسكو

صن، أمارتيا، (٢٠٠٤ / ٢٠٠٠) ترجمة شوقي جلال. التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت

الطراونة، أحمد (٢٠٠٣) السمات الشخصية لدى النساء اللواتي وقع عليهن العنف الجسدي والنفسي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة.

العامري، أروى، (١٩٩٨) العنف العائلي في الأردن حجمه ومسبباته، مؤسسة شومان.

عبدالله الثاني ابن الحسين (٢٠٠١). القيادة وبناء الدولة في عصر المعلومات. ص ٢٣-٢٨ في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. القيادة والإدارة في عصر المعلومات. الإمارات: المؤلف.

العسيري، عبد الرحمن محمد (٢٠٠٠) العمل الإعلامي الأمني العربي: المشكلات والحلول، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف: الرياض.

العواودة، أمل سالم (١٩٩٨). العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

فيلبسون، ستيفن (٢٠٠٠) الجريمة الالكترونية في القرن الـ٢١، ترجمة أمينة علي يوسف، دبي: القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، دراسات شرطية، العدد (١٠٠).

كليش، فرانك (٢٠٠٠). ثورة الانترنت: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك: ترجمة حسام الدين زكريا، الكويت: عالم المعرفة، (٢٥٣).

كوهين، ايليو (٢٠٠١). إدارة الأمن القومي في عصر المعلومات ص ص ١١١-١٤٠ في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

القيادة والإدارة في عصر المعلومات. الامارات: المؤلف.

لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (١٩٩٥). جيران في عالم واحد. ترجمة مجموعة من المترجمين. الكويت: عالم المعرفة.

ماكنمارا، روبرت (١٩٧٠). جوهر الأمن. ترجمة يونس شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

مركز التوعية والإرشاد الأسري (١٩٩٩). دراسة احصائية عن حالات العنف في محافظة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

المصري، أميرة وداليا الفاروقي، (١٩٩٩). الوعي العام بحقوق الطفل في الأردن: الواقع والتطلعات، دراسة إحصائية استكشافية، هيئة العمل الوطني للطفولة.

معهد الملكة زين الشرف التنموي (٢٠٠٢). المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما يراها المجتمع الأردني، دراسة ميدانية.

ناصر، ليس، وآخرون (١٩٩٨) العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني:
الخصائص الديموغرافية، الضحايا والجناة، دراسة ميدانية، الملتقى
الإنساني لحقوق المرأة،

هوبكرافت جون، (٢٠٠٧) الاستبعاد الاجتماعي والأجيال في هيلر جون،
ولوغران جوليان (تحرير) (٢٠٠٧/٢٠٠٢) ترجمة محمد الجوهري.
ص ص ١١٧-١٧٢ الاستبعاد الاجتماعي. عالم المعرفة: المجلس
الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

هيرست، بول وطومبسون جراهام (٢٠٠١) ما العولمة: الاقتصاد العالمي
وإمكانيات التحكم. ترجمة فالح عبد الجبار. الكويت: عالم المعرفة
(٢٧٣).

هيلر جون، ولوغران جوليان، (تحرير) (٢٠٠٧/٢٠٠٢). ترجمة محمد
الجوهري. الاستبعاد الاجتماعي. عالم المعرفة: المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

ولدييه، عبد الله الشيخ (١٩٩٩). خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح
والوئام. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف
العربية للعلوم الأمنية.

ياسين، السيد (١٩٩٨) في مفهوم العولمة. المستقبل العربي ع ٢٢٨.
AABS (Assurance and Advisory Business Services), (1998).
2nd Annual Global Information Security Survey. Ernst&
Young. <http://www.Ey.com/security> (also a PDF file).
Abu- Ras, W. (2007). Cultural Beliefs and Service Utilization by
Battered Arab Immigrant Women. Violence Against Women.
<http://vaw.sagepub.com/cgi/content/abstract/131002/10/>

- Alexander, F. King (2000). The Changing Face of Accountability Monitoring and Assessing Institutional Performance in Health Education. *The Journal of Higher Education* 71 (4), 411-431.
- Anti-Defamation League. (1999). CyberTerrorism - Terrorism Update." http://206.3.178.10/terror/focus/16_focus_a2.html. 1999.
- Anuradha M. C. (2005) A Plea for Engendering Human Security. *International Studies*. <http://isq.sagepub.com/cgi/content/42167/2/>
- Arquilla, J. & Ronfeldt, D. (1998) Preparing for Information-Age Conflict. *Information, Communication & Society* 1: (1) PP 122-.
- Arquilla, John and David Ronfeldt (1999). *The Advent of Netwar: Analytic Background*. *Studies in Conflict and Terrorism*. Vol. 22, Issue 3
- Arquilla, J., & Ronfeldt, D.,(1998). *The Zapatista Social Netwar in Mexico*. Santa Monica, California. Rand,
- Arquilla, John, Ronfeldt, David and Michele Zanini. "Networks, Netwar and Information-Age Terrorism." in Zalmay M. Khalilzad and John P. White (eds.). *The Changing Role of Information in Warfare*. Santa Monica, California, Rand, 1999.
- B.I.Logan and Josephine A. Beoku-Betts.(1996) *Women and Education in Africa: An Analysis of Economic and Socio-cultural Factors Influencing Observed Trends*. *Journal of Asian and African Studies* <http://jas.sagepub.com/cgi/content/abstract/31/3-4/217>
- Benjamin, D. (1995). *Censorship in the Gulf*.
- Boni, W. C. & Kovacich, G. (1999). *I-Way Robbery: Crime on the Internet* Boston: Butterworth-Heinemann.

- Boni, W. C. & Kovacich, G. (1999). *I-Way Robbery: Crime on the Internet* Boston: Butterworth-Heinemann.
- Borchgrave, A.; Gilluffo, F.J.; Cardash, S.L.; Ledgerwood, M.M., (2000). *Cyber Threats and Information Security Meeting the 21st Century Challenge*. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies. (PDF File).
- Busby, Col. Daniel J..(2000). *Peacetime Use of Computer Network Attack*. Carlisle Barracks, Pennsylvania: U.S. Army War College
- Carloine Thomas, Humas (2006). *Security*, in Donal Rotchild and Edmond J. Keller, Eds., *Africa-US Relations: Strategic Encounters*, (London: Lynne Rienner Publishers
- Carloine, Thomas, (2001). *Global Governance, Development and Human Security: The Challenge of Poverty and Inequality*, London: GER Pluto Press
- Cartasev, S. I. (2006). *One World: Teaching Tolerance, Communication and Conflict Management*. New York, NY, International Debate Education Association.
- Chen S. & Revallion M. (2002). *How Did the World's Poorest Fare in the 1990s?* Policy Research Working Paper, World Bank, Washington D.C.
- Chomsky, Noam. (1986). *Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World*. New York: Claremont Publications.
- Cohen, L. E. & Felson, M. (1979). *Social Change and Crime Rate trends: Routine Activity Approach*. *American Sociological Review*. Vol. 44., Pp 508-608.
- Cordesman, A. H., (2004). *The Military in a New Era: Living with Complexity*. Chapter 19 pp 389-421 in Kugler, R. L., &

- Frost, E., L.(editors) (2004). The Global Century: Globalization and National Security, Volumes I & II. Available at: http://www.ndu.edu/inss/books/Books_2001/Global%20Century%20-%20June%202001/globcencont.html
- Dalton, G. (Ed.) (1971). Economic Development and Change. Garden City: Natural History Press.
- Damphousse, K. R. & Brent L. S. (1998). The Internet: A Terrorist Medium for the 21st Century. in Harvey W. Kushner (ed.). The Future of Terrorism: Violence in the New Millennium. Thousand Oaks, California: SAGE Publications, Inc.
- Denning, D.E. & Baugh, Jr. W.E. (1999). Hiding Crime in Cyberspace. <http://www.cs.georgetown.edu/~denning/>
- Denning, Dorothy E.. (2000). Activism, Hacktivism, and Cyberterrorism: The Internet as a Tool for Influencing Foreign Policy. [http://www.nautilus.org/info-policy /workshop /papers/denning.html](http://www.nautilus.org/info-policy/workshop/papers/denning.html).
- Denning, Dorothy E..(2000). Cyberterrorism. Testimony Before the Special Oversight Panel on Terrorism Committee on Armed Services U.S. House of Representatives .
- Denoon, D. P., (2004). Economics and National Security: The Dangers of Over Commitment. Chapter 10 pp 241-257 in Kugler, R. L., & Frost, E., L.(editors) (2004). The Global Century: Globalization and National Security, Volumes I & II. Available at: http://www.ndu.edu/inss/books/Books_2001/Global%20Century%20-%20June%202001/globcencont.html
- Devost, M. G. (1995) National Security in the Information age. Master thesis, Graduate College, University of Vermont. <http://www.terrorism.com/documents/devostthesis.html>

- DFID, (200) Security Sector Reform and the Management of Military Expenditure: High Risks for Donors, High Returns for Development. Report on an International Symposium by UK Department for International Development. PDF file.
- Doyle, M.W. (1986) Liberalism and World Politics, *American Political Science Review*, 80:14 : 11 51-96.
- Drucker, P. (1993). *Post-Capitalist Society*, New York: Harper Business.
- Education Reform in the Middle East and North Africa (2008). *The Road not Traveled*. The World Bank Washington, D.C. <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001303/130341e.pdf>.
- ESCWA, (2003). *Promoting e-Government Applications Towards an Influence Society in ESCWA Members Countries Pdf – File*.
- Eunice o.Shatz, Barbara Levy Simon and Arnold Nemre (1987). *Women and Work: A Conceptual Framework*. Affili. <http://aff.sagepub.com/cgi/content/abstract/220/3/>
- Feist, S (2002) *Facing Down the Global village: The Media impact*, Chapter 33 p p709725- in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, *the Global Century: Globalization and National security* Available at http://www.ndu.edu/inss/books/books_2001/Global_Century-Jun_2001/fphover.
- Fernea, E. (1986). *Women and Family Development Plans in the Arab East*. *Journal of Asian and African Studies*. <http://jas.sagepub.com/cgi/content/abstract/2181/2-1/>
- Flanagan, S. J., (2004).(*Meeting the Challenges of the Global Century* . Chapter 1pp 134- in Kugler, R. L., & Frost, E.,

- L.(editors) (2004). The Global Century: Globalization and National Security, Volumes I & II. Available at: http://www.ndu.edu/inss/books/Books_2001/Global%20Century%20-%20June%202001/globcencont.html
- Flanagan, S. J.; Kugler, R. L., & Frost, E., L.(editors) (2014). Challenges of the Global Century. Institute for Strategic Studies. Washington D.C. http://www.ndu.edu/inss/Books/Books_2001/Challenges%20of%20the%20Global%20Century%20June%202001/GloCenCont.html
- Flanagan, S.J. (2001) Meeting the Challenges of the Global Century, Chapter 1, p p 7 32 in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, the Global Century: Globalization and National Security Available at http://www.ndu.edu/inss/books/books_2001/Global_Century-Jun_2001/fphover.
- Flemming P. and Michael Stohl (2001). Myths and realities of Cyberterrorism. Paper Published in Countering Terrorism Through International Cooperation, Alex P. Schmid (ed.), ISPAC (International Scientific and Professional Advisory Council of the United Nations Crime Prevention and Criminal Justice Program), Vienna, 2001,pp:70105-. andavailable at:<http://www.comm.ucsb.edu/Research/Myths%20and%20Realities%20of%20Cyberterrorism.pdf>
- Flemming, Peter A.. Patterns of Transnational Terrorism in Western Europe, 19681987-: A Quantitative Perspective. West Lafayette: Purdue University, Ph. D. Dissertation, 1992.
- Fowler, C.A. & Nesbit, R. (1995). Tactical Deception in Air-Land Warfare. Journal of Electronic Defense. 120-H-1-220-H-15.

- Fowler, William Warner. Terrorism Data Bases: A Comparison of Missions, Methods, and Systems. Santa Monica: Rand, 1981.
- Friedman, T.L. (1999) The Lexus and the Olive Tree: understanding Globalization New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Frost, E. (2002) Globalization: Strategic Implications for the United States. Chapter 2 pp 37-74 in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, the Global Century: Globalization and National Security Available at [http://www.ndu.edu/inss/books/books-2001/Global century-Jun 2001/fphover](http://www.ndu.edu/inss/books/books-2001/Global%20century-Jun%202001/fphover).
- Frost, E. (2002) Globalization: Strategic Implications for the United States. Chapter 2 pp 37-74 in Richard L. Kugler and Ellen L. Frost, the Global Century: Globalization and National Security Available at [http://www.ndu.edu/inss/books/books-2001/Global century-Jun 2001/fphover](http://www.ndu.edu/inss/books/books-2001/Global%20century-Jun%202001/fphover).
- Frost, E. L., (2004). Globalization and National Security: A Strategic Agenda. Chapter 2 pp 35-74 in Kugler, R. L., & Frost, E., L.(editors) (2004). The Global Century: Globalization and National Security, Volumes I & II. Available at: http://www.ndu.edu/inss/books/Books_2001/Global%20Century%20-%20June%202001/globcencont.html
- Fukuda-Parr, S. (2001). Indicators of Human Development and Human Rights-Overlaps, Differences...and What About the Human Development Index? Statistical Journal of the United Nations ECE, pp 239-248
- Fulford, C. (1996). Doctrine for Joint Psychological Operations. Pub# 3-53 PDF file.
- Gilder, G., (1989). Microcosm: The Quantum Revolution in Economics and Technology, Simon and Schuster, New York.

- Gore, A. (1993). Remarks, Washington, Prn: National Press Club. Dec. 21, 1993.
- Grabosky, P.N. and Russell G. Smith. Crime in the Digital Age: Controlling Telecommunications and Cyberspace Illegalities. New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, The Federation Press, 1998.
- Gross, Feliks. The Seizure of Political Power. New York: Philosophical Library, 1957.
- Gunhild Hoogensen and Svein Vigeland Rottem.(2004)Gender Identity and the Subject of Security. Security Dialogue. <http://sdi.sagepub.com/cgi/content/abstract/35155/2/>
- Gurr, Ted Robert."Empirical Research on Political Terrorism: The State of the Art and How it Might Be Improved." in Robert O. Slater and Michael Stohl (eds.). Current Perspectives on International Terrorism.London: The MacMillan Press Inc., 1988.
- Halton, J. (1985). The Anatomy of Computers. The Information Technology Revolution. Edited by Tom Forester. Mass: Mit Press.
- Hammoud, H. (2006) Illiteracy in the Arab World. Paper published at Education for All - Global Monitoring Report, UNESCO.
- Harris, L. E., (1995). Canadian Copyright Law. Toronto: MocGraw-Hill Ryerson.
- Hartnagel, T. F. & Mizanuddin, M. (1986). Modernization, Gender Role Convergence and Female Crime: Social Forces, 61(1), 206224-
- Heidi Hudson. (2005)'Doing' Security As Though Humans Matter: A Feminist Perspective on Gender and the Politics

- of Human Security .Security Dialogue. <http://sdi.sagepub.com/cgi/content/abstract/36155/2/>
- Hoo, Kevin Soo, Seymour Goodman and Lawrence Greenberg. "Information Technology and the Terrorist Threat." *Survival*. Volume 38, Number 3, Autumn 1997.
- Howe, J. T., (2004). A Global Agenda for Foreign and Defense Policy. Chapter 7 pp 179-195 in Kugler, R. L., & Frost, E., L.(editors) (2004). *The Global Century: Globalization and National Security, Volumes I & II*. Available at: http://www.ndu.edu/inss/books/Books_2001/Global%20Century%20-%20June%202001/globcencont.html
- Hundley, R. O. and Anderson. R (1994). *Security in the Cyberspace: An Emerging Challenge for Security*. RAND, Santa Monica, Calif., WWW. Rand.org/publications.
- Hundley, R. O. and Anderson. R (1994). *Security in the Cyberspace: An Emerging Challenge for Security*. RAND, Santa Monica, Calif., WWW. Rand.Org/Publications.
- Hundley, Richard O. and Robert H. Anderson. *A Qualitative Methodology For The Assessment of Cyberspace-Related Risks*. Santa Monica: Rand, 1996.
- IWS- Psyops (2001). *Psychological Operations* <http://www.iwar.org.uk/>
- Johnson, G. (1995) *Fire in the Mind: Science, Faith, and the Search for Order*, New. York: Alfred A. Knopf.
- Jolly, R. & Ray D. B. (2006) *The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates*. Institute of Development Studies, Sussex. (pdf file)
- Kammer, B. (1997). *Information Warfare: The Revolution in Mil-*

- itary Affairs and How the US Is Adapting to the Future of Warfare, term paper for COSC 511, Georgetown University, May 1,1997, Citing Norman Friedman, Desert Victory: The War for Kuwait, United States Naval Institute Press Annapolis, MD, 1991, pp. 172-178.
- Kelly, K. (1994). Out of Control. The Rise of no-Biological Civilization. San Francisco: Addison- Wesley.
- Kovacich, G.L. & Boni, W. (2000). High-Technology- Crime Investigator is Iteneman.
- Kugler, R. L., & Frost, E., L.(editors) (2004). The Global Century: Globalization and National Security, Volumes I & II. Available at: http://www.ndu.edu/inss/books/Books_2001/Global%20Century%20-%20June%202001/globcencont.html
- Lail H. (2003) Women and Education in the Arab World: Tends and Challenges (Pdf file)
- Lang, M. (1994). Computer libel Wins Academic \$40,000. West Australian, April 2,1994.
- Levin, H. (1974). A Conceptual framework for Accountability in Education. The School Review 82(3) 363-391
- Linklater, A. (1999). The Evolving Sphers of International Affairs, 75,3, p. 473
- Lucas, R. (1988). On the Mechanical Economics Development. Journal of Momentary Economics, 22(1) 3-42
- MacFarlane, S. Neil, (2006). Human Security and the UN: Critical History, U.S.A, Bloomington: Indiana Univ. Press
- Malini, S. (2004). Women's Right to Education- A Narrative on International Law Indian Journal of Gender Studies. <http://ijg.sagepub.com/cgi/content/abstract/11/3/255>.

- Martin, W. (1988). *The Information Society*. London: Aslib, The Association for information Management.
- Martin, W. (1988). *The Information Society*. London: Aslib, The Association for information Management.
- McGrew, A. (1997). *The Transformation of Democracy: Globalization and Territorial Democracy*. Cambridge, England: Polity Press
- Mehlum, H.; Moene, K. and Trovik, R.,(2000). *Crime Induced Poverty Traps*. Pdf File.
- MENA, Development Report. (2008) *The Road Not Traveled*.
- Meng, K. O. (2003). *Cyber-Terrorism: An Emerging Security Threat Of The New Millennium*. Available at: http://www.mindef.gov.sg/safty/pointer/back/journals/2002/Vol28_36/.htm
- Michael Chossudorsky, (1999). *Human Security and Economics Genocide in Rwanda*, in, Caroline Thomas and Peter Wilken, Eds, *Globalization, Human Security and the African Experience*, (London: Lynne Rienner Publishers
- Mickolus, Edward F. with Susan L. Simmons. *Terrorism, 1992-1995: A Chronology of Events and A Selectively Annotated Bibliography*. Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1997.
- Mickolus, Edward F., Todd Sandler and Jeanne Murdock. *International Terrorism in the 1980s: A Chronology of Events (Volume I 1980-1983-)*. Ames, Iowa: Iowa State Press, 1988.
- Mickolus, Edward F., Todd Sandler and Jeanne Murdock. *International Terrorism in the 1980s: A Chronology of Events (Volume II 1984-1987-)*. Ames, Iowa: Iowa State Press, 1988.

- Mickolus, Edward F., Todd Sandler, Jeanne Murdock and Peter A. Flemming. ITERATE
- Mickolus, Edward F. Terrorism, 1988-1991: A Chronology of Events and A Selectively Annotated Bibliography. Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1993.
- Mickolus, Edward F. Transnational Terrorism: A Chronology of Events, 1968-1979-. Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1980.
- Miller, J. & Petro-Nustas, W. (2002). Context of Care for Jordanian Women. J Trans Cult Nurse. <http://tcn.sagepub.com/cgi/content/13228/3/>
- Miller, W. (2004). Deterrence, Intervention, and Weapons of Mass Destruction. Chapter 14 pp 299-313- in Kugler, R. L., & Frost, E., L. (editors) (2004). The Global Century: Globalization and National Security, Volumes I & II. Available at: http://www.ndu.edu/inss/books/Books_2001/Global%20Century%20-%20June%202001/globcencont.html
- Mitchell, W. (1995). City of Bits: Space, Place and the Infobahn. Cambridge, MA: MIT Press.
- Mlik, L. (1995) Social and Cultural Determinants of the Gender Gap in Higher Education in the Islamic World. Journal of Asian and African Studies. <http://iss.sagepub.com/cgi/content/abstract/30181/4-3/>
- Moussa, G. (2007). Rethinking. Strategies for Human in the Arab Region pp 9 –26 in the sin the Arab Institute 14-2005/3/15.
- Murphy, John F.. “Computer Network Attacks By Terrorists: Some Legal Dimensions.” 1996.

- Nana. K. Poku, Neil Renwiek and John Glenn, (2000). Human Security in a Globalizing World, in, David Graham and Nana T. Poku, eds., Migration, Globalization and Human Security, New York: Routledge
- National Commission on Terrorism. Countering the Changing Threat of International Terrorism. Report of the National Commission on Terrorism, <http://www.fas.org/irp/threat/commission.html>. 1998.
- Neal, M., Jim L Finaly, Gh Alexandru Catana & Doian Catana. (2007). A Comparison of Leadership Prototypes of Arab and European Females. International Journal of Cross Cultural Management . <http://ccm.sagepub.com/cgi/content/abstract/7291/3/>
- Neopolitan, J. (1994) Poverty and Poverty Crimes: The Moderating Effects of Population Size and Concentration. Sociological Spectrum, 14 (2) 181 - 191.
- Noam, E. (1995). Electronics and the Dim future of the University. Science 26: 247249-.
- Ostrove J. & Adler, N., (1998). The Relationship of Socio-Economic Status, Labor Force Participation and Health Among Men and Women. Journal of Health Psychology, 3, 451463-
- PCCIP(President s Commission on Critical Infrastructure Protection),(1997). Critical Foundations: Protecting America's Infrastructures, The Report of the President's Commission on Critical Infrastructure Protection, October 1997, p.15; <http://WWW.pccip.gov>.Also a PDF file.
- PCCIP(President s Commission on Critical Infrastructure Protection),(1997). Critical Foundations: Protecting

America's Infrastructures, The Report of the President's Commission on Critical Infrastructure Protection, October 1997, p.15; <http://WWW.pccip.gov>. Also a PDF file.

Potomac Institute for Policy Studies. "Seminar On Cyber-Terrorism and Information Warfare: Threats and Responses." Proceedings Report PIPS-982-, Arlington, Virginia: Potomac Institute for Policy Studies, 16 April, 1998.

Potomac Institute for Policy Studies. "Special Briefing On Terrorism: Current and Future Trends." Proceedings Report, Arlington, Virginia: Potomac Institute for Policy Studies, 23 August, 1998.

Qizilbash M. (2001). Corruption and Human Development: A Conceptual Discussion. Oxford Development Studies, Vol. 29, No. 3, 2001

Ramsey, C. (1994). The Fire This Time: U.S War Crimes in the Gulf. New York Thunders Mouth Press.

Rathmell, Dr. Andrew. "Cyber-Terrorism: The Shape of Future Conflict," Royal United Service Institute Journal. October, 1997.

Rees, A. (1998). Crime in the Information Age: Prevention and Investigation. Paper presented at the Conference Crime against Business, Convened by the Australian Institute of Criminology, Melbourne, 18-19, June, 1998, PDF file.

Rees, A. (1998). Crime in the Information Age: Prevention and Investigation. Paper presented at the Conference Crime against Business, Convened by the Australian Institute of Criminology, Melbourne, 18-19, June, 1998, PDF file.

Rekha Pappu. (2002). Constituting a Field: Women's Studies

- in Higher Education. *Indian Journal of Gender Studies*
<http://ijg.sagepub.com/cgi/content/abstract/9/2/221>
- Rendon, J. (1996). *Mass Communication and Its Impact in National Security in the Information Age*, James P. McCarthy ed., Conference Report, U.S.
- Romer, P. (1990). Endogenous Technical Change. *Journal of Political Economy*. 98 (5) 71-102
- Rosenau, J.N. (1997) *Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World*. Cambridge. Cambridge University Press.
- Rosenau, J.N. (1997) *Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World*. Cambridge. Cambridge University Press.
- Russett, B. (1993) *Grasping and Democratic Peace*, Princeton, N: Poinceton University Press.
- Ruth, T. (1987). *Women and Work Egypt : A Social Historical Perspective*. *International Sociology*.
<http://iss.sagepub.com/cgi/content/abstract/2/1/61>
- Sanz, Timothy L.. "Information-Age Warfare: A Working Bibliography." *Military Review*. Volume LXXVIII, Number 2, March-April, 1998
- Schelling, Thomas. *Arms and Influence*. New Haven: Yale University Press, 1966.
- Schmid, Alex P. and Albert J. Jongman. (eds.) *Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories and Literature*. New York: North-Holland Publishing Company, 1988.
- Sheehan, Michael. "Senate Foreign Relations Committee." Office of the Coordinator for Counterterrorism. Washington, DC. June 15, 2000

- Sheehan, Michael. "Testimony Before the House International Relations Committee." Office of the Coordinator for Counterterrorism. Washington, DC. July 12, 2000.
- Shelley L.I. (1990). *The Internationalization of Crime: The Changing Relationship Between Crime and Development*. PP. 119-193- in Ugljesa Zvekic. *Essays on crime and Development Publication No. 36*, Rome: UNICRI.
- Simon, Jeffrey D..*The Terrorist Trap: America's Experience with Terrorism*. Bloomington: Indiana University Press, 1994.
- Sluka, Jeffrey A.. *Hearts and Minds, Water and Fish: Support for the IRA and INLA in a Northern Irish Ghetto*. Greenwich, Connecticut: JAI Press, Inc. 1989.
- Smith, Brent L. and Kelly R. Damphousse. "Two Decades of Terror Characteristics, Trends, and Prospects of the Future of American Terrorism," in Harvey W. Kushner (ed.). *The Future of Terrorism: Violence in the New Millennium*. Thousand Oaks, California: SAGE Publications, Inc. 1998.
- Smith, Brent L.. *Terrorism in America: Pipe Bombs and Pipe Dreams*. Albany: State University Press of New York, 1994.
- Southern Poverty Law Center. *False Patriots: The Threat of Antigovernment Extremists*. Montgomery, Alabama: Southern Poverty Law Center, 1996.
- Srinivassan, T. N. (2001). *Human Development: A New paradigm or Reinvention of the Wheel?* *Human Development*, Vol. 84, (2), pp238-243-
- Stalker, J.(2001). *Misogyny, Women, and Obstacles to Tertiary Education: A vile Situation*. *Adult Education Quarterly* <http://aeq.sagepub.com/cgi/content/abstract/51288/4/>

- Stark, Rod. "Cyber Terrorism: Rethinking New Technology,"
Department of Defense and Strategic Studies, 1999.
- Stech, F. J. (1994). Wining CNN Wars Parameters, (1029-).
- Stohl, Michael (ed.). The Politics of Terrorism. Third Edition.
New York: Marcel Decker, Inc., 1988.
- Stohl, Michael. "Demystifying Terrorism: The Myths and Realities
of Contemporary Political Terrorism," in Stohl, Michael
(ed.). The Politics of Terrorism. Third Edition. New York:
Marcel Decker, Inc., 1988.
- Stohl, Michael. States, "Terrorism and State Terrorism: The Role of
the Superpowers," in Robert O. Slater and Michael Stohl
(eds.). Current Perspectives on International Terrorism.
London: The MacMillan Press, Ltd., 1988.
- Tessler, M. (2002). Do Islamic Orientations Influence Attitudes
Toward Democracy in the Arab World? Evidence from
Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria. International Jour-
nal of Comparative Sociology. [http://cos.sagepub.com/
cgi/content/abstract/43/3-5/229](http://cos.sagepub.com/cgi/content/abstract/43/3-5/229)
- Thomas, C. (2001). Global Governance, Development and Hu-
man Security: Exploring the Links. Third World Quarterly,
Vol 22, No 2, pp159-175
- Tims, R. (2001). Social Engineering: Policies and Education a
Must. [http://www.sons.org/infosecFAQ/social/policies.
html](http://www.sons.org/infosecFAQ/social/policies.html)
- Tylor, O. (2004). Human Security - Conflict, Critique and Consen-
sus: Colloquium Remarks and a Proposal for a Threshold
- Based Definitions, Security Dialogue, Vol. 35, No. 3,
September 2004, P. 373.
- UNESCO-Beirut, Regional Office for Education in the Arab

States, (2003). Literacy and Adult Education in the Arab World. Available at: http://www1.uni-hamburg.de/UNESCO-UIE/literacyexchange/resources/arab_world.pdf

United Nations Educational Scientific and Cultural Organization(UNESCO). (2008). Human Security: Approaches and Challenges. STEDI MEDIA: Paris

Watson, A. (1997). The Case for: The Internet is A Secure Place for Conducting business. International Journal of Risk, Security and Crime Prevention, 2 (1), 51-56

